التقرير النهـــائي | تموز 2021

حالة
المساواة الجندرية وحقوق المرأة في ســـــوريا

إعداد:
محمود رمضان
فرح حويجة
عمر عبد العزيز حلاج
سدرة صلاحية
محمد دياب

المحتوى

1. الملخص التنفيذي 4
2. مقدمة 9
3. المنهجية 11
4. توصيات رئيسية للسياسة 14
5. تحديات ومسائل يجب مراعاتها مستقبلاً 16
6. نتائج البحث 18
6.1 لمحة عامة 19
6.2 تصنيف عبر المحاور 28
6.3 الأمن 36
6.3.1 مراجعة أساسية لما سبق العام 2011 43
6.3.2 نتائج الاستطلاع الكمي 46
6.3.3 نتائج الاستطلاع النوعي 53
6.4 الاقتصاد 68
6.4.1 مراجعة أساسية لما سبق العام 2011 70
6.4.2 نتائج الاستطلاع الكمي 71
6.4.3 نتائج الاستطلاع النوعي 74
6.5 الإنصاف والمساواة 83
6.5.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011 86
6.5.2 نتائج الاستطلاع الكمي 87
6.5.3 نتائج الاستطلاع النوعي 93

Playmakers
Strategic Foresight
Business Social Engagement
WE PLAY with HEART

حالة المساواة الجندرية وحقوق المرأة في سوريا - تمهيد الطريق

التقرير النهائي، تموز 2021

6.6 الحقوق السياسية **97**
6.6.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011 99
6.6.2 نتائج الاستطلاع الكمي 101
6.6.3 نتائج الاستطلاع النوعي 104
6.7 الحقوق القانونية **107**
6.7.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011 109
6.7.2 نتائج الاستطلاع الكمي 111
6.7.3 نتائج الاستطلاع النوعي 114
6.8 التعليم **118**
6.8.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011 120
6.8.2 نتائج الاستطلاع الكمي 121
6.8.3 نتائج الاستطلاع النوعي 122
6.9 الصحة **131**
6.9.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011 132
6.9.2 نتائج الاستطلاع الكمي 133
6.9.3 نتائج الاستطلاع النوعي 135
6.10 العادات والتقاليد **139**
6.10.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011 141
6.10.2 نتائج الاستطلاع الكمي 142
6.10.3 نتائج الاستطلاع النوعي 145

ملحق **152**
ملحق 1: تفاصيل المنهجية **152**
الاستطلاع النوعي **152**
الاستطلاع الكمي **153**
ملحق 2: أسئلة الاستطلاع الكمي والنوعي **156**

1- الملخص التنفيذي

هذا التقرير يغطي نتائج استطلاع كمي ونوعي أجري في الفترة ما بين كانون الثاني وآذار 2021 لتقصي المساواة الجندرية وحقوق المرأة عبر الجغرافيا السورية. وتهدف هذه المقاربة إلى فهم الصور الجندرية واستيعاب حياة النساء من منظورهنّ، كما يصفنها، وبحسب ترتيبهنّ للأولويات. وحاول فريق البحث أن يضع معايراً ومراجعَ أساسية أثناء عمله، وذلك لتوثيق التغييرات الجذرية وإيجاد طرق لدعم النساء أثناء صمودهنّ في وجه النزاع. إذ تعيش النساء في بيئة معقدة تؤثر في حياتهن، وقد عرّف فريق البحث ثمانية محاور رئيسية لتغطية واقع النساء وهي:

- الأمن والحماية (وله محوران ثانويان هما: العنف القائم على أسس جندرية والأمن الغذائي)
- الاقتصاد وسوق العمل
- الإنصاف والمساواة (وله محوران ثانويان هما: التعليم وحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات)
- الحقوق السياسية
- الحقوق القانونية
- التعليم
- الصحة
- العادات والتقاليد

في استطلاع كمي أجابت 231 امرأة عبر الجغرافيا السورية على أسئلة تهدف إلى قياس الإدراك، وكنّ موزعاتٍ على العديد من المناطق التي تسيطر عليها مُختلف الجهات، مع تمثيل لجميع المجتمعات والفئات الاجتماعية-الاقتصادية. وقد طُلب من المجيبات ترتيب ردودهن لأسئلة حول محاور مختلفة، ثم جرى تبسيط النتائج وتحليلها لإيجاد روابط بينها وطرق لتقسيمها إلى فئات. وقد طُرحت أسئلة معمقة على 51 امرأة في استطلاع نوعي شبه منظّم. وجرى توثيق الأوضاع المحلية عن طريق التجارب والمفاهيم الشخصية للمجيبات من مختلف المناطق عبر الجغرافية السورية كاملة ومن مختلف المجتمعات، ثم حُوّلت هذه البيانات إلى رموز قابلة للتحليل بواسطة برنامج لإدارة البيانات النوعية. وأتاحت هذه المنهجية فهم ظواهر معينة بعمق أكبر، ومعرفة كيف تنظر النساء في سوريا إلى محيطهن وما هي العوامل التي تدخل في حساباتهن عند اتخاذ القرارات. كما أقيمت مقارنة بين نتائج الاستطلاع الكمي والنوعي لتعطي فهماً أفضل حول الديناميات الجندرية في المجتمع.

أشارت النتائج الرئيسية إلى أوجه التشابه في رؤية مُختلف المجتمعات للعوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على النساء، بالرغم من الفروقات الكبيرة بين المناطق وداخل كل منطقة. وتركّز الأداء الضعيف على صعيد حقوق المرأة وإمكاناتها في عدد من المناطق، من بينها دير الزور والرقة، وريف دمشق بدرجة أقل نسبياً. في هذه المناطق، أثرت الديناميات المرتبطة بحقوق المرأة سلباً على بعضها البعض ما ولّد بيئة معيقة للمرأة. وكانت الأحوال عادةً أفضل في المدن الرئيسية عبر المناطق، بغض النظر عن الجهة المسيطرة، كما في محافظتي إدلب ودمشق (في إدلب يبدو أن النساء نظرن إلى الأعراف الاجتماعية على أنها مقبولة وعادلة، وفي دمشق كان للنساء وصول إلى فرص وموارد متنوعة لا تتوفر في المناطق الأخرى). مع ذلك، كانت

إحدى النتائج الرئيسية من المقابلات النوعية هي أن النساء يملن إلى تبرير انعدام المساواة والعدالة ويعكسنها على أنفسهنّ داخلياً. واعتُبرت مستويات الأمن جيدةً في مناطق مثل إدلب، ولكن ذلك أتى على حساب التزام النساء بالقواعد الصارمة التي تفرضها السلطات المحلية، كما اعتُبرت حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات مُرضية بما يكفي لتحقيق الإنصاف، وليس المساواة، ولكن في الواقع لم تكن العديد من النساء على دراية بحقوقهنّ أو بكيفية حمياتها[1].

وأبدت النساء اهتماماً أكبر في المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على نوعية حياتهنّ، مثل الصحة والتعليم والاقتصاد. وشهدت هذه المجالات، بالمناسبة، تحوّلاتٍ كبيرة في الممارسات حيث أحرزت النساء تقدماً ملحوظاً في اتخاذ أدوار عامة بالرغم من المقاومة الشديدة التي يتعرضن إليها من المجتمع. وكانت هناك صورة سلبية عن الحقوق السياسية في أنحاء البلاد حيث شكل الفساد والترهيب مخاطر كبيرة للنساء اللواتي يرغبن في الخوض بالعمل السياسي. وبالرغم من تحقيق بعض الإنجازات في تغيير حياة النساء على صعيد الممارسات العملية في بعض المجالات، إلى أن النساء لا زلن يخضعن لعادات المجتمع كمقاييس معيارية مثالية، حتى وإن كانت تتناقض مع تجاربهنّ اليومية. وربما تكون حياة النساء قد تغيّرت بعد عشر سنوات من الحرب، ولكن موقف المجتمع لم يتغيّر.

وصُنّفت النساء ضمن ست فئات عُرّفت بواسطة البيانات الكمية، ثم توضّحت أكثر من خلال التحليل النوعي. هذه الفئات تقدم طرق مختلفة لفهم أحوال النساء وتوّفر مدخلاً لكيفية تقسيم وتوجيه برامج الدعم لتحسين حياة النساء ومساعدتهن على التعايش مع آثار النزاع والتحولات المجتمعية المرتبطة بها، وهي الفئات الآتية:

[1] قمنا بسؤال السيدات أسئلة تتطرق لموضوع الإنصاف بما فيها حقوق الإسكان والأرض والملكية. في العديد من الحالات، اعتبرت النساء حصولهن على حصتهن من الميراث التي ينص عليها الشرع، ولو كانت غير مساوية لحصة الرجل، أفضل من حرمانهن من الميراث بسبب الأعراف الاجتماعية، بالرغم من أن القواعد المحلية كانت أحياناً أكثر عدالة. تعقدنا أن نعطي النساء أنفسهن فرصة ترتيب أولويات تصوراتهن، ولكن حاولنا أيضاً الربط بين هذه الأولويات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة.

- الفئة 1: نساء متوسطات العمر قاطنات في مدن كبيرة، وأحوالهن مستقرة على صعيد الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والحقوق السياسية والعادات والتقاليد، كما يتمتعن بمستوى متوسط من الإنصاف والحقوق القانونية.
- الفئة 2: نساء يتمتعن بمستوى مُرضٍ من الأمن والإنصاف والصحة والحقوق السياسية والقانونية، ومستوى متوسط من الاقتصاد والتعليم ويخضعن إلى العادات والتقاليد بدرجة متوسطة.
- الفئة 3: نساء يافعات، عزباوات غالباً، يتمتعن بمستوى متوسط من الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والحقوق السياسية، كما يخضعن بدرجة متوسطة إلى العادات والتقاليد، ويتمتعن بمستوى جيد نسبياً فيما يتعلق بحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات، إلا أنهن يفتقرن إلى الحقوق القانونية.
- الفئة 4: نساء متوسطات الحال فيما يتعلق بالاقتصاد والإنصاف والحقوق القانونية والتعليم ودرجة الخضوع إلى العادات والتقاليد، لديهنّ مستوى جيد نسبياً من الحقوق السياسية، لكنهن يعانين من قلة الأمان، وفرصهنّ أقل من متوسطة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية.
- الفئة 5: نساء متوسطات الدخل أو قليلات الدخل ظروفهنّ أقل من المتوسط على صعيد الأمن والاقتصاد والإنصاف والحقوق القانونية والتعليم والصحة، ويتخلّفن عن غيرهن بشكل خاص على صعيد الحقوق السياسية وتمييز العادات الاجتماعية ضدّهن.
- الفئة 6: نساء المدن اللواتي تعانين على جميع المستويات وتواجهن العنف وانعدام الأمن الغذائي وظروف سيئة من ناحية الاقتصاد والإنصاف والحقوق السياسية والقانونية والتعليم والصحة والعادات والاجتماعية.

هـذه الفئـات ليسـت منفصلـة جغرافيـاً، ويمكـن أن تحتـوي جغرافيـة معينـة علـى أنمـاط مـن عـدة فئـات فـي نفـس الوقـت. ولوحـظ أن المناطـق التـي كان أداؤهـا سـيئاً فـي معظـم الجوانـب المتعلقـة بحقـوق المـرأة كانـت أقـل تنوعـاً مـن حيـث الفئـات الموجـودة. ففـي محافظـات مثـل ديـر الـزور والرقـة وريـف دمشـق يبـدو أن الضغوطـات المجتمعيـة والاقتصاديـة والسياسـية كانـت تنطبـق علـى الجميـع. بالمقابـل، فـإن الجغرافيـات التـي أظهـرت أداءً فـوق المتوسـط شـملت تنوعـاً أكثـر فـي إجابـات السـيدات، مـا يشـير إلـى وجـود علاقـة طرديـة بيـن التنـوع وزيـادة فـرص النسـاء فـي الوصـول إلـى الحقـوق والخدمـات. ويوجـد كذلـك محافظـات مثـل حلـب حيـث لوحـظ تنـوع كبيـر فـي أحـوال السـيدات، ولكـن مـع وجـود جيـوب ذات ظـروف تدعـو للقلـق. لهـذا أُخـذ بعيـن الاعتبـار تقسـيم المحافظـات بحسـب مناطـق السـيطرة، حيـث تعكـس هـذه المناطـق ديناميـات مجتمعيـة مختلفـة. لكـن يجـدر التنويـه أنـه حتـى داخـل كل منطقـة سـيطرة، فـإن الظـروف كانـت متنوعـة ومتباينـة

إن تفاصيـل النتائـج الكميـة والنوعيـة لمختلـف المحـاور مـزوّدة بدقـة، إلـى جانـب خرائـط ورسـوم بيانيـة تسـاعد علـى تصـوّر الأوضـاع. المراجعـة المفصّلـة تشـكّل مـادة غنيـة يمكـن أن يسـتفيد منهـا مـدراء البرامـج والباحثـون، والأهـم مـن ذلـك أنـه سـتكون متوفـرةً للنسـاء فـي سـوريا - فهـذه النسـخة موجهـة إلـى جميـع مـن شـاركن فـي الاسـتطلاع، لتتيـح لهـنّ توثيـق أوضاعهـنّ، واسـتخدامها كمراجـع خـلال هـذا العمـل البحثـي الـذي نأمـل أن يسـتمر فـي المسـتقبل.

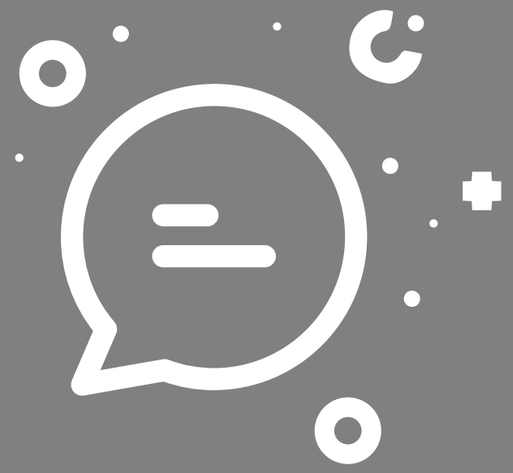

2- مقدمة

هـذا التقريـر الأولـي يغطـي نتائـج الاسـتطلاعات الكميـة والنوعيـة التـي أجريـت فـي نهايـة كانـون الثانـي وشـباط وبدايـة آذار مـن عـام 2021. ويظهـر هـذا التقريـر التنـوع الشاسـع فـي القضايـا الجندريـة عبـر مختلـف المناطـق فـي سـوريا، كمـا يشـير إلـى العديـد مـن العـادات والتقاليـد الشـائعة التـي تميـز ضـد المـرأة. يبـدو أن عشـر سـنوات مـن النـزاع لـم تغيـر الكثيـر فـي المُثـل المعياريـة والمعاييـر الاجتماعيـة عنـد المجتمـع، بالرغـم مـن رصـد حـالات خارجـة عـن القاعـدة علـى أرض الواقـع. بالمجمـل، أجـرى فريـق البحـث 51 مقابلـة شـبه منظمـة و231 اسـتطلاعاً كميـاً لقيـاس الإدراك والتصـورات[2]. وتشـمل طريقـة عـرض النتائـج العديـد مـن مسـاقات الاسـتقصاء، مجموعـةً فـي ثمانيـة محـاور. إن نتائـج كل محـور معروضـة بطريقـة ممنهجـة؛ إذ تكـون نتائـج الاسـتطلاع الكمـي فـي البدايـة، ثـم يجـرى استكشـاف الفـوارق الدقيقـة فـي الإجابـات علـى الاسـتطلاع النوعـي. وجـرى تعريـف الروابـط والأنمـاط الواضحـة لإفسـاح المجـال لتجميـع النتائـج واسـتنباط توصيـات للسياسـيات.

لقـد أُجريـت الدراسـية فـي ظـروف صعبـة[3]، الأمـر الـذي تطلـب انتباهـاً شـديداً للسـلامة الشـخصية للمُجيبـات، مـع الأخـذ بعيـن الاعتبـار أهميـة بنـاء التحليـلات علـى أدلـة للخـروج بتغطيـة يمكـن اسـتعمالها لتدعيـم القـرارات المتعلقـة بالسياسـية العامـة فـي الإصـدارات المسـتقبلية للبحـث. هـذه الدراسـة لا تـروّج إلـى أي مواقـف أو أحـكام مسـبة حـول النـزاع فـي سـوريا أو السياسـات الجندريـة فيهـا. بدايـةً، يريـد فريـق البحـث توفيـر البيانـات والتحليـلات

للنساء السوريات أنفسهنّ، إذ سيتم مشاركة الدراسة مع النساء اللواتي كنّ جزءاً منها، وذلك لتعزيز فهمهنّ لأوضاعهن ولتمكينهنّ من وضع معايير لتجاربهن ومقارنتها مع غيرهنّ من النساء السوريات في داخل البلاد أو خارجها. كما يأمل فريق البحث أن نتائج الدراسة ستوفر معلومات موضوعية من جميع أنحاء سوريا وتجعلها متاحة لاستخدام الباحثين وصانعي السياسيات وجميع الأطراف والجهات المعنية بالعمل على تمكين ودعم المرأة في سوريا.

هذا التقرير يضم نتيجة أولية لمشروع من المتوقع أن يستمر في تغطية الأحوال الجندرية في سوريا. وتخلل المشروع دروس مستفادة من شأنها تطوير المنتج البحثي النهائي. وهناك تصورات لدراسة حالات فردية حسب الموضوع أو المنطقة، بالإضافة إلى تحديث وتحسين الاستطلاع من خلال لوحات متابعة دورية.

[2] مثّلت صعوبة الوصول تحدياً لهذه الدراسة التجريبية. نظراً لصغر العينة نسبياً، قمنا باختيار عينة متوازنة بحرص. يرجى مراجعة قسم المنهجية للمزيد من التفاصيل حول اعتماديّة العينة.

[3] مما أعاق التواصل مع المجيبات داخل سوريا صعوبة الاتصال بالإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي والعديد من اللوجستيات الأخرى. كذلك تطلب الوضع الأمني في كافة جغرافيات الصراع توخي الحذر لعدم تعريض أي من المجيبات للخطر.

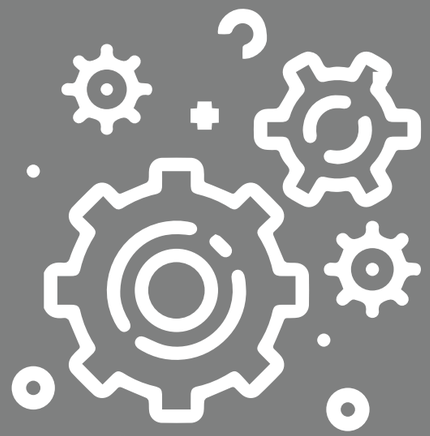

3- المنهجية

اعتُمدت استراتيجية بحثية معقدة لمسح النظام البيئي الذي تعيش ضمنه النساء وتعملن وتواجهن التحديات اليومية التي يفرضها النزاع السوري. هذا الإصدار التجريبي من البحث سيكون أساساً لإطار عمل بحثي على المدى الطويل، لكنه في المقام الأول غطى مجموعةً من المسائل المعقدة، وشمل الجغرافية السورية بأكملها وتفاعل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المعقد في البلاد. وجمع البحث بين أدوات كمية ونوعية لإنشاء نقطة مرجعية أولية، مغطياً ثمانية محاور من النظام البيئي المحيط بالنساء. ولغايات هذا الإصدار التجريبي المبدئي، عُرّفت المحاور كالآتي:

- الأمن والحماية (وله محوران ثانويان هما: العنف القائم على أسس جندرية والأمن الغذائي)
- الاقتصاد وسوق العمل
- الإنصاف والمساواة (وله محوران ثانويان هما: التعليم وحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات)
- الحقوق السياسية
- الحقوق القانونية
- التعليم
- الصحة
- العادات والتقاليد

في المقاربتين الكمية والنوعية للبحث، وُضعت أسئلة الاستطلاع وفقاً للمحاور الثمانية. حيث ساعدت المقاربة النوعية على فهم الديناميات والمسميات والمفاهيم التي تستخدمها النساء، إضافةً إلى اكتشاف

أهمية كل محور في حياة النساء نسبياً. بينما ساعدت المقاربة الكمية في تنظيم الظواهر حسب حجمها بما يسمح بإجراء تحليل مقارن بشكل ممنهج، بالإضافة إلى تطوير تقييمات لقياس التوجهات ومؤشرات الإنذار المبكرة ونقاط الضعف والقوة.

لوضع إطار للمحاور في هذا الإصدار التجريبي، تم تحديد القضايا الرئيسية ضمن كل محور. ويمكن إدراج أسئلة إضافية في مرحلة لاحقة إذا اعتُبرت ذات أهمية، خصوصاً عندما يعنى الأمر بفهم القضايا من الناحية الكمية. ولكن الخبرة المكتسبة من مشاريع بحثية مماثلة تقول بأن المؤشرات الإضافية في البحث الكمي قد لا تحسّن بالضرورة المعايرة الإجمالية لأي من المحاور، لكنها قد تزيد مدى الفهم لظاهرة معينة. لهذه الغاية، تم اعتماد 47 سؤالًا كميًا و41 سؤالًا نوعيًا شبه منظم، باعتبارها أسئلة معقولةً لأول إصدار من البحث.

وُزّع الاستطلاع النوعي على 231 مجيبةً عبر أنحاء البلاد، وفي مختلف مناطق النزاع، بما يعكس التركيبة الديمغرافية على أرض الواقع لضمان تمثيل الظواهر المجتمعية في كل منطقة بما يتناسب مع عدد سكانها. هذا الاستطلاع ليس عشوائياً تماماً، لأن الموارد والوقت المتوفرين أقل مما يلزم لتحضير عينة تمثيلية مناسبة لغايات هذا الإصدار التجريبي. لكن جميع الجهود المبذولة سعت نحو تحديد مواقع المجيبات في كل منطقة، وذلك عن طريق إشراك العديد من الأشخاص من كل فئة ثانوية من المجتمعات في البلاد. بالمجمل، بُنيت الاستطلاعات لتقييم التصورات، وذلك من خلال مقاييس متدرّجة من 1 إلى 5 أو من -2 إلى +2، حسب الحالة، بحيث تتدرج تصاعدياً (من الأسوأ إلى الأفضل) فيما يتعلق بأحوال النساء ومستويات الحماية والقدرة على الوصول إلى الخدمات والتمتع بالحقوق. وجرى تنظيم البيانات، بعد إزالة الاستثنائية منها، ما أتاح التوصل إلى استنتاجات ومقارنات وروابط مهمة، إضافةً إلى تحديد النقاط التي تتركز فيها ظواهر معينة.

أما الاستطلاع النوعي فقد أُجري من خلال مقابلات شبه منظمة مع 51 امرأة من جميع المناطق الجغرافية السورية والمجتمعات المحلية، بمن فيها مجتمعات النازحين داخلياً. وجرى توثيق وتحليل الإجابات باستخدام برنامج تحليل البيانات النوعية. وحُوّلت البيانات الناتجة عن كل مقابلة إلى رموز لنقل أكبر قدر ممكن من المعلومات المذكورة في الإجابات ولإتاحة الرجوع إلى البيانات ومقارنتها ببعضها والربط بينها. وطُلب من المجيبات تغطية جزء كبير من نفس المواضيع التي غطاها الاستطلاع الكمي، كما طُلب منهنّ مشاركة حالات فردية وتجارب شخصية ليتم دراستها. وكان هذا ضرورياً لفهم الظواهر الاجتماعية بنطاق يتعدى التعريفات المعياريّة.

لعبت المقارنة بين النتائج الكمية والنوعية دوراً كبيراً في إيجاد فوارق دقيقة ساعدت على فهم البيانات الكمية واستنتاج دروس مستفادة للبحوث المستقبلية. هذا التقرير يستعرض بشكل ممنهج النتائج الأولية لكل المحاور، والمحاور الثانوية، وذلك لفهم ما تشهده النساء، وأين تشهدنه وكيف، عن طريق مسح جغرافي أوّلي. وهناك إشارة إلى الروابط بين المحاور حيثما أظهرت البيانات أنماطاً واضحة، بالإضافة إلى تعقيب مفصّل على أي تناقضات منطقية بين مجموعتي البيانات، وذلك لفهم الظواهر بدقة أعلى. وتشير النتائج النهائية إلى نظام بيئي معقد تتداخل فيه المحاور، فأي ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية هي جزء من البيئة ولها قدرة على تغييرها؛ لهذا، استطاع فريق البحث تمييز الأنماط والفئات الواضحة في المجتمع السوري، وسيكون لذلك عواقب مهمة على السياسات، خصوصاً تلك المتعلقة بتوجيه الموارد والجهود مستقبلاً.

لاستعراض المنهجية بالتفاصيل، يمكنك الرجوع إلى الملحق 1.

4- توصيات رئيسية للسياسة

بينما ستكون أي استنتاجات قطعية في هذه المرحلة سابقةً لأوانها بناءً على استطلاع تجريبي ذو عينة صغيرة نسبياً من المجيبات، يمكن التنويه ببعض المؤشرات المبكرة:

- لا يمكن الفصل بين حقوق النساء وظروف معيشتهن، فهذه الجوانب تؤلف نظاماً بيئياً متكاملاً ومعقداً. على السياسات الهادفة إلى دعم النساء ألا تركّز على مجال واحد من المواضيع، بل عليها اعتماد مقاربة مبنية على توزيع المناطق، بحيث تعالج عدداً من القضايا المهمة التي تواجه النساء في منطقة جغرافية معينة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المتقاطعة الأخرى. هكذا يمكن مساعدة النساء على الاستفادة من الطاقات المحلية الكامنة في المجتمع، عوض الاعتماد على الموارد والمساعدات الخارجية.
- إن مُعالجة العادات والتقاليد الراسخة قد لا تكون الطريقة المُثلى لتحسين حياة النساء. ومن الأفضل اختيار مداخل أقرب للنساء وأكثر تأثيراً عليهنّ كالقضايا المتعلقة بالاقتصاد والصحة والتعليم، إذ أحرزت النساء تغيرات مجتمعية مهمة في هذه المجالات، ومن الضروري مساعدتهن على الاستمرار في هذه التغييرات واكتساب الخبرة والوعي لتحسين حياتهن في مجالات أخرى.
- تتشابه المشكلات التي تواجهها النساء في جميع أنحاء سوريا، ولكن هذه المشكلات تتقاطع وتجتمع بأشكل مختلفة. وتندرج الأحوال المعيشية للنساء ضمن فئات، قد يساعد فهمها على تطوير برامج موجهّة بدقّة أكبر لتلبية حاجات كل فئة ومُحاكاة أولوياتها، على أن يكون تبادل المعرفة والخبرات عبر المناطق ممكناً أيضاً.
- تستسلم النساء لمعايير اجتماعية معقدة، فضغوطات المجتمع الذكوري الاجتماعية والقانونية والسياسية تفرض قيوداً كبيرة على النساء. إلا إن خضوع النساء إلى العادات والتقاليد لا يعني أبداً أنهنّ ضحايا. في الواقع، تُعزز النساء العديد من عادات المجتمع الذكوري، كما يتبنين مبررات أخلاقية لتفسير الأنظمة البيئية المعقدة المحيطة بهنّ، ويُكيّفن حياتهنّ للتأقلم معها. على البرامج الهادفة إلى تمكين النساء ألا تركّز على خلق إشكاليات ونزاعات بينهنّ وبين الرجال بقدر ما عليها أن تزوّد النساء بأدوات تخولهن حماية أنفسهن والتعاطي مع الديناميات المعقدة المحيطة بهن. بل يجب أن يكون التركيز على تغيير العادات عن طريق التركيز على وسائل تجذّر الذكورية في المجتمع وتحديد الأطراف والعوامل الرئيسية القائمة على تعزيز ذلك..
- بينما أشارت الدراسة إلى عادات وديناميات متجذرة تؤثر في النساء ومجتمعاتهن، لوحظت بعض الديناميات الصاعدة التي قد تغير النظام البيئي كثيراً. فمسألة الأمن الغذائي أخذت تظهر تدريجياً كظاهرة اجتماعية لا تزال مجهولة ولم يُفهم بعد تأثيرها على النساء وعائلاتهنّ. وفيما تنخرط النساء أكثر فأكثر في تحصيل الدخل ودخول الحيز العام، ينتج عن هذا ردود فعل إيجابية وسلبية قد ترتدّ آثارها على حالة المرأة. ومن الضروري مراقبة الظواهر الصاعدة على مدى طويل لتتبع تطورها ولرصد علامات الإنذار المبكر. وربما يكون فهم أساليب التعايش بذات الأهمية، إذ يمكنها توفير مداخل جديدة لدعم النساء وإحراز تقدم على صعيد أدوارهنّ في المجتمع وتزويدهنّ بفرص لاستغلال الأزمة وإبراز أنفسهنّ في الحياة العامة بشكل أبرز.

5- تحديات ومسائل يجب مراعاتها مستقبلاً

واجه فريق البحث عدداً من التحديات أثناء العمل، من ضمنها:

- لم تُجرى أي من المقابلات مع رجال لغايات الإصدار الأولي من هذه الدراسة. بسبب محدودية الموارد المتوفرة لهذا البحث، فإن أي عينة من الرجال كانت لتكون محدودة أيضاً وبالتالي غير كافية لفهم الوقائع المضادة. لهذا، جرى الاتفاق على تحديد المرحلة الأولية من البحث بالنساء فقط. وسيكون من المفيد إشراك الرجال في البحث مستقبلاً، لفهم العلاقات في المجتمع بشكل أشمل.
- لا يمكن تعميم النتائج نظراً لمحدودية البيانات الكمية والنوعية ومدى صحّتها. في المقام الأول، يجب استعمال الإصدار التجريبي لغايات التحقق من المنهجية ولإبراز المُشاهدات التي يلزم تقصّيها وللمساعدة على تصميم نظام بحثي أكثر منهجية. ولأن العينة صغيرة، فقد مرّت بعض الظواهر الاجتماعية دون توثيق كافي (كمسألة العنف الجنسي والجسدي على سبيل المثال).
- يجب النظر إلى المجيبات ومجتمعاتهم المحلية على أنهم شركاء في المشروع، فهم ليسوا موضوع البحث بل هم المستفيدون منه مستقبلاً. ومن الضروري تطوير أدوات تواصل فعالة لنقل نتائج البحث والمعرفة المكتسبة إلى المشاركين عبر مختلف مراحل المشروع. ولأن هذه المرحلة تقتصر على الإصدار التجريبي، من المهم ملاحظة الانحيازيات الفردية الواردة، مع التنويه بأن الخطوات التصحيحية ستطبّق فقط على النسخ المستقبلية والإصدارات اللاحقة. وسيعرّف نطاق البحث بوضوح في نهاية التقرير.
- لأسباب لوجستية، يصعب التواصل مع الأفراد داخل سوريا، وهذا يقلل مصداقية العينة البحثية والتي تتكون بشكل رئيسي ممن لديهم اتصال بشبكة الإنترنت والكهرباء. وكان على فريق الباحثين توفير الخدمات اللوجستية لمن لم يستطعن تأمينها بأنفسهنّ، وذلك للتعويض عن محدودية العينة. وجرى تزويد جميع المجيبات بهذه الخدمات بشكل ممنهج لتفادي الانحياز. إلى أن هذا الأسلوب لا يمكن الاعتماد عليه في المستقبل عندما تكون العينة أكبر حجماً وأكثر عشوائيةً.

هناك بعض المواضيع الخاصة التي ستحتاج قدراً أكبر من التركيز والاهتمام في البحوث المستقبلية، وهي:

- حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات بحاجة إلى تفاصيل أكبر لربطها مع غيرها من المسائل الاجتماعية والاقتصادية، إذ حُددت هذه المسألة نسبياً نظراً لدور الميراث كعامل رئيسي فيها.
- إن مشاركة النساء في السياسة ضعيفة عموماً، لكن من الضروري تعقّب الإنجازات التي تحرزها بعض النساء وفهم برامجهنّ الانتخابية، حيث أُقرّ نظام الكوتا النسائية في بعض المناطق. وبينما تفوز النساء في الانتخابات في شمال شرقي البلاد، ما زلنا لا نفهم التحديات الاجتماعية التي يواجهنها. ويمكن استخلاص دروس مستفادة مهمة حول الكوتا في سوريا من خلال دراسة ما يحصل في الواقع.
- كان هناك تفاوت واضح بين البيانات الكمية والنوعية في بعض المحاور وفي بعض المناطق الجغرافية. ومن المهم توضيح البيانات الصادرة عن هذه المناطق لمعرفة كيفية تصميم الاستطلاعات مستقبلاً، بحيث تكون حساسة أكثر للفوارق الدقيقة وتعطي فهماً أفضل عمّا يدور من أحداث. ومن الأمثلة على هذه الحالة البيانات المتعلقة بأمن النساء وحقوقهن القانونية في إدلب.
- النظام البيئي غير ملائم للنساء في بعض البؤر مثل دير الزور والرقة، وبدرجة أقل في ريف دمشق، ما يستدعي دراسة هذه المناطق عن كثب. وبينما يعتبر الوضع حرجاً في هذه المناطق من حيث أعداد الحالات، إلا أنها لا تختلف نوعياً عن باقي المناطق في سوريا. ويمكن اعتبار ما يحصل في هذه المناطق بمثابة إنذار مبكر عن الخطر الذي قد يحلّ في مناطق أخرى.

6- نتائج البحث

نتائج الاستطلاع أدناه معروضة بشكل مبسّط لتوضيح نطام بيئي معقد وتصوير ما يحصل فيه بطريقة منهجية. يشير التقرير في بدايته إلى نتائج عالية الأهمية ويعطي لمحة عامة عن النتائج. ثم يتبع ذلك قسم يتناول إمكانية تصنيف الظروف في مجموعات لفهم نماذجها وأنماطها المختلفة. واستطاع فريق البحث تحديد ست فئات من خلال البيانات الكمية. وقُسّمت هذه الفئات بالتدريج بحسب البيانات الناتجة عن الاستطلاع النوعي. ويمكن استخدام هذا القسم في نقاشات السياسة العامة لتعريف المداخل التي يمكن تبنيها لمعالجة قضايا النساء، ولدعم النساء في كل فئة.

القسم الأخير يركز على كل من المحاور الثمانية على حدة، وذلك عن طريق تحليل بيانات كل محور بشكل منفصل وربطها مع بيانات المحاور الأخرى لفهم التكامل بين هذه البيانات والخسائر المحتملة التي تُنذر بها. وقد لا تكفي البيانات المتوفرة للخروج باستنتاجات مؤكدة حول الخسائر المباشرة، ولكن يمكن استعمالها لتوضيح العلاقات بين الظواهر وشكل النظام البيئي. هناك ملخص عام للنتائج في بداية كل محور، يليه مراجعة عامة لما قبل عام 2011، لغايات المقارنة. يتبع ذلك تلخيص لنتائج الاستطلاع الكمي لتسليط الضوء على ترتيب الظواهر بحسب حجمها والعادات الرئيسية والمناطق التي تتركز فيها (والتي تحتاج دراسة ومتابعة عن قرب لتحديد علامات الإنذار المبكر). وجرى تلخيص النتائج بخرائط ورسوم بيانية تسهل قراءتها، تتبعها لمحة مُفصّلة عن نتائج الاستطلاع النوعي لتوفّر فهماً أفضل للديناميّات وصورة أوضح عن تجارب المجيبات ورؤيتهن للقضايا. وستعرض نتائج الاستطلاع النوعي بحسب ترتيب الرموز المستخدمة في تحليل البيانات، مع الحرص إظهار العلاقات بين المواضيع أينما جرى رصدها في البيانات.

6.1 لمحة عامة

تتعدد الظواهر المجتمعية وتتفاوت عبر الجغرافيات السورية وإلى درجة أقل داخل كل جغرافيا، إذ يختلف انتشار كل ظاهرة بحسب المنطقة؛ البيانات الكمية تُظهر هذه الاختلافات بوضوح. إلا أن البيانات النوعية تُظهر التناقضات والفوارق الدقيقة، موضحةً مزايا ومساوئ بعض المناطق أو العادات الاجتماعية. لهذا السبب، فإن العمل المستقبلي لفريق البحث سيأخذ بعين الاعتبار التعمق أكثر في بعض المسائل أو اختبار فرضيات جوهرية معيّنة في البحث النسوي. فقد تبين، على سبيل المثال، أن هناك حاجة إلى توضيح شروط الأسئلة الأساسية حول الأمان والعنف القائم على أسس جندرية، إذ اعتُبِرَت الكثير من المناطق آمنةً بسبب إقصاء النساء من مساحاتها العامة، وليس لأنهن كنّ فعلاً آمنات فيها. على نحو مماثل، وفيما يتعلق بحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات، فقد بدت المساواة في هذه المناطق أعلى مما هي في الحقيقة، وذلك لأن النساء لم يكنّ على دراية بالكثير من حقوقهن، أما اللواتي شعرن بالمساواة فكنّ من الأقلية المستفيدة من هذه الحقوق.

بغض النظر، لقد ثبتت الفائدة من مُطابقة البيانات الكمية والنوعية، لأن ذلك يشجع على الاستمرار في البحث كما يساعد على فهم أسباب الظواهر وأماكن حدوثها. وهناك مشاكل متواصلة في إنهاء الفجوة بين الجنسين من جميع النواحي تقريباً في بعض المناطق كالرقة ودير الزور، وريف دمشق بدرجة أقل. في هذه المناطق، تشير البيانات إلى تشابك

العوامل التي تشكل النظام البيئي وتؤثر على حياة النساء من كافة الجوانب. ويصدف أن حالة المجيبات في هذه المناطق أقل تبايناً، ما يشير إلى عوامل بنيوية تؤثر على كافة النساء. وتحتاج هذه المناطق إلى دراسة أكثر لفهم ما يحصل فيها وما يجعلها عالية الخطورة على النساء عموماً. في حالات أخرى، تتباين النتائج ضمن المنطقة نفسها. على سبيل المثال، تتميز حماة وطرطوس بأداء جيد في بعض المجالات وأداء سيء جداً في مجالات أخرى. في حلب، بالمقابل، تشير البيانات إلى ظروف متوسطة بالمجمل، لكن عند التمحيص يتبين أن هناك تباينات بين المجيبات في مناطق مختلفة من المحافظة. وقد أظهرت محافظة حلب أكبر انحراف عياري بالنسبة لكل المحاور. يمكن تفسير هذا بتعدد مناطق السيطرة، لكن التباينات قد وجدت أيضاً داخل كل منطقة سيطرة. يشير كل هذا إلى وجود ظروف اجتماعية مركبة تؤثر على حالة النساء في مناطق متقاربة.

كذلك تبين أن المناطق ذات الأداء الجيد نسبياً، مثل إدلب، تستحق دراسة أعمق؛ حيث أظهرت نتائج الاستطلاع الكمي أن التقييم الجيد للأداء كان فقط نتيجة خضوع الناس للعادات المجتمعية وتكريسهم لقواعد دينية صارمة. ويبدو أن الرضا عن الوضع الراهن مسألة تعايش وتأقلم، ولا علاقة لذلك بتطبيق المعايير العالمية. وتقل احتمالية التحرش بالنساء في هذه المناطق لأنهن لا يخرجن من المنازل، بينما تزيد احتمالية كسبهنّ أجوراً جيدة، ولكن هذا لأن معظم النساء لا تعملن والأقلية العاملة لديها وظائف جيدة.

شكل 1: خارطة عامة للنتائج (متوسط 8 محاور) مقسمة حسب المحافظات

أحد النتائج المهمة للدراسة تشير إلى دور العادات والتقاليد والثقافة المحلية كمُحرّك رئيسي للنظام البيئي المُحيط بالنساء والمؤثر فيهنّ. فقد كانت أسوأ الظروف في المجتمعات التي احتوت أقل اختلافات بين المجيبات وحيث أتيحت للنساء أقل خيارات ممكنة في محيطهن لتحسين حالتهن. من ناحية أخرى، يبدو أن المناطق التي أظهرت تنوعاً أكبر (انحراف معياري أكبر) كان أداؤها أفضل. ليس لدينا ما يكفي من بيانات لتفسير الظواهر، لكن التفسير الأرجح في هذه المرحلة هو أن القرب من نساء لديهن فرص وحقوق أفضل في نفس الجغرافيا قد يكون عاملاً يساعد السيدات الأخريات على الوصول إلى الخدمات وسد الفجوات فيما يتعلق بالحالة والحقوق. هذا يدفع بضرورة العمل على تحسين النظام البيئي للنساء بدلاً من التركيز على توجهات قطاعية.

ولم تكن عشر سنوات من النزاع كفيلة بتغيير أو تحدي العادات المجتمعية الراسخة. وربما يُخالف الناس العادات في ممارساتهم اليومية، إلا أنهم في النهاية يرجعون إلى مبادئهم المتجذرة منذ زمن طويل. وغالبًا ما تُستخدم قضية حقوق المرأة كأداة سياسية بيد مُختلف الفاعلين، لتبرير سيطرتهم على المجتمع ولتحديد النماذج الاجتماعية التي يزعمون الالتزام بها عند فرض رقابتهم. وصدرت العديد من القوانين والمراسيم الجديدة لتنظيم حياة المرأة أو السيطرة عليها أو تحسينها، وذلك من قبل السياسيين والجماعات المسلحة، كلٌّ ضمن مناطق نفوذه. ووجد البحث أن الصورة التي رسمها أصحاب النفوذ لأنفسهم والسياسيات التي وضعوها لا تعكس التقدم في ممارسات المجتمع والنساء. وما زال الناس ينظرون إلى العادات والتقاليد على أنها مبادئ مُثلى، وهذا بالرغم من قدرتهم على التأقلم والبقاء في بيئة فوضوية سريعة التغيير، أو ربما كوسيلة لتحقيق ذلك.

ويبدو أن الاختلافات عبر المناطق والمجتمعات

ويبدو أن الاختلافات عبر المناطق والمجتمعات

والأحوال الاقتصادية هي اختلافات كمية وليست نوعية. عموماً، كان انخراط النساء في السياسة ضعيفاً مقارنةً بالمحاور الأخرى (انظر إلى القسم حول الحقوق السياسية للمزيد من التفاصيل). وهذا ينطبق على المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، كما ينطبق على المدن والأرياف، وفي جميع المناطق والمحافظات، بغض النظر عن الجهات المسيطرة عليها. وبينما كان هناك فروقات جوهرية بين الجغرافيات عموماً، إلى أن الحقوق السياسية بدت أقل أهمية من غيرها من الحقوق عند كل فئة من المجيبات. ومن الطبيعي أن تتمتع بعض النساء بدرجة أعلى من الحقوق السياسية مقارنةً بغيرهن ولكن الحقوق السياسية تبقى هي الأضعف عند الجميع. لم نجر مقاربة على الذكور في نفس المجتمعات، فقد اختيرت مؤشرات العدالة والإنصاف

استناداً إلى مؤشرات أخرى تتعلق بالتعليم وحقوق الإسكان والأراضي والملكية. لهذا، من الصعب الجزم بما إذا كان شيوع هذه الحالة عند كل السوريين هو بسبب النزاع. يتطلب هذا إجراء المزيد من البحث. بالمقابل، وبالمقارنة مع المحاور الأخرى، يبدو أن وضع النساء أفضل في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد في معظم الجغرافيات. إلا أن مفهوم الأداء الجيد قد يبدو محيّراً أمام المتفرج من بعيد، فهذا المفهوم شخصي جداً وربما يكون أحياناً جزءاً من أساليب التعايش مع الواقع أو طريقة لاستيعاب القيود الاجتماعية وتكريسها وتبريرها. وقد يكون ناتجاً عن قلّة وعي بالبدائل.

من المفيد في المستقبل توسيع هذه الدراسة لتشمل جانب الرجال، للتحقق والمقاربة بين أداء النساء والرجال. على أي حال، يشير اختيار مؤشرين أوليين لتحديد الفجوات الجندرية - أحدهما يتعلق بالتعليم والآخر بحقوق الإسكان والأرض والملكية - إلى أن النساء يرين أن هناك عدالة نسبية مع الرجال، بغض النظر عن الجغرافيا ومنطقة السيطرة والطبقة الاجتماعية وما إذا كانت المرأة تعيش في مدينة. تمت مناقشة هذه النقطة لتفصيل أكثر في الجزء المتعلق بالعدالة والإنصاف أدناه، لكن الموضوع يستحق المزيد من البحث والتحليل في دراسات مستقبلية.

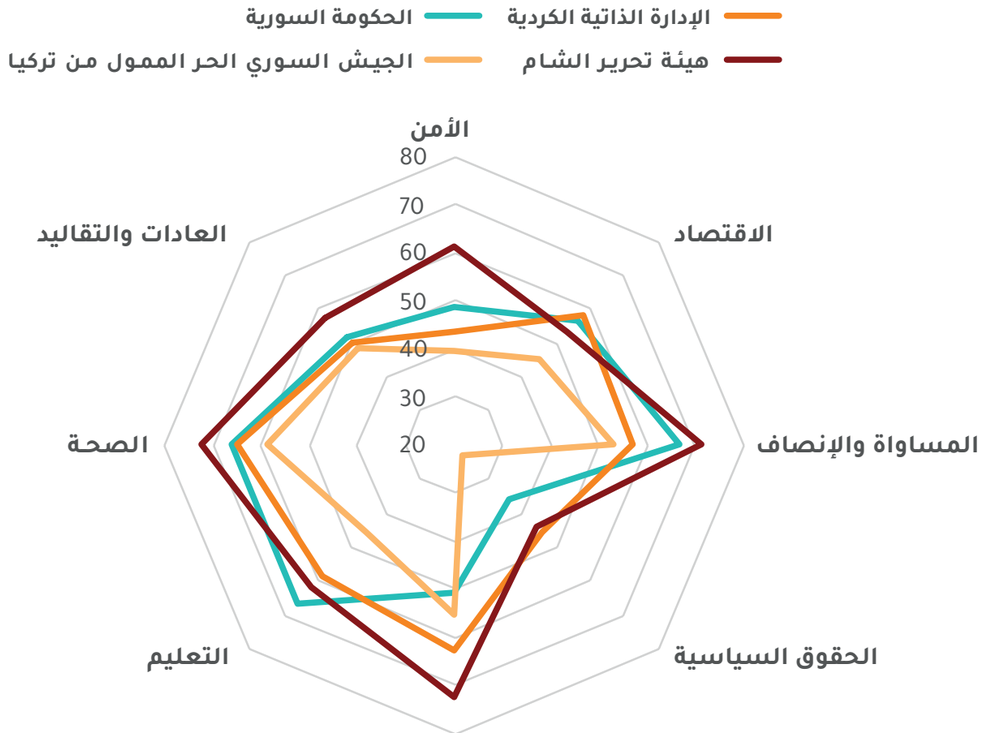

شكل 2: نتائج المحاور حسب المحافظة (أسوأ مستوى هو صفر والأعلى هو 100)

نسبياً، ظهرت أكبر درجة من تفاوت البيانات في محوري الأمن والحقوق القانونية. وكان هناك تناقضات قوية ضمن مختلف المجتمعات والمناطق الجغرافية. وهذان المحوران بطبعهما مرتبطان بالنفوذ السياسي ونموذج الحكم في المنطقة. وبينما أشارت البيانات الكمية إلى تفاوت الأحوال على أرض الواقع في كل محور، كانت البيانات النوعية أكثر دقّةً وقدّمت نقداً عاماً لمختلف نماذج الحكم المحلي فيما يتعلق بدورها في توفير الأمان (حماية النساء من العنف أو توفير الأمن الغذائي) وتحقيق العدالة. وأوضحت المجيبات أن التحسن في هذه المجالات لم يطغى على الضغوطات والعادات والتقاليد. وهذا يعلّمنا أن العادات والتقاليد تحدّ من تطور إطار عمل القانون؛ إذ لا تستطيع النماذج الرسمية للحكم أن تتفوق على القبول والوعي الاجتماعي.

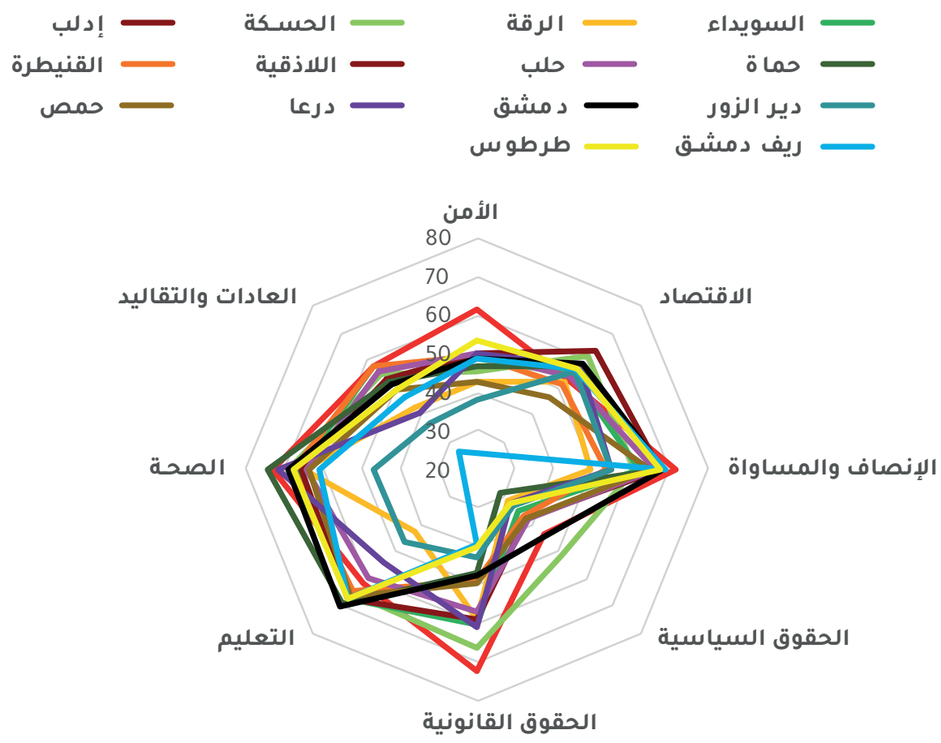

شكل 3: نتائج المحاور حسب الجهة المسيطرة على المنطقة (أسوأ مستوى هو صفر والأعلى هو 100)

كانت معظم المحاور متصلة فيما بينها، إذ يبدو أن مُختلف عناصر النظام البيئي تعمل بالتزامن مع غيرها. وأظهر محور العادات والتقاليد أعلى درجات من الصلة والترابط مع غيره من المحاور في كل من البيانات الكمية والنوعية. بشكل مماثل، أظهرت الحماية الجسدية من العنف ضد المرأة درجة عالية نسبياً من الترابط مع المحاور الأخرى. هذا دليل قوي على تكامل الأنظمة البيئية في عملها. فالمحاور إما تتحسن معاً أو تتراجع بالعموم. وهذا مؤشر على الأنماط والسلوكيات الاجتماعية الراسخة بعمق. بعض الظواهر الجديدة لم تكن سائدة في سوريا قبل النزاع، مثل الأمن الغذائي. وهذه المسألة لم ترتبط بغيرها من المحاور إلا بشكل طفيف، سواء كمياً أو نوعياً، على عكس العلاقات والظواهر التاريخية والراسخة. بالرغم من عشر سنوات من الحرب، ستكون هذه الظاهرة الجديدة ذات تأثير دائم على الممارسات المجتمعية المتجذرة وديناميات الجندر. ومن المثير للاهتمام مراقبة أثر الجوع، وإذا ما كان

سيسبب انسلاخاً منظماً ودائماً عن العادات والتقاليد. وما زالت الأدلة الحالية محصورة بممارسات محلية (مثل زيادة الدعارة في بعض المناطق). حتى الآن، لا يوجد سوى عدد قليل من الأدلة على إعادة ترتيب العادات المجتمعية نتيجةً لهذه الظاهرة.

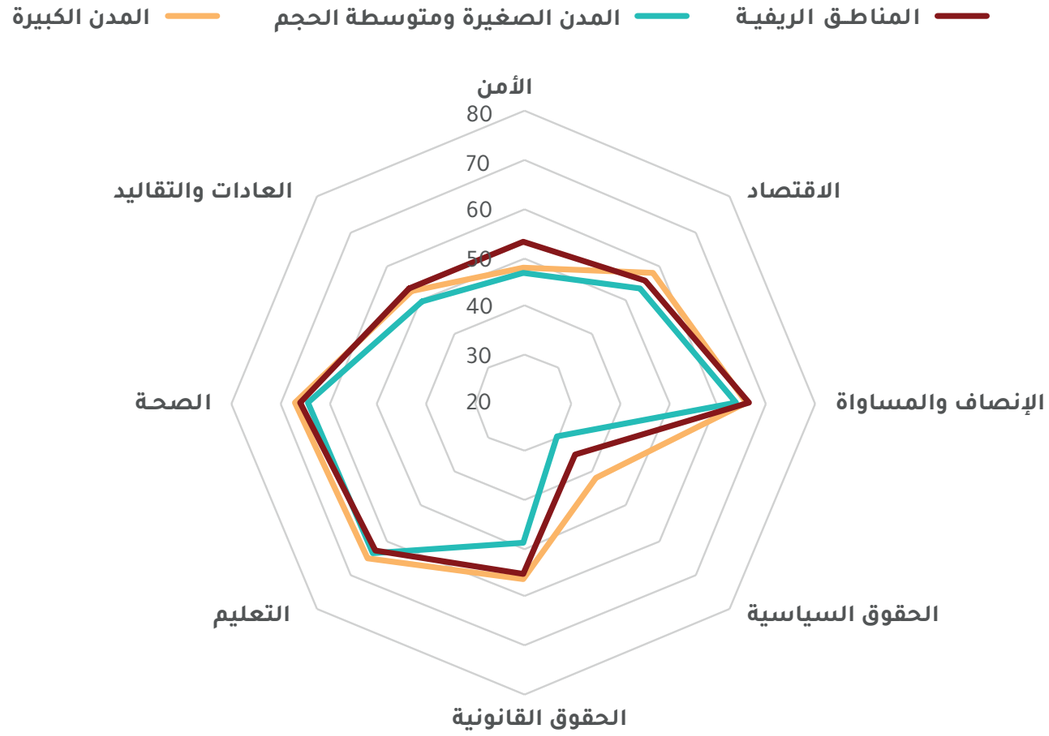

شكل 4: نتائج المحاور في المدن والأرياف (أسوأ مستوى هو صفر والأعلى هو 100)

الرضا عن درجات تحصيل النساء لحقوقهن أمر نسبي. وقد يلاحظ أي متفرّج من الخارج تفاوتاً في درجة تقدير النساء لحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات وللمساواة بينهن وبين الرجال، لكن هذا التفاوت ليس بذات الأهمية للنساء اللواتي يعشن واقع التمييز. إذ تميل النساء إلى إيجاد أساليب لتبرير الأمر الواقع والتعايش معه، لتخففن عن أنفسهنّ عبء التفكير في التناقضات بين تجاربهنّ والمعايير الاجتماعية التي يلتزمن بها. ويبدو أن هناك محاور أكثر أهمية من غيرها، كالتعليم والصحة، والاقتصاد إلى حدٍّ ما (حيث تشير البيانات في هذه المحاور إلى تحولات في نظرة النساء إلى الواقع، كما جرى قياس التّطورات في نوعية حياة النساء وحُددت علامات مرجعية لمتابعة التحسّن). هذه المحاور تقدم أمثلة ملموسة على زيادة وعي النساء حول غياب العدالة والمساواة، إذ بدأن بتحدّي المجتمع الذكوري وأقدمن على خطوات صغيرة نحو المساواة بين الجنسين. وربما يجب دراسة هذه المحاور من قبل الجهات الدولية المعنية بدعم المرأة، لفهم الأسباب التي تجعل هذه المحاور عالية الأهمية عند النساء ولاستخدامها كمداخل لإحراز المزيد من التقدم.

شكل 5: نتائج المحاور حسب الوضع الاقتصادي (أسوأ مستوى هو صفر والأعلى هو 100)

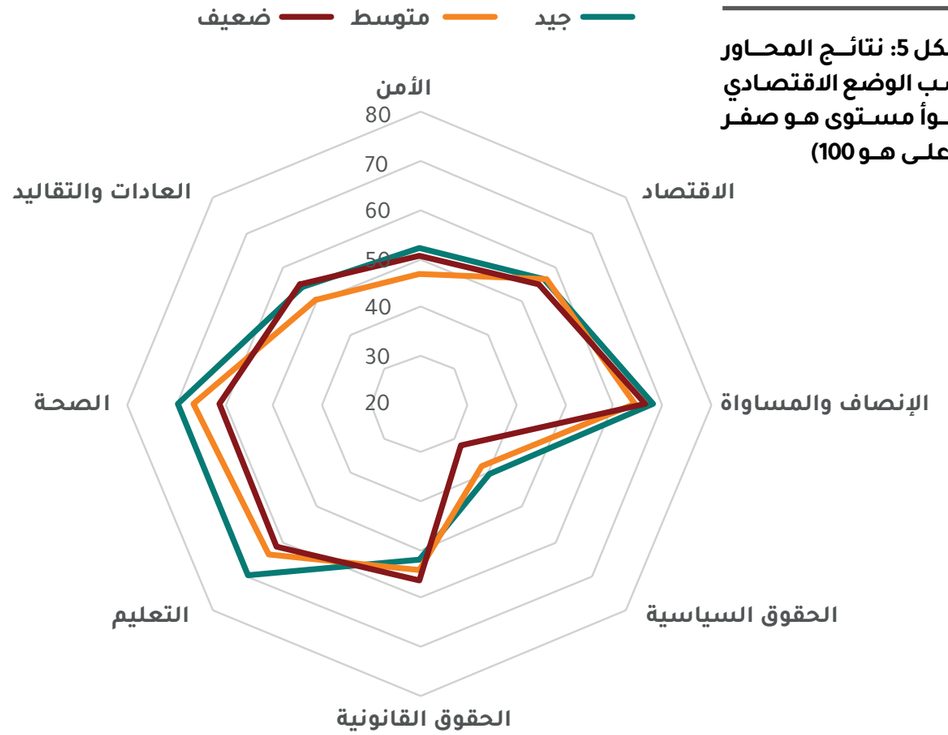

6.2 تصنيف عبر المحاور

جرى تقييم الأنماط الموجودة في البيانات عبر تقسيم المجيبات إلى أنواع أو فئات مختلفة، وذلك لفهم الأنظمة البيئية المحيطة بالنساء بشكل أفضل. وهذا ضروري لفهم الأنواع المختلفة من احتياجات النساء وتحديد المداخل الممكنة لمعالجتها؛ فحاجات النساء تختلف باختلافهنّ. وسيكون لهذا الأمر تداعيات مهمة على السياسات العامة فيما يتعلق بترشيد الموارد وتحقيق أعلى حد من التطور بناءً على درجة الصلة بين المساهمات والنتائج المُراد تحقيقها. وجرى تقسيم المجيبات إلى ست فئات عن طريق المجموعات الإحصائية والتي عيّرت بالتدرج وفق تحليل الاستطلاع الكمي[4]. بصفة عامة، هذه الفئات لا تستبعد بعضها البعض ومن الممكن أن تتقاطع، أي من الممكن أن تحوي جغرافية معينة العديد من الفئات:

[4] راجع الملحق رقم 1 حول منهجية العمل لمعرفة المزيد عن تقسيم الفئات.

الفئة 1: نساء متوسطات العمر قاطنات في مدن كبيرة، يتمتعن بأحوال مستقرة على صعيد الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والحقوق السياسية والعادات الاجتماعية، بالإضافة إلى مستوى متوسط من الإنصاف والحقوق القانونية.

سجّلت المجيبات في هذه الفئة أعلى مستوى للنقاط بين الفئات الستة، بنتيجة تعادل 67. وسجّلت المجتمعات التي تنتمي إليها هذه الفئة أعلى نتيجة في المحور الثانوي المعني بالعنف القائم على أسس جندرية، أي أن العنف لم يكن منتشراً فيها بكثرة. وكان أداء هذه المناطق أعلى بكثير من المتوسط فيما يتعلق بمحور العادات والتقاليد، عند 69 (بينما سجّلت ثاني أفضل فئة في هذا المحور ما يعادل 65 نقطة). وتتمتع هذه الفئة بمستوى جيد نسبياً من الصحة والتعليم. وتواجه النساء في هذه المجتمعات مقداراً أقل من التمييز في مجال التعليم بالمقارنة مع باقي الفئات، ولكن مدى إنصافهنّ في حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات لا يعلو المتوسط بكثير، حيث تفوّقت عليهنّ فئات أخرى. وبلغت الحقوق السياسية حدها الأقصى ضمن هذه الفئة، كما كانت الحقوق القانونية أعلى من المتوسط. وكانت هذه الفئة هي الأفضل على صعيد الاقتصاد وسوق العمل، ولكن هذا لا يعني الكثير في ظل تدهور الأحوال الاقتصادية عموماً.

تشكّل هذه الفئة نسبة 18٪ من العينة الكاملة. ويجدر الذكر أن المجيبات ضمن هذه الفئة كنّ غالباً بعمر الخمسين أو أكبر، والغالبية العظمى منهن موظفات في مُختلف القطاعات مع وجود احتمالية عالية لكونهم موظفات في القطاع العام. ويبدو أن نسبة كبيرة منهنّ تسكن في حلب واللاذقية والحسكة والسويداء ودمشق وطرطوس. وكنّ بشكل رئيسي يسكنّ في المناطق الخاضعة إلى سيطرة الحكومة المركزية أو الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا.

الفئة 2: نساء يتمتعن بمستوى مُرضٍ من الأمن والإنصاف والصحة والحقوق السياسية والقانونية، ومستوى متوسط من الاقتصاد والتعليم، ويخضعن إلى درجة متوسطة من العادات والتقاليد.

بمعدل نقاط بلغ 66، كانت هذه الفئة الوحيدة إلى جانب الفئة 1 من حيث تسجيل نتيجة عالية نسبياً. وسجّلت المجتمعات ضمن هذه الفئة مستوى أعلى من المتوسط فيما يتعلق بالعنف القائم على أسس جندرية (أي أن الظاهرة لم تكن منتشرة بكثرة هناك). وكان أداء هذه الفئة جيداً في محور الإنصاف في التعليم وفي حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات. وتمتعت النساء ضمن هذه الفئة بأعلى مستوى من الحقوق القانونية، عند 83، بالمقارنة مع متوسط 55 للعينة بأكملها. كما كانت الحقوق السياسية لهذه الفئة أعلى من المتوسط. وكان أداء هذه المجتمعات جيداً على صعيد الصحة، ولكن نتائجها كانت أقرب للمتوسط على صعيد التعليم والاقتصاد والعمل. وتتراوح العادات والتقاليد لهذه الفئة ضمن نطاق المتوسط، بينما بيّن الاستطلاع النوعي أن مفهوم هذه الفئة عن الأمن والإنصاف مرتبط بالالتزام بالعادات والتقييد بالأدوار المجتمعية التقليدية. وتستفيد هذه المجتمعات من تقبّلها للعادات والتقاليد، لكن ذلك لا ينعكس بالضرورة على امتلاك الحقوق بشكل تام.

تمثل هذه الفئة نسبة 13٪ من العينة الكاملة، وتعتبر صغيرة نسبياً. وهي ممثلة بشكل كبير من نساء في محافظة إدلب، وبدرجة أقل في حلب ودمشق وحمص. وتقع هذه الفئة في الغالب ضمن المناطق التي تحكمها هيئة تحرير الشام أو الحكومة المركزية. ومعظم النساء فيها في الثلاثينات والأربعينات من العمر. تميل النساء في كل من الفئة 1 و2 لأن يكون لديهن دخل أعلى بقليل من باقي العينة، ما يشير إلى نسبة أكبر من نساء الطبقة الوسطى في هاتين الفئتين، لكن هاتين الفئتين كذلك تحويان نساء أقل دخلاً.

الفئة 3: نساء يافعات، عزباوات غالباً، يتمتعن بمستوى متوسط من الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والحقوق السياسية ويخضعن إلى درجة متوسطة من العادات المجتمعية، ويتمتعن بمستوى جيد نسبياً فيما يتعلق بحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات، إلا أنهن يفتقرن إلى الحقوق القانونية.

هذه الفئة، إلى جانب الفئة 4 والفئة 5، هي واحدة من الفئات الثلاث التي سجّلت نتائج متوسطة. إلا أن هذه الفئة تمتاز بأعلى معايير الإنصاف عموماً، وخصوصاً في حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات. وتتمتع المجتمعات ضمن هذه الفئة بمخاطر أقل نسبياً فيما يتعلق بالعنف القائم على أسس جندرية. وسجّلت النساء في هذه الفئة معدلاً متوسطاً في محاور الأمن الغذائي والاقتصاد والعمل والحقوق السياسية والتعليم والصحة والعادات والتقاليد. بالمقابل، فإن هذه الفئة بين الأقل تمتعاً بالحقوق القانونية، إذ سجلت 43 نقطة، بالمقارنة مع معدّل العينة بأكملها، والذي يبلغ 55.

تشكّل هذه الفئة حوالي 17 ٪ من العينة بأكملها. وهي مكونة بشكل كبير من نساء عازبات في العشرينات والثلاثينات من العمر. وتسكن هؤلاء النساء في المدن والأرياف في مناطق سيطرة الحكومة السورية، وفي المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام بدرجة أقل. وتنعكس مُختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية في هذه الفئة، ولكن الأغلبية تأتي من خلفية العمل في القطاع الخاص، والذي كان حاضناً أساسياً للطبقة الوسطى قبل أن تتقلص من حيث الحجم والأهمية أثناء النزاع. وتعيش معظم نساء هذه الفئة في طرطوس وحماة وريف دمشق ودمشق وإدلب وحمص. ويبدو أنهن ينتمين في الغالب إلى الطبقة الوسطى التي تراجعت ثروتها ودخلها في فترة النزاع، كما يتقاطعن بعض الشيء مع السيدات الأفضل حالاً في الفئة 1 و2.

الفئة 4: نساء يعشن ظروفاً متوسطة على صعيد الاقتصاد والإنصاف والحقوق القانونية والتعليم والعادات والتقاليد، ويحظين بمستوى جيد نسبياً من الحقوق السياسية، لكنهن يعانين من قلة الأمان، وفرصهنّ أقل من المتوسط فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية

تُعاني النساء في هذه الفئة من انعدام الأمان على وجه الخصوص، سواء فيما يتعلق بالعنف القائم على أسس جندرية أو الأمن الغذائي. وحصّلت هذه الفئة مجموعاً أقل من المتوسط في كل من محوريّ العادات والتقاليد والصحة. ويبدو أن المجتمعات ضمن هذه الفئة تتمتع بأحوال متوسطة من حيث التعليم والإنصاف. كما سجّلت هذه الفئة معدلاً أعلى من المتوسط في الاقتصاد والعمل والحقوق القانونية. وبالرغم من تسجيلها معدلاً منخفضاً نسبياً عند 51 نقطة على مقياس الحقوق السياسية، يُعد أداء الفئة جيداً في هذا المحور، خصوصاً وأن الحقوق السياسية من أضعف الأركان لحقوق النساء عموماً.

هذه الفئة هي الأصغر حجماً، وتمثل 11٪ من العينة. وهي مكونة بنسبة عالية من مجيبات في محافظة الرقة ودير الزور والحسكة. وتركّزت معظم المجيبات في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، ومناطق الحكومة السورية بدرجة أقل. وغالباً ما تتمتع هذه المجتمعات بأحوال اقتصادية متوسطة إلى سيئة. وكانت المجيبات بشكل رئيسي موظفات القطاع العام أو في منظمات غير ربحية. وبخلاف الفئة السابقة، فإن النساء في هذه الفئة موزعات على مختلف الأجيال. ويشير تواجد المجيبات في مناطق معيّنة ضمن نطاق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا إلى حقوق سياسية مكتسبة حديثاً لم تُقابل بعد بتغييرات اجتماعية كبيرة، كما يشير إلى أن هذه الحقوق بقيت عند النخب ولم تنساب إلى باقي النساء.

الفئة 5: نساء متوسطات الدخل أو قليلات الدخل ظروفهنّ أقل من المتوسط فيما يتعلق بالأمن والاقتصاد والإنصاف والحقوق القانونية والتعليم والصحية ويتخلّفن عن غيرهن بشكل خاص على صعيد الحقوق السياسية وتمييز العادات الاجتماعية ضدّهن.

بشكل عام، كان مستوى نقاط هذه الفئة أقل بقليل من معدل الفئات الأُخرى، لكنها حققت نتائج قريبة من المتوسط في محاور العنف القائم على أسس جندرية والأمن الغذائي والاقتصاد والعمل والإنصاف والحقوق القانونية والتعليم والصحة. إلا أن المجتمعات ضمن هذه الفئة سجّلت أقل مستويات من الحقوق السياسية، عند 21 نقطة، ما يشير إلى ضعف المشاركة السياسية للنساء. كما كان أداء هذه الفئة ضعيفاً نسبياً في محور العادات والتقاليد.

هذه الفئة هي الأكبر، وتشكل 25٪ من العينة. وتتواجد المجيبات اللواتي ينتمين إلى هذه الفئة في كل المحافظات، ولو أنهنّ يتركزن أكثر في ريف دمشق والسويداء. وتضم الفئة عاملات في جميع القطاعات، ولكن العاملات في المنظمات غير الحكومية يشكلن النسبة الأكبر. وتتراوح الحالة الاقتصادية من وسطى إلى سيئة في المجتمعات التي تنتمي المجيبات إليها. هذه الفئة تمثل النساء العاملات اللواتي كانت حقوقهن في طريقها إلى التطور قبل النزاع، ولكنهن الآن يشهدن تراجعاً كبيراً في أحوالهنّ بعد عشر سنوات.

الفئة 6: نساء المدن اللواتي يعانين على جميع المستويات ويواجهن العنف وسوء الأمن الغذائي وظروف سيئة من ناحية الاقتصاد والإنصاف والحقوق السياسية والقانونية والتعليم والصحة والعادات

هذه الفئة هي الأضعف من ناحية الأداء، إذ كان معدلها العام 41 نقطة، مقارنة بمعدّل بلغ 56 للعينة كاملةً. وأشارت المجيبات إلى سوء الأحوال في جميع المحاور الرئيسية والثانوية الخاضعة إلى

القياس. وشعرت النساء في هذه الفئة بالخطر فيما يتعلق بالأمن الغذائي والعنف القائم على أسس جندرية (إذ كانت ثاني أسوأ فئة، بعد الفئة 4)، كما شهدن تمييزاً ضدّهن في حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات وفي سوق العمل وأيضاً من ناحية القيود المفروضة بشكل عام. بالمقارنة مع غيرها من الفئات، تشهد هذه الفئة أكبر قدر من التمييز ضد المرأة في العادات والتقاليد. وتعيش هذه الفئة في مناطق تتدهور فيها أحوال الصحة والتعليم بالنسبة للنساء. وتعتبر النساء في هذه الفئة محرومات بشكل كبير من حقوقهن السياسية والقانونية.

هذه الفئة تمثل 16٪ من العينة بأكملها. وتسكن المجيبات ضمن هذه الفئة في مناطق تسيطر عليها الحكومة السورية والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا والجيش السوري الحر المدعوم من تركيا. وتعشن بشكل رئيسي في درعا وحمص والرقة ودير الزور وحلب ودمشق، مع وجود النسبة الأكبر منهن في المدن الكبيرة في هذه المحافظات أو في أطراف هذه المدن، ومعظمهن في الثلاثينيات من العمر. هذه الفئة تمثل عينة من أكثر المجتمعات تهميشاً حتى قبل النزاع، والتي تفاقم حرمانها من الحقوق خلال عشر سنوات من العنف والتهجير والتحديات الاقتصادية.

المحور	1	2	3	4	5	6	متوسط العينة
الأمن	58	59	55	37	47	36	49
العنف القائم على أسس جندرية	67	62	62	32	50	37	53
الأمن الغذائي	49	57	49	41	44	36	46
الاقتصاد والعمل	65	61	54	63	60	42	58
الإنصاف والمساواة	70	73	74	60	61	48	64
الإنصاف في التعليم	94	95	94	81	82	65	85
حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات	55	58	61	45	47	37	50
الحقوق السياسية	59	54	35	51	21	25	38
الحقوق القانونية	66	83	43	60	54	34	55
التعليم	75	66	68	61	60	48	63
الصحة	77	75	68	57	67	51	66
العادات والتقاليد	69	56	53	47	45	41	52
المجموع	67	66	56	54	52	41	56

شكل 6: نتائج الفئات بحسب المحاور والمحاور الثانوية

لا يوجد عامل واحد يحدد ما إذا كانت السيدات سيكنّ في فئة أو أخرى. فكل الجغرافيات ومناطق السيطرة تحوي العديد من الظروف والفئات المختلفة جنباً إلى جنب. ويبدو أن الجغرافيات الأسوأ أداءً كانت أكثر تجانساً، وتحوي نسبة منخفضة من السيدات من الفئات ذات الأداء الأفضل نسبياً. لكن هذا ليس مؤشراً على تقسيم مكاني عام، فكل مجتمع محلي من الممكن أن يشمل فئات متعددة تعيش جنباً إلى جنب. وكلما زاد تنوع الظروف في منطقة ما، كلما ازدادت الموارد غير المباشرة المتاحة للسيدات من الفئات الأسوأ أداءً. وقد تبين أن الجغرافيات الأفضل أداءً احتوت انحرافاً عيارياً أكبر من غيرها في معظم المحاور. لكن البيانات في هذه المرحلة ليست متينة لدرجة تسمح بإيجاد علاقات سببية تفسر أسباب هذه الظاهرة بعوامل محددة

6.3 الأمن

«ما هي المشكلة؟ لطالما كانت الأمور هكذا. ينفّس الرجل عن غضبه من خلال التعرّض لأخته أو زوجته. هذه أوقات عصيبة، ومن الأفضل أن ينفّس عن غضبه داخل البيت لا خارجه»

الأمن بالنسبة للنساء والفتيات مسألة معقدة تضم الكثير من العوامل. ولغايات هذا الإصدار التجريبي، ركز فريق البحث على عاملين: العنف ضد المرأة والأمن الغذائي، وذلك على اعتبار أن تأثير النزاع على أمن النساء سيظهر بوضوح من خلالهما. وسيضم البحث عوامل أخرى مستقبلاً لتكتمل الصورة. ولكن الاستطلاعات الكمية والنوعية تُشير من الآن إلى تعقيد المسائل. وتتقاطع العديد من القضايا الأمنية مع بعضها البعض بحيث لا يمكن دراسة كل منها على حدة.

تشير البيانات إلى روابط وثيقة ما بين الأمن الجسدي والعنف القائم على أسس جندرية من جهة وجميع نواحي حياة المرأة من جهة أخرى. ويبدو أن العنف ضد المرأة مرتبط بالعديد من الظروف التي ترسخها بنية المجتمع، والتي تحدّ من تقدّم أحوال النساء بشكل عام. إضافة إلى ذلك، غالباً ما يتم ترسيخ العنف ضد المرأة كمشكلة ذاتية تُلام عليها الناجيات. إذ نظرت العديد من المجيبات إلى ظاهرة التحرش والاعتداء الجسدي على أنها عواقب لعمل المرأة خارج المنزل أو خرقها لعادات المجتمع. ولم يُنظر إلى إجبار المرأة على البقاء في المنزل (سواء بالعنف المباشر أو غير المباشر) على أنه أمر غير اعتيادي. لهذا، تبيّن أن بعض المناطق التي بدت آمنة بحسب الاستطلاع الكمي هي من أكثر المناطق صرامة في وضع القيود على تواجد النساء في المساحات العامة، وهو ما وضحه الاستطلاع النوعي. فالعنف القائم على أسس جندرية جزء من التكييف الاجتماعي الطويل للنساء للخضوع للقيود الاجتماعية.

بالمقابل، لم يكن هناك صلة واضحة بين الأمن الغذائي وغيره من المحاور، سوى قليلاً في محور العادات والتقاليد، وذلك فيما يخص العادات الغذائية والاستهلاكية. وأشارت معظم المجيبات إلى مسألة الأمن الغذائي فقط في سياق الحديث عن سوء الوضع الاقتصادي. ولعل هذا يدل على أن قضية الأمن الغذائي لا تزال جديدة ولم تؤثر بعد في تركيبة المجتمع ونظامه، على الأقل بالنسبة إلى معظم السوريين. حالياً، تنعكس قضية الأمن الغذائي على أساليب التعايش الأساسية، ولا يوجد ما يدل على أنها ستكون جزءاً من التغييرات الاجتماعية التي ستؤثر على حياة النساء في المدى البعيد فيما يتعدى نطاق الحاجات الغذائية الأساسية. وقد تكشف لنا أبحاث مستقبلية إذا ما كان استمرار مشكلة الأمن الغذائي سيفضي إلى عواقب مجتمعية أعمّ.

العنف القائم على أسس جندرية

هناك أنماط مختلفة لانتشار العنف القائم على أسس جندرية في الحياة الخاصة والعامة للنساء. وفيما يعد التحرش بالنساء والاعتداء عليهن خارج المنزل أمراً شائعاً، إلا أنه لا يُضاهي انتشار العنف المنزلي. وتعتبر الاعتداءات اللفظية أكثر شيوعاً من الجسدية. وتباينت مفاهيم المجيبات كثيراً فيما يتعلق بمدى شيوع التحرش والاعتداء في مجتمعهنّ المحلي. بالمقابل، سجّل زواج القاصرات مستوىً متوسطاً من الانتشار في جميع المناطق تقريباً. وبالرغم من توثيق العنف القائم على أسس جندرية عبر البلاد بأكملها، إلا أن الأنماط اختلفت بحسب نوع العنف.

وارتبط انتشار العنف ضد النساء بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الديناميّات المدنية والقروية للمجتمعات التي يحصل فيها العنف. وأجمعت المجيبات على وجود رابط ما بين ازدياد حالات العنف وزواج القاصرات

من جهة وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والأمني وما ينتج عن ذلك من توتر من جهة أخرى. وانتشر العنف بمختلف أشكاله بشكل أكبر عند المجتمعات التي تعودت عليه وورّثته من جيل إلى جيل؛ إذ أظهرت البيانات رابطاً بين العنف ضد المرأة والعادات والتقاليد. ووجدت الدراسة أن التحرش بالنساء خارج منازلهن كان أقل شيوعاً في المجتمعات القروية ذات الدخل المحدود، بينما كانت هذه الظاهرة أكثر شيوعاً في المدن الكبرى حيث تتعاقب المجتمعات وتتوالى وتختلط. بالمقابل، كان زواج القاصرات أقل انتشاراً في المناطق ذات الأحوال الاقتصادية الميسورة، وأكثر انتشاراً في مجتمعات النازحين داخلياً، والذين كانوا يعانون من أعباء مادية أكبر بالإضافة إلى تزعزع الاستقرار الأمني. وهناك رابط واضح بين ظاهرة زواج القاصرات والوضع المادي للأسرة. كما تداخلت هذه الظاهرة مع طموحات الفتيات في التعليم، إذ تقلّ احتمالية الزواج المبكر في العائلات التي تقدّر أهمية تعليم الفتيات. لهذا، وكما هو متوقع، يجب ألا يُنظر إلى العنف القائم على أسس جندرية كظاهرة مستقلة، فهي على صلة وثيقة بظروف اجتماعية واقتصادية يجدر معالجتها لتخفيض نسب العنف.

وارتبط انتشار العنف ضد النساء بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الديناميّات المدنية والقروية للمجتمعات التي يحصل فيها العنف. وأجمعت المجيبات على وجود رابط ما بين ازدياد حالات العنف وزواج القاصرات من جهة وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والأمني وما ينتج عن ذلك من توتر من جهة أخرى. وانتشر العنف بمختلف أشكاله بشكل أكبر عند المجتمعات التي تعودت عليه وورّثته من جيل إلى جيل؛ إذ أظهرت البيانات رابطاً بين العنف ضد المرأة والعادات والتقاليد. ووجدت الدراسة أن التحرش بالنساء خارج منازلهن كان أقل شيوعاً في المجتمعات القروية ذات الدخل المحدود، بينما كانت

هذه الظاهرة أكثر شيوعاً في المدن الكبرى حيث تتعاقب المجتمعات وتتوالى وتختلط. بالمقابل، كان زواج القاصرات أقل انتشاراً في المناطق ذات الأحوال الاقتصادية الميسورة، وأكثر انتشاراً في مجتمعات النازحين داخلياً، والذين كانوا يعانون من أعباء مادية أكبر بالإضافة إلى تزعزع الاستقرار الأمني. وهناك رابط واضح بين ظاهرة زواج القاصرات والوضع المادي للأسرة. كما تداخلت هذه الظاهرة مع طموحات الفتيات في التعليم، إذ تقلّ احتمالية الزواج المبكر في العائلات التي تقدّر أهمية تعليم الفتيات. لهذا، وكما هو متوقع، يجب ألا يُنظر إلى العنف القائم على أسس جندرية كظاهرة مستقلة، فهي على صلة وثيقة بظروف اجتماعية واقتصادية يجدر معالجتها لتخفيض نسب العنف.

وتجسد العنف ضد المرأة عبر الجغرافيا السورية بأنماط مختلفة. وسجلت مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أسوأ معدلات من العنف الجسدي واللفظي والتحرش وزواج القاصرات. ولكن النتائج تفاوتت ضمن هذه المنطقة، إذ ظهرت علامات تدل على تحسّن الأداء في بعض الأجزاء، ولكن المناطق المُحافظة كالرقة ودير الزور (والتي كانت محتلة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية) لا زالت تُسجّل معدلات إشكالية من العنف. كما تتفاوت معدلات العنف الجسدي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ولوحظ أن الأفضل حالاً على هذا الصعيد كانت ريف دمشق وطرطوس، والأسوأ كانت درعا. وتتدنى معدلات زواج القاصرات في المجتمعات التي تسكن في مناطق الحكومة المركزية، وخصوصاً تلك التي لازالت تتمتع بأوضاع اقتصادية جيدة نسبياً (إذ ترتفع النسبة قليلاً في المناطق الأفقر). أما في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، فقد قلّت حالات العنف ضد المرأة بكل أنواعه؛ وبلّغت كثيرات أن السبب في ذلك يعود إلى تحريض المرأة على عدم مغادرة منزلها في ظل القيود التي تفرضها السلطات المحلية. إضافةً

إلى ذلك، فإن هيئة تحرير الشام تقيم الحدود الشرعية الصارمة على مرتكبي الاعتداءات. كذلك في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المدعومة من تركيا، حيث يقلّ انتشار العنف ضد المرأة خارج المنزل بسبب العقوبات الشرعية التي تقيمها الفصائل المسلحة المسيطرة على المنطقة، والتي تردع من يفكر بارتكاب الاعتداءات. إلا أن العنف المنزلي منتشر بكثرة. وبينما تتشابه معدلات العنف ضد المرأة عبر جميع المجتمعات السورية، تختلف أنماط تقبّل العنف وتكريسه بحسب المنطقة والجهة المسيطرة عليها.

الأمن الغذائي

إن المؤشرات العامة على الأمن الغذائي للنساء تدعو للقلق حيال تراجع الأوضاع في سوريا، إذ تضررت النساء بشكل خاص بسبب القدرة المحدودة على شراء المواد التموينية. وأظهرت البيانات أن الأغذية متوافرة بدرجة كافية نسبياً في الأسواق المحلية، إلا أنها محدودة من حيث الجودة والتنوّع. لكن القدرة الشرائية أصبحت مهددة، حيث أشارت معظم العائلات أنها لم تعد قادرة على تلبية حاجاتها الغذائية الأساسية. ولوحظ انخفاض القدرة على تحمل التكاليف الغذائية في جميع المناطق، وارتبط ذلك مباشرةً بالأحوال الاقتصادية العصيبة والتضخم الاقتصادي، إضافة إلى معاناة معظم العائلات من خسارة الوظائف وقلة فرص العمل. ومن الفئات الأكثر تأثراً بأسعار المواد الغذائية هنّ النساء المُعيلات لأسرهنّ، وكبار السن. في النهاية، يتخذ الأفراد وظائف غير رسمية بأجور مخفضة لدعم عائلاتهم، أو يعتمدون على حوالات من الخارج كوسيلة للعيش.

يتقاطع الأمن الغذائي للنساء مع عدة عوامل أخرى مثل طبيعة الحياة المدنية أو الريفية وحالة النزوح والقطاع الذي يعمل فيه مُعيل الأسرة. إلى حدٍ ما، استطاعت العائلات القروية تحصيل

الغذاء، وذلك نتيجة توافر الإنتاج الريفي حولها وقدرتها على زراعة الغذاء الخاص بها، بالإضافة إلى إمكانية استغلال خطوط التهريب في بعض الحالات. واعتمدت اللاجئات والنازحات كلياً على المعونات الغذائية؛ ولوحظ أن سوء التغذية شائع في مجتمعات النازحين على وجه الخصوص. أما موظفو القطاع العام فكانوا الأقل قدرةً على تحمل تكاليف الغذاء، تلاهم الموظفون في الشركات الخاصة الصغيرة وعمال المصانع والورش. بينما حظي الموظفون في المنظمات الدولية غير الحكومية بأفضل الأحوال على هذا الصعيد نظراً لتدفق بعض أموال المانحين من الخارج. بشكل عام، لوحظ انخفاض القدرة على التأقلم والوصول إلى الموارد الغذائية.

لم تُسجّل أي روابط وثيقة تُذكر ما بين الأمن الغذائي والمحاور الأخرى. ويوجد روابط بين المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي، ولكنها لا تتقاطع مع المؤشرات المتعلقة بالمحاور الثانية كالتعليم والصحة والحقوق السياسية وغيرها. هذا يدل على نشوء ظاهرة جديدة لم تؤثر بعد على النظام البيئي بحيث تتأثر حياة النساء على المدى البعيد. وتنظر معظم المجيبات إلى هذه القضية في نطاق سُبُل التعايش والبقاء، وليس هناك سوى نسبة قليلة ممن ترين أن هذه الظروف تُحدد بنية المجتمع وتؤثر في حياة النساء عموماً.

هناك فروقات جديرة بالذكر بين المناطق المختلفة. ففي المناطق التابعة للحكومة المركزية، واجهت النساء تحديات في الوصول إلى الأسواق المحلية المكتظة، فالبطاقات الذكية التي أصدرتها الحكومة لم يكن لها سوى أثر صغير في تحسين الأمن الغذائي. أما في إدلب، التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، فاستطاعت نسبة أكبر من النساء تحمل تكاليف المواد الغذائية. من جهة أخرى، فإن سلاسل القيمة الغذائية لم تتعافى بشكل كامل بعد في مناطق الإدارة الذاتية في شمال

وشرق سوريا، وخصوصاً في الأجزاء التي كانت مُحتلة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولا زالت الشبكات التجارية غير مستقرة، كما تواجه المحلات انقطاعات دورية في الخدمات نظراً إلى الدمار الذي حلّ بالبنى التحتية أثناء العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة. وهناك رابط مباشر بين قدرة العائلة على شراء المواد الغذائية والقطاع الذي يعمل فيه المُعيل، والذي يختلف بدوره باختلاف المنطقة؛ فوظائف القطاع العام أكثر شيوعاً في المناطق التابعة للحكومة، بينما تزداد وظائف القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية شمال شرقيّ وشمال غربيّ البلاد.

وأظهرت العادات الغذائية لكل عائلة أن كميات الطعام التي يتناولها الرجال والنساء لا تتفاوت كثيراً، إلا أن النساء يملن إلى التضحية بحصّتهن من الطعام حرصاً على تغذية باقي أفراد الأسرة. وفي حال عدم تواجد كمية كافية من الغذاء، تكون الأولوية للأطفال ثم الرجال. وسُجّل عدد أكبر من حالات سوء التغذية عند النساء مقارنةً بالرجال. كما أشارت بعض المجيبات إلى أن النساء تملن إلى تفويت بعض الوجبات لتوفير الطعام لأفراد العائلة الباقين. وقد أصبح دارجاً أن تُشاهد أعراض سوء التغذية على السكان في جميع المناطق، كخسارة والوزن وشحوب الوجه. ويجب دراسة هذه الملاحظات عن كثب نظراً لحجم العواقب الإنسانية المترتبة عليها، والتي لا يمكن تقييمها بناءً على عدد صغير من المقابلات. عموماً، يبدو أن الأمن الغذائي للنساء يتأثر بشكل رئيسي بالأحوال الاقتصادية، ولكن لا يزال هناك عدد هائل من العوامل التي تجعل النساء أكثر عرضةً للتأثر بمدى توافر الغذاء.

6.3.1 مراجعة أساسية لما سبق العام 2011

العنف القائم على أسس جندرية

إن العنف ضد المرأة قضية طويلة أشغلت النقاشات العامة التي كانت في تزايد قبل النزاع. واعتُبرت «مناهضة العنف المنزلي» نصب أولويات منظمة الاتحاد العام للمرأة السورية والهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان؛ إذ نشرت هاتان الجهتان أبحاثاً مهمة تغطي أساسيات القضية. ونشرت منظمة الاتحاد العام للمرأة السورية تقريراً في عام 2006 أفاد بأن واحدة من كل أربع نساء تتعرض للعنف على يد أحد أفراد عائلتها[5]. ونشرت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان دراسة كمية ونوعية أشمل وأعمق عام 2010، مُحصّلتها أن واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض إلى العنف بشكل مباشر[6]. وأجريت الدراسة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بعينة تفوق الخمسة آلاف مجيباً، وركزت على العنف المنزلي القائم على أسس جندرية. واستطلعت الدراسة أشكالاً مختلفة من العنف الجسدي واللفظي والنفسي والرمزي، ويُعتبر الأخير من أخطر أنواع العنف كونه يمارس ضمن إطار «العادات المقبولة اجتماعياً». وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر أنواع العنف انتشاراً هي الصفع والضرب واللكم، تلاها العض وشد الشعر وشد الأذن، ثم الضرب بالحزام والعصا. وتشير المقارنة بين الدراستين إلى زيادة كبيرة في العنف ضد النساء خلال فترة زمنية قصيرة، أي أن الجهود المبذولة من قبل مؤسسات المجتمع المدني لم تُثمر. وأتى ذلك في وقتٍ شهدت فيه سوريا طفرة في فئة الشباب، وكان عليها مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008. ويجب التعمق في دراسة ارتفاع معدلات العنف المنزلي في هذه الفترة كونها قد تُعد أحد الدوافع الرئيسية للمشاكل.

هناك مؤشرات أُخرى جديرة بالذكر؛ إذ نشرت وزارة الداخلية إحصائية عام 2010 تُظهر ارتفاع عدد «جرائم الشرف» والتي سجّلت 249 حالة ذاك العام[7].

[5] الاتحاد العام للمرأة السورية، 2006. العنف المنزلي ضد المرأة. دمشق: الاتحاد العام للمرأة السورية.

[6] الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2010. العنف المنزلي ضد المرأة في سوريا. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان.

[7] https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/206809.html

وكانت سوريا ثالث أسوأ الدول العربية على صعيد جرائم الشرف، إذ كان القانون الجنائي يصدر أحكاماً مخففة بحق الرجال الذين يرتكبون جرائماً بقريباتهنّ إن اتهموهنّ بالزنا. وكانت 80٪ من جرائم الشرف تحصل في المناطق الريفية. واشتبه التقرير بوجود 200 حالة إضافية، ولكن مرتكبي تلك الجرائم لاذوا بالفرار دون أن يُحسم أمرهم بشكل رسمي. في الجانب المشرق، قلت نسبة زواج القاصرات تحت سن الثامنة عشر من 18٪ إلى 3.8٪ في الفترة ما بين عام 1993 و2010. ويعود السبب في انخفاض هذه الظاهرة إلى زيادة نسب الالتحاق بالتعليم، وخصوصاً للبنات في المرحلة الثانوية.[8]

العنف ضد المرأة عموماً والعنف المنزلي خصوصاً مفهومان غائبان عن أحكام الدستور في سوريا، ولا يتطرق القانون إلى هذه القضايا سوى بشكل بسيط. وطبّقت الدولة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولكنها تحفّظت على بعض البنود، ما جرّد الاتفاقية من عناصرها الرئيسية، بما في ذلك الإجراءات الفعالة اللازمة لمُكافحة العنف ضد المرأة. وخضعت الاتفاقية للكثير من التحفظات في سوريا والعديد من البلاد في المنطقة، نظراً للاعتقاد بوجود تناقض ما بين الحماية العالمية لحقوق المرأة الأساسية من جهة وبين أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى. وقامت بعض مجموعات المجتمع المدني مثل رابطة النساء السوريات بكتابة مسودة نموذجية عن «قانون الأسرة»، مقترحين إجراءات قانونية لمعالجة التمييز ضد المرأة، مع وجود بنود متعلقة بتحفظات الدولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعُرضت المسودة للنقاش في مجلس النواب عام 2007 ولم تتخذ أي خطوات بعدها نظراً لعدم توفر الإرادة السياسية.[9]

[8] http://cbssyr.sy/
آخر زيارة 23 نيسان 2020

[9] https://syrianechoes.com/wp-content/uploads/2020/10/Domestic-Violence-Against-Women-DVAW-during-COVID-19-Quarantine-Syria-EN.pdf
آخر زيارة 23 نيسان 2020

الأمن الغذائي

تساهم الزراعة بشكل كبير في الاقتصاد السوري، ولكن سياسات الدولة الهادفة إلى دعم الزراعة

أصبحت محدودة في أواخر الثمانينات، إذ لم تعد حينها الدولة قادرة على دعم معظم المزروعات أثناء الأزمة الاقتصادية. وتدنى إنتاج المواد الغذائية إلى مستوى خطير في ذلك الوقت، وذلك بسبب ضعف الإنتاجية والاعتماد على مواسم المطر وسوء إدارة الموارد المائية والأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة. وزاد الحرمان في المناطق الريفية بالمقارنة مع المدن المركزية. وبالرغم من تركيز الجهود على تحسين سلاسل الإمدادات وزيادة الدعم لزراعة المحاصيل الأساسية، تراجعت أوضاع السكان في الريف، وخصوصاً أيام القحط، إذ كانت آخر موجة كبيرة عام 2007 واستمرت لسنوات بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية. ما دفع العديد إلى ترك أراضيهم والهجرة إلى أطراف المدن الكبرى. ومع ارتفاع معدلات النمو السكاني[7]، تفاقمت حاجة الشعب السوري إلى رواتب مخصصة لشراء المواد الغذائية الأساسية. وفي سبيل التعويض، عززت الحكومة دعمها للإنتاج واشترت المحاصيل الأساسية بقيمة أعلى من سعر السوق في محاولة منها لإبطاء هجرة العمالة من هذا القطاع. وقلّ الفقر الغذائي من 2.2٪ إلى 1.1٪ ما بين عام 1997 و2010. ولكن الاكتفاء الذاتي الغذائي في سوريا أتى على حساب التخلص من الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة في قطاع الزراعة.

واستمر الفقر في العديد من المناطق الريفية، خصوصاً في الشمال والشمال الغربي (أي في محافظة إدلب وحلب والرقة ودير الزور والحسكة) حيث تركّز الفقر في بؤر واضحة. ورجوعاً إلى خط الفقر، والذي يبلغ دولاراً أمريكياً واحداً للفرد في اليوم، سُجّلت أعلى نسبة فقر في المناطق الريفية شمال شرقيّ البلاد، بنسبة 17.9٪، أما في شمال شرقي البلاد عموماً فقد بلغت النسبة 11.2٪. وكان الفقر أقل انتشاراً في المدن جنوبيّ البلاد (دمشق، ريف دمشق، درعا، السويداء، القنيطرة)، عند 5.8٪[8] وانطلاقاً من خطة الاستثمار الخمسية

[7] المركز السوري لبحوث السياسات، 2019. "الأمن الغذائي والنزاع في سوريا". بيروت: المركز السوري لبحوث السياسات.

[8] منظمة الأغذية والزراعة والمركز الوطني للسياسات الزراعية، 2010. "البرنامج الوطني للأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية". دمشق: منظمة الأغذية والزراعة.

العاشرة، واجهت الدولة معضلة ثنائية؛ إذ أرادت تحرير الاقتصاد وزيادة إجمالي الناتج المحلي مع الحفاظ على الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان للفقراء في المدن والأرياف. ولكن الخطة فشلت في تحقيق الجزئية الثانية. ومع زيادة الفقر وتفاقم الفروقات بين المناطق، تبيّن فشل البرامج التي كانت تهدف إلى الحد من الفقر في المناطق الأكثر حرماناً.[12]

وكان للتعديلات الهيكلية أثر خاص على النساء في الأرياف تحديداً. إذ خرج الرجال بأعداد كبيرة للعمل في المدينة، تاركين النساء للاهتمام بالأرض ورعاية العائلة. بعد عام 1995، والذي تخلل مشاركة سوريا في المؤتمر العالمي للمرأة في بكين، قررت الحكومة اتخاذ خطوات وإجراءات أكثر جدية لتحسين أحوال النساء عموماً، وفي الأرياف خصوصاً. حيث أنشأت الحكومة مؤسسات عامة جديدة وزادت تعاونها مع المجتمع المدني، وتبنّت العديد من المبادرات لدعم النساء الريفيّات. إلا أن تلك الخطوات والإجراءات ظلّت منقوصة وغير مُجدية، ولم تحصل التغييرات المطلوبة بشكل مُستدام أو قابل للقياس؛ فقد عانت النساء في سوريا، وفي الأرياف تحديداً، من أعباء تحرير الاقتصاد.[13]

[12] اليونيسف، 2014. "الفقر متعدد الأبعاد في سوريا: بحث مقارن". دمشق: مكتب اليونيسف في سوريا.

[13] المركز السوري لبحوث السياسات، 2019.

6.3.2 نتائج الاستطلاع الكمي

انطوى محور الأمن على محورين ثانويين هما العنف القائم على أسس جندرية والأمن الغذائي. ويظهر أثرهما مجتمعين في الرسم التوضيحي رقم 7. لكن، ولأن كل من القضيتين مُستقلة عن الأخرى، سنقدم شرحاً مفصلاً عن كل واحدة على حدة.

شكل 7: خارطة نتائج محور الأمن حسب المحافظات

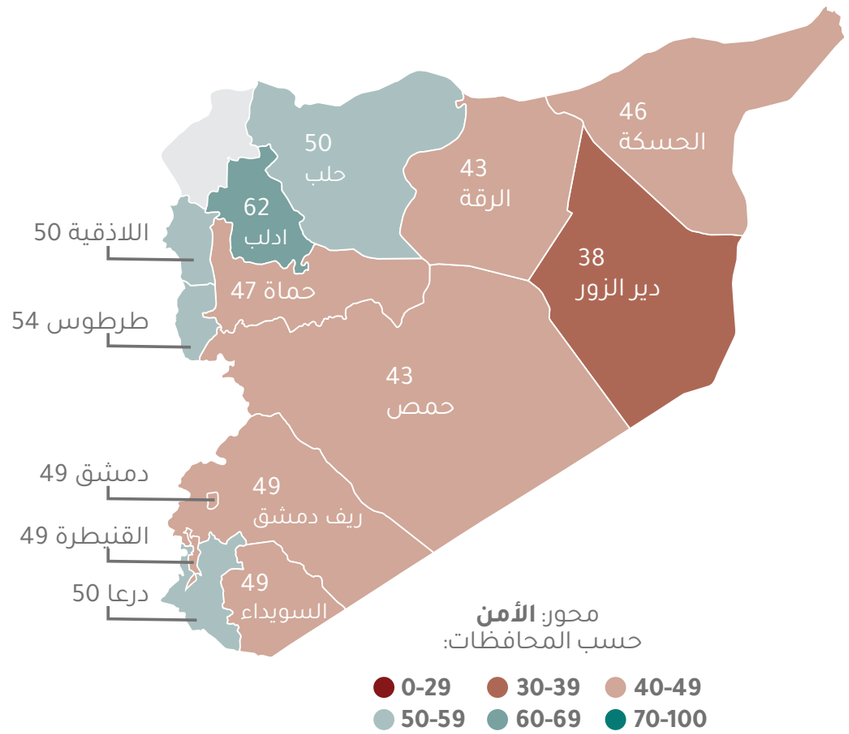

العنف القائم على أسس جندرية

جرى اختيار خمس مؤشرات لدراسة العنف ضد المرأة كمحور ثانوي، وهي: العنف خارج المنزل، العنف المنزلي، العنف اللفظي داخل وخارج المنزل، إضافةً إلى زواج القاصرات الذي يعتبر أحد أنواع العنف بحسب القانون - وإن فضّلت معظم المجيبات مُعاملة هذه الظاهرة على أنها اجتماعية-اقتصادية، كما هو موضّح أدناه. لكن فريق الباحثين برر إدراج هذه الظاهرة ضمن فئة العنف القائم على أسس جندرية.

شكل 8: خارطة المحور الثانوي حول العنف القائم على أسس جندرية حسب المحافظة

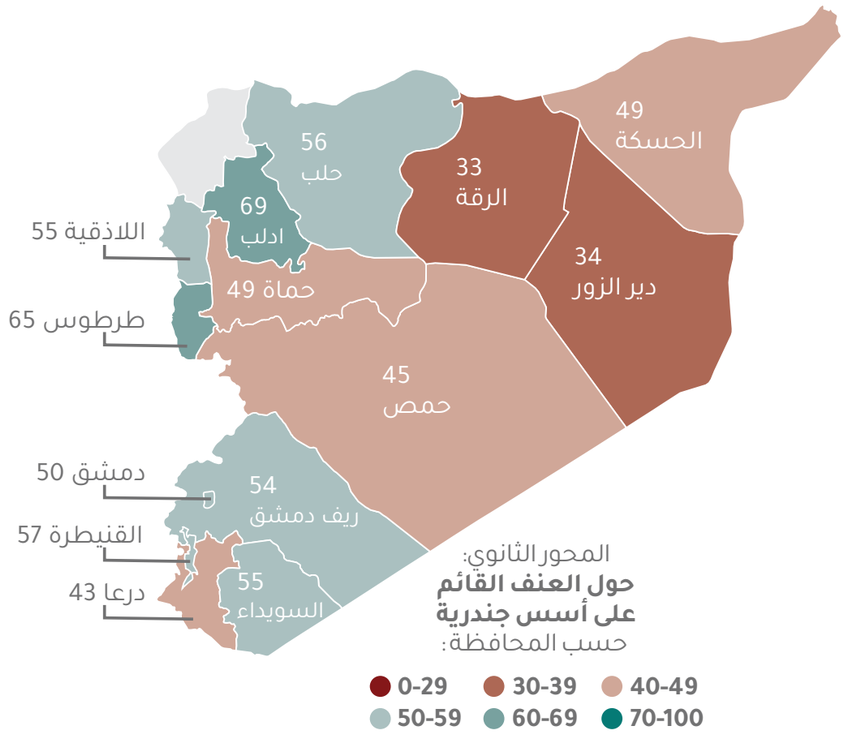

على صعيد العنف الجسدي الممارس ضد النساء والبنات خارج المنزل، كان متوسط الإجابات عند 3.6، أي بين قليل ومتوسط على مقياس متدرّج من 1 إلى 5[14]. وكانت ريف دمشق وطرطوس الأفضل أداءً على هذا الصعيد، بينما كانت درعا الأسوأ. لكن يبدو أن العنف الجسدي ضد النساء داخل منازلهنّ أكثر شيوعاً، عند 3.3. كما يبدو أن هذه الظاهرة أكثر انتشاراً في الرقة ودير الزور.

ومن الدارج أكثر تعنيف النساء والبنات لفظياً داخل منازلهنّ (عن طريق الصياح عليهنّ أو شتمهنّ، الخ)، ما ينعكس على المقياس المتدرج عند 2.5. وتعلو معدلات العنف اللفظي في الرقة ودير الزور وحماة دوناً عن غيرها من المحافظات. أما الاعتداءات خارج المنزل، سواء جسدياً أو لفظياً، فكانت أقل شيوعاً، عند 3.1؛ ويبدو أنها أكثر شيوعاً في العاصمة دمشق، التي سجّل فيها تقييم 2.4، وأقل شيوعاً في إدلب، عند 4.4، حيث أشارت المجيبات

[14] من 5 إلى 1: منخفض جداً - منخفض - متوسط - عالي - عالي جداً

في الاستطلاع النوعي إلى تطبيق عقوبات شرعية صارمة على المُعتدين في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. ولوحظ في معظم المناطق أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مفاهيم المُجيبات حول مدى انتشار الاعتداءات في مناطقهنّ، ما يدل على أن هذه القضية لا تُرى بشكل موضوعي وإنما تُقيّم من وجهة نظر شخصية كونها ليست معممة كظاهرة اجتماعية. ويجدر الذكر أيضاً أن الاعتداءات أقل انتشاراً في المناطق التي ينخفض فيها الدخل وعند المجتمعات الريفيّة.

ويعتبر مؤشر زواج القاصرات (تحت سن الثامنة عشر) عند مستوى متوسط عند 3.1[15]. ويبدو أنه أكثر انتشاراً في دير الزور والرقة، وأقل انتشاراً في طرطوس. كما أن معدلات زواج القاصرات أعلى بقليل في مجتمعات النازحين، عند 2.8، وأقلّ في المناطق ذات الأحوال الاقتصادية الجيدة، عند 3.4.

[15] من 5 إلى 1: لا يحدث نهائياً - قليل الحدوث - يحدث أحياناً - يحدث غالباً - يحدث دائماً

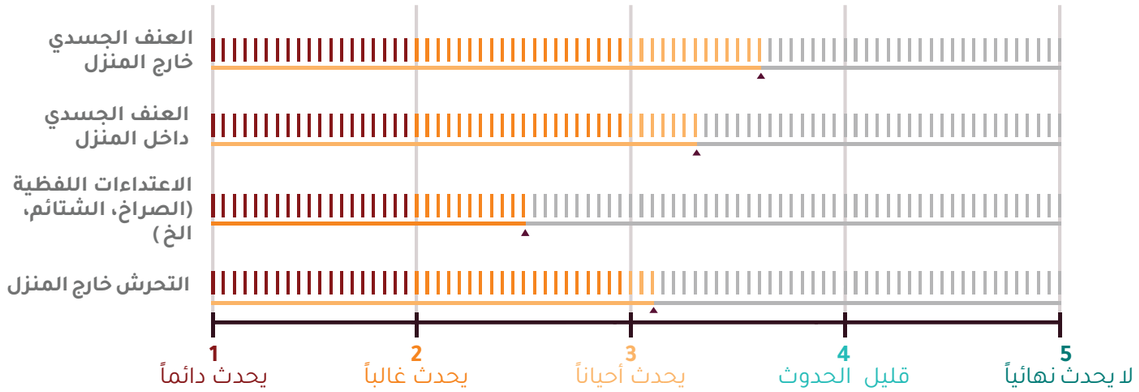

شكل 9: مستويات العنف الجسدي والاعتداءات اللفظية والتحرش ضد النساء

هناك روابط وثيقة ما بين مؤشرات العنف القائم على أسس جندرية؛ فإذا تجسَّد أحد أنواع العنف تزيد احتمالية حدوث أنواع أُخرى منه. ومن المهم مراقبة هذه القضية في المستقبل لفهم دور العنف في تشكيل مجتمعات تُعززه وتبرره.

الأمن الغذائي

شملت المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي توافر المواد الغذائية في السوق، وكلفة هذه المواد بالنسبة للناس، وترتيب الأولويات الغذائية للعائلة. ولم تكن هذه المؤشرات متناسقةً فيما بينها، كما تباينت بشكل كبير بين المناطق، ما يدل على وجود أنماط جديرة بالدراسة نظراً لما يترتب عليها من آثار إنسانية. لكن هذا التباين مع عوامل أخرى يُشير أيضاً إلى ظاهرة جديدة لم تؤثر بعد على السلوكيات الاجتماعية ولم تُرسّخ بعد أنماطاً تنعكس على بنية المجتمع وتؤثر في حياة النساء عموماً.

شكل 10: خارطة المحور الثانوي الخاص بالأمن الغذائي حسب المحافظة

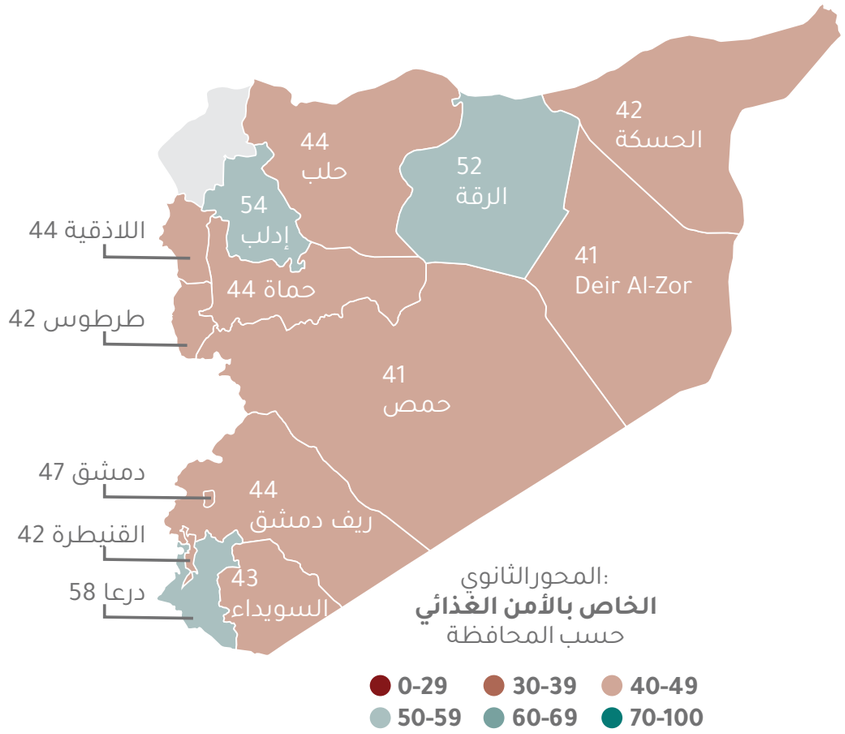

بلغ معدّل توافر المواد الغذائية في الأسواق المحلية درجة 3.8، ما يعني أن الأطعمة المتوفرة كانت كافية بعض الشيء[16]. ويبدو أن الأطعمة كانت تقريباً متوفرة دائماً في بعض المحافظات، كما الحال

[16] من 5 إلى 1: كافية تماماً - كافية نوعاً ما - ليست كافية ولا غير كافية - غير كافية نوعاً ما - غير كافية أبداً

في ريف دمشق ودرعا. أما في القنيطرة، فكانت كمية الأطعمة المتوفرة بشكل كافي أقل من باقي المحافظات. وبحسب المجيبات، فإن المواد الغذائية كانت متوسطة الجودة والتنوّع بشكل عام، بتقييم 3.0.[17] وسُجّلت أعلى المعدلات في ريف دمشق والرقة، والأدنى في دير الزور واللاذقية ودرعا. وقيّمت المجيبات من فئة «المُطلَّقات» توافر الطعام بمستويات أقل في مناطقهنّ، عند 2.6، ما يدل على وجود صلة قريبة بين مفهوم توافر الطعام والقدرة على تحمل تكاليفه.

وبالرغم من توافر المواد الغذائية بشكل كافي نسبياً، فإن قدرة العائلات على شرائها محدودة. وجرى تقييم القدرة المادية على شراء الأطعمة عند 2.6[18]، أي أن العائلات لا تستطيع شراء حاجاتها الغذائية في غالب الأحيان. وهناك بعض العوامل التي تزيد من احتمالية قدرة العائلة على تحمل كلفة الغذاء، كالسكن في الريف أو في حيّ مديني عالي الدخل، أو في إدلب كونها قريبة من مصادر الإنتاج الريفي، ما يشكّل عاملاً مهماً. ويبدو إجمالاً أن مفهوم القدرة الشرائية مرتبط بالمنتجات المحلية، كون الأطعمة المستوردة والمصنعة أصبحت عالية الكلفة بالنسبة لمعظم المجتمعات.

[17] من 5 إلى 1: عالية جداً - عالية - متوسطة - متدنية - متدنية جداً

[18] من 5 إلى 1: دائما - غالباً - بعض الأحيان (50% من الوقت) - نادراً - أبداً

شكل 11: قدرة العائلة على تحمل تكاليف الطعام حسب الإجابات

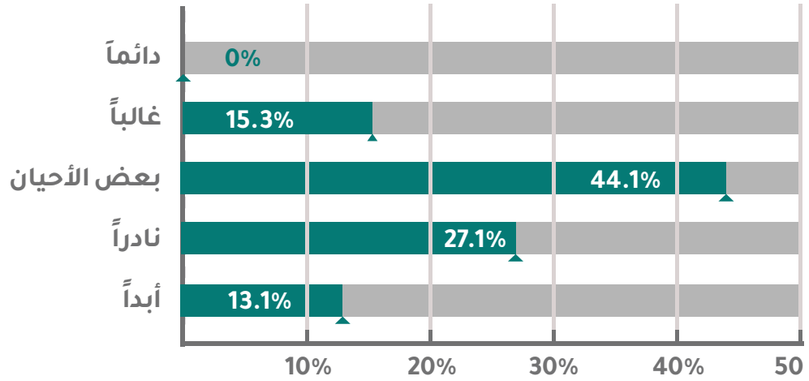

وأجمعت المجيبات على أن الأولوية تُعطى للأطفال في حال عدم توافر الغذاء الكافي، وكان معدل الإجابة على هذا السؤال 4.4[16] وتعدّى 4.0 في معظم المحافظات. وتوحي الإجابات بأن هناك احتمالية أعلى لأن يأخذ الرجال حصة أعلى بقليل من النساء عندما لا يتوافر الغذاء الكافي. وبلغ المعدل 0.4٪ (على مقياس متدرّج من +2 إلى -2)[17]. ويبدو أن النساء تعانين بشكل أكبر في ظل هذه الظروف في ريف دمشق والحسكة، بينما تحصل النساء في درعا على حصة أكبر بقليل من الرجال عند شحّ الموارد الغذائية. ويستند هذا الاستنتاج أيضاً إلى حقيقة أن المجيبات رأين سوء التغذية أكثر شيوعاً بين النساء مقارنةً بالرجال، عند - 0.5[18]. وتحتد معدلات سوء التغذية -العالية نسبياً- بين النساء في طرطوس والرقة وإدلب وريف دمشق والقنيطرة؛ ما يتناقض مع نظرة المجيبات إلى كلف الطعام على أنها معقولة نسبياً في بعض هذه المحافظات، كإدلب. ويمكن تفسير ذلك بعوامل أخرى مثل توافر الأطعمة بالجودة والتنوع اللازم لتحقيق التوازن الغذائي.

[16] من 5 إلى 1: أوافق بشدة - أوافق - لا أوفق ولا أخالف - أخالف - أخالف بشدة

[17] من 2+ إلى 2-: النساء يأكلن أكثر بكثير - النساء يأكلن أكثر بقليل - الرجال والنساء يأكلون بالتساوي - الرجال يأكلون أكثر بعض الشيء - الرجال يأكلون أكثر بكثير

[18] من 2+ إلى 2-: أكثر شيوعاً بكثير بين النساء - أكثر شيوعاً بعض الشيء بين النساء - بشكل متساوي بين الرجال والنساء - أكثر شيوعاً بعض الشيء بين الرجال - أكثر شيوعاً بكثير بين الرجال

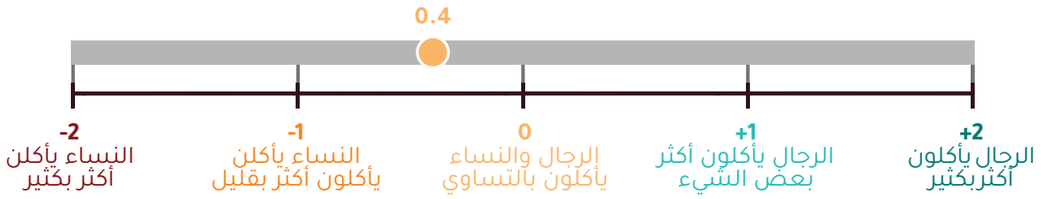

شكل 12: مدى انتشار سوء التغذية بين النساء مقارنةً بالرجال

أحياناً فقط يتسنى لأفراد العائلة الواحدة الجلوس معاً على مائدة الطعام، بوتيرة ممثلة بمعدّل 3.2[19] على مقياس متدرّج. وتزيد فرص حدوث هذا الشيء بالنسبة للعائلات التي تعيش في المجتمعات الريفية، إذ تصل هناك إلى معدل 3.5.

[19] من 5 إلى 1: دائما - غالباً - بعض الأحيان - نادراً - أبداً

6.3.3 نتائج الاستطلاع النوعي

العنف القائم على أسس جندرية

ركّز الاستطلاع النوعي على نفس القضايا التي تناولها الاستطلاع الكمي، ولكن مع مراعاة للفروقات الدقيقة لعكس وجهات نظر المجيبات بصورة أوضح. وتضمّن الاستطلاع أسئلة محددة أكثر لم تكن مشمولة في الاستطلاع الكمي، خصوصاً فيما يتعلق بالعنف الجنسي.

العنف الجسدي

لا يزال العنف الجسدي يؤثر في النساء عبر الجغرافيا السورية بأكملها. ويحصل العنف في المنازل وخارجها، وعادةً ما يكون المُعتدي رجلاً من العائلة أو الأقارب. وربما تكون أعداد حالات العنف المسجلة رسمياً أقل مما هي فعلاً على أرض الواقع نظراً لوصمة العار التي ترتبط بالإقرار بالتعرض للعنف على يد أحد الأقارب وتقديم بلاغ بحقّه. كما أن بعض النساء اللواتي يتعرضن إلى هذا النوع من العنف لا يعرفن حقوقهنّ القانونية، وهذا يلعب دوراً في استمرار الظاهرة. كما ساهمت العادات والتقاليد المجتمعية في التطبيع مع هذا النوع من العنف، إذ أن العديد من الضحايا لا يعتبرنه جُرماً. ولم تنحصر حوادث العنف الجسدي ضد المرأة في نطاق المنزل، إذ وصفت العديد من النساء حوادثَ شهِدنها في المساحات العامة، كوسائل المواصلات والأماكن المزدحمة على وجه الخصوص. وتسود هذه المفارقة في مناطق مثل إدلب؛ حيث أشارت نتائج الاستطلاع الكمي إلى انخفاض نسبي في حوادث العنف في المساحات العامة، ما فسّره الاستطلاع النوعي بالدور الذي لعبته القوانين الصارمة المفروضة على النساء من قبل هيئة تحرير الشام، والتي تشجّعهنّ على البقاء في المنازل.

تفاوتت معدلات العنف الجسدي في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا بحسب التنوّع

الديمغرافي واختلاف العادات السائدة. وأشارت المجيبات في دير الزور والرقة إلى انتشار العنف المنزلي في مناطقهنّ، والتي تسكنها القبائل العربية بشكل رئيسي، حيث تلعب العادات والتقاليد دوراً في تشكيل مُجتمع مُحافظ. كما كانت هذه المناطق مُحتلّةً من قبل تنظيم الدولة الإسلامية. وقد زاد العنف المنزلي بشكل ملحوظ بحسب بعض المجيبات، بينما قلّ العنف خارج المنزل نسبياً بسبب القواعد الصارمة التي فرضها تنظيم الدولة الإسلامية. كما أشارت المجيبات إلى الصعوبة التي واجهتها النساء في تقديم شكوى أو بلاغ حول تعّرضهنّ للعنف، ولذلك فضّلن التستر على الموضوع باعتباره مسألة شخصية محظورة في ثقافتهنّ القبليّة. وظلّت البلاغات حول الاعتداءات في الأماكن العامة قليلةً حتى بعد خروج تنظيم الدولة الإسلامية؛ ولكنّ المجيبات فسّرن ذلك أيضاً بكون الإفصاح عن العنف على الملأ غير مقبول في مناطقهنّ. بالمقابل، سجّلت غالبية النساء في مُحافظة الحسكة الخاضعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا مستوياتٍ منخفضة من العنف الجسدي، فهو مرفوض اجتماعياً وقانونياً. وتتميز هذه المناطق بسيطرة الإدارة الذاتية والتواجد الكثيف للجماعات المسلحة التي لديها تأثير قوي على نطاق واسع، وينتمي سكانها إلى أقليات إثنية وخلفيات حضرية متنوعة. وبحسب المجيبات، فإن الرجال يخشون تبعات استدعائهم إلى المحاكم المحلية ومُقاضاتهم فيها، ما يردعهم عن الاعتداء على النساء في المنزل وخارجه.

أما في مناطق المعارضة المدعومة من تركيا، فلم تكن للنساء نظرة موّحدة بشأن العنف الجسدي. حيث اعتبرت بعضهنّ الظاهرة جزءاً من «التراث الاجتماعي»، بينما أشارت أخريات إلى عوامل مسببة للعنف المنزلي كالظروف الاقتصادية والضغوط الحياتية التي تقع على عاتق الرجال، بالإضافة إلى فرق السن بين الأزواج.

أيضاً في المناطق التابعة للحكومة السورية، لم تتسق رؤية النساء للعنف الجسدي. وتراوحت إجاباتهنّ بين تبرير العنف باعتباره سلوكاً اجتماعياً طبيعياً وتبريره تحت مظلة الضغوط الاقتصادية وحاجة الرجل إلى التنفيس عن غضبه.

ونُسبت المسببات الرئيسية للعنف ضد النساء إلى الحالة الاقتصادية التي تزداد سوءاً في البلاد، وما يترتب عليها من ضغوط نفسية، بالإضافة إلى إجراءات الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كوفيد 19، وتسليح أفراد المجتمع وسيطرة التطرف الديني على العادات والممارسات، وسيادة النظام الأبوي والفِكر الذكوري، وتأثير النزوح على التركيبة الديمغرافية للمجتمعات. ورجّحت الكثير من المجيبات أن تكون الضغوطات المتعلقة بالوضع الاقتصادي والأمني هي السبب في زيادة حالات العنف الجسدي. وتميل اللهجة التي استخدمتها المجيبات أثناء المقابلات نحو تبرير أفعال العنف بإرجاعها إلى الظروف الاقتصادية والنفسية للرجال، بدلاً من تحميلهم مسؤوليتها. وفي بعض المجتمعات المُحافظة، يُنظر إلى ظاهرة العنف على أنها حق مشروع للرجال لا يجب التشكيك فيه؛ ولم ينحصر هذا الخطاب في منطقة محددة، بل كان شائعاً عبر مختلف المناطق.

العنف والاعتداء اللفظي

العنف اللفظي والتحرش الجنسي اللفظي هما شكلان من أشكال العنف القائم على أسس جندرية، وعادةً ما خلطت المجيبات بينهما أثناء تقديم البلاغات. وانتشر العنف اللفظي في المنزل وخارجه. ويُعدّ هذا النوع من العنف ظاهرةً طبيعية واسعة الانتشار، خصوصاً داخل المنزل. ورُبط تفاقم هذه الظاهرة بسيادة النظام الأبوي، إضافةً إلى الضغط النفسي المترتب على النزاع، وتدهور الأحول الاقتصادية-الاجتماعية.

من ناحيةٍ أُخرى، أشارت بعض النساء إلى الكبت العاطفي والجنسي عند الرجال المتأخرين عن الزواج

بسبب سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادي كسبب للاعتداءات. وبلّغت المجيبات عن الاعتداءات اللفظية بمعدلات أعلى من الاعتداءات الجسدية. ويبدو أن حالات الاعتداء مرتبطة بالعادات والتقاليد المحلية؛ إذ تزيد احتمالية الاعتداء على المرأة إن لم تلتزم بالسلوكيات المقبولة مجتمعياً أو إن خالفت قيود الزيّ المفروضة. مجدداً، أشار الاستطلاع الكمي هنا إلى انخفاض معدلات هذه الحوادث في إدلب، ولكن المقابلات شبه المنظمة أوضحت أن الاعتداءات اللفظية كانت تُعاقب بشدة تحت حكم هيئة تحرير الشام، وأن النساء لم تخرجن من منازلهنّ في تلك الفترة كما اعتدن من قبل.

أما في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، فقد بلّغت النساء عن انتشار العنف والاعتداء اللفظي وذكرت بعضهّن أنه منتشر بنطاق أوسع من العنف الجسدي. وبينما وضعت الإدارة الذاتية قواعد صارمة ضد العنف القائم على أسس جندرية، إلا أنّها أثرت على الاعتداءات اللفظية أكثر مما أثرت على الاعتداءات الجسدية. وأشارت المجيبات إلى تغيير السلوكيات المتعلقة بالعنف، ولكن ليس التحرّش.

وتباينت الإجابات في مناطق المعارضة المدعومة من تركيا. إذ أشارت بعض النساء إلى انتشار العنف والتحرش اللفظي، بينما أشارت أُخريات إلى ضعف هذه الظاهرة في مجتمعاتهنّ المُتديّنة بطبيعتها، حيث تُطبّق قواعد صارمة مُستوحاة من السلطات المحلية التابعة للجماعات المسلحة، والتي تردع من يفكر بالإقدام على العنف أو التحرش.

في المناطق التي شهدت معارك قتالية و/أو في المناطق التي تعرّض فيها الرجال إلى التفتيش الأمني والفرز السياسي، أصبحت النساء يخرجن من منازلهنّ للقيام بالأدوار الاجتماعية التي لم يعد الرجال قادرين عليها؛ وبلّغت النساء عن تعرّضهن للاعتداءات اللفظية. ولكن مع تهدئة المزيد من المناطق وعودة الرجال إلى الحياة العامة وصفوف العمل، لم تعد

النساء مضطرات إلى إعالة الأسرة وأصبحن يقضين وقتاً أطول داخل المنزل. لذلك فإن السبب في انخفاض نسبة الاعتداءات يعود إلى انخفاض نسبة انخراط النساء في المساحات العامة، وليس بسبب انخفاض انتشار الظاهرة بحد ذاتها.

معظم النساء اللواتي اعتبرن العنف والتحرش اللفظي شائعين ومقبولين اجتماعياً كن ساكناتٍ في مدن كبيرة، الأمر الذي قد يدلّ على انتشار هذه الأنواع من العنف بشكل أوسع في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث يتنوع السكان مقارنةً بالمناطق الريفية. وربما يعود ذلك إلى أن سكان المناطق الريفية مُحافظون بطبيعتهم ويعرفون بعضهم البعض معرفةً وثيقة، ما قد يؤدي إلى استنكار السلوكيات العنيفة في مجتمعهم.

العنف الجنسي

إن مخاطر التعرض إلى العنف الجنسي مثل الاغتصاب أو التحرش كانت ضمن التحديات التي واجهتها النساء اللواتي فكّرن بالمشاركة في الحياة السياسية. هناك وصمة عار كبيرة تُرافق الاعتراف بالتعرض للعنف الجنسي، ما يحول دون طلب النساء للدعم والمساعدة في هذه الحالات. وعادة ما يُقال للنساء أن عليهنّ «التحلي بالصبر» في حال التعرض للاعتداء الجنسي على يد أزواجهنّ، نظراً لقلة -أو انعدام- الدعم المتوفر من قبل المجتمع المحلي أو المؤسسات الحكومية. إضافةً إلى ذلك، فقد جرى الربط ما بين قلة فرص العمل وتدهور الاقتصاد من جهة، ولجوء النساء إلى الدعارة كوسيلة للكسب، وخصوصاً النازحات منهنّ. ورُصدت بعض الحالات حيث تُجبر النساء على ممارسة هذه المهنة من قبل أزواجهنّ وأقاربهنّ، ما جعلهنّ معرّضات إلى مخاطر الاعتداء عليهنّ في حال رفضن.

ولا يوجد تقارير تشير إلى العنف الجنسي في المناطق التابعة لكل من الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا وهيئة تحرير الشام والمعارضة

المدعومة من تركيا؛ إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود العنف الجنسي في هذه المناطق. فاستنتاج بهذا الحجم يحتاج دراسة عينة أكبر وبتمعّن أكثر.

تزويج القاصرات وعملهنّ

تفاوتت الإجابات بخصوص انتشار تزويج القاصرات في المجتمعات السورية. وأشارت بعض النساء إلى انخفاض معدلات تزويج القاصرات في مجتمعهنّ وفسّرن ذلك بارتفاع مستوى التعليم، والذي بدوره يزيد من إمكانية تحقيق الاستقلال المادي، وبالتالي يقلل من احتمالية الزواج في سن مبكر. معظم المجيبات اللواتي قلن إن معدل تزويج القاصرات منخفض في مجتمعهنّ كنّ من سكان المناطق التابعة للحكومة المركزية وانتمين إلى طبقة اجتماعية واقتصادية متوسطة أو أعلى. وأحالت بعض المجيبات انخفاض معدل تزويج القاصرات إلى زيادة الوعي الاجتماعي حول مناهضة هذه الظاهرة؛ وقد أبدت هؤلاء المجيبات امتعاضاً واضحاً من الظاهرة.

وبينما قالت بعض المجيبات إن الحرب وتدهور الأحوال الاقتصادية أعادت ترتيب أولويات النساء والرجال، إذ توجهوا نحو التعليم والعمل وبعيداً عن الزواج، فقد رأت أخريات العكس تماماً، إذ قلن إن العائلات أصبحت تميل أكثر إلى تزويج بناتها لتخفيف الأعباء المادية. وفيما يتعلق بأسباب تزويج القاصرات، فقد ارتبطت بالعادات والتقاليد والوضع المادي للعائلة. بالإضافة إلى ذلك، فهناك عامل من المرجح أن يكون مرتبطاً بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، وهو الوضع المعيشي، إذ أفادت بعض النساء أن تزويج القاصرات منتشر بكثرة في مجتمعات النازحين. في هذه الحالات، لم تكن مسألة تزويج القاصرات مقبولة بالمطلق بقدر ما جرى تقبُّلها بدافع الحاجة. ولكن نصف الإجابات تقريباً تضمنت تعريفاً دقيقاً للطفولة؛ إذ لم تُعتبر الفتيات قاصراتٍ بين السادسة عشر والثامنة عشر

من العمر، بل أشارت بعض المجيبات إلى أن هذه هي السن الطبيعية للخطبة أو حتى الزواج. وفي بعض الحالات، أشارت المجيبات إلى ان الفتيات أنفسهنّ يُفضّلن الزواج في هذه السن.

إن الإيمان بقيمة التعليم وأهميته للفتيات يلعب دوراً كبيراً في موقف العائلة من التزويج المبكر. فبعض العائلات التي اعتبرت تعليم البنات غير مُجدٍ كانت تميل أكثر لتشجيع التزويج المبكّر. إضافةً إلى ذلك، فإن انخفاض نسبة الرجال إلى النساء منذ بدء الحرب يعتبر أمراً مقلقاً لبعض العائلات؛ كونه ينذر بارتفاع احتمالية العنوسة عند بناتهنّ. وأشارت بعض المجيبات إلى أن احتمالية التزويج المبكر تزيد في بعض المجتمعات في حال لم تكن الفتاة مواظبةً على الدراسة ولم تعد العائلة قادرة على تحمل تكاليف تعليمها. كما تأثرت هذه الحالات بحقيقة أن الشهادة المدرسية غير معتمدة إذا كانت صادرة من مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا. وتُجبَر الفتيات على الزواج أحياناً بسبب غياب الأب، أو وفاته، ومواجهة العائلة لظروف مادية صعبة.

أشارت بعض المجيبات إلى أن احتمالية التزويج القاصرات تقلّ في المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، حيث تطبق عقوباتٌ صارمة على هذا الفعل مقارنةً بالمناطق التابعة للحكومة السورية. ولكن هذه لم تكن بالضرورة تجربة جميع المجيبات، إذ ذكرت بعض الساكنات في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أن ظاهرة التزويج القاصرات لا زالت موجودة ومنشرة بالرغم من القوانين الجديدة. وأوضحت إحدى النازحات في مدينة القامشلي أن الزواج يدشّن بمراسم دينية ولا يُسجّل بشكل رسمي إلا بعد اجتياز الفتاة سن الثامنة عشر. وقالت نازحة أُخرى في مدينة رأس العين إن العديد من العائلات في منطقتها سارعت إلى تزويج بناتها بعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك لتوفير الحماية لهنّ.

أما في مناطق المعارضة المدعومة من تركيا، فقد ارتبط التزويج القاصرات بتدني الوضع الاقتصادي للعائلة، وفي إحدى الحالات ارتبطت المسألة بعادات وتقاليد المجتمع المُحافظ، والذي لا يرى أي قيمة تُذكر في تعليم الفتيات. وإذا تقدم أحدهم بطلب يد الفتاة للزواج، تزيد احتمالية أن تُخرجها عائلتها من المدرسة.

ومن العوامل الرئيسية المؤدية إلى التزويج القاصرات زعزعة الأمان في بعض المناطق وفقدان أو غياب مُعيل الأسرة. في المناطق التابعة لهيئة تحرير الشام، قالت امرأة في إدلب إن إحدى صديقاتها اضطرت إلى التصرف بعكس معتقداتها الشخصية وأخرجت بنتها من المدرسة وزوّجتها لأنها لم تعد قادرة على تحمل نفقتها أو حمايتها في ظل تدهور الوضع الأمني.

بشكل رئيسي، ارتبطت عمالة الأطفال بالوضع المعيشي المتدني للعائلة بالإضافة إلى تدهور الاقتصاد في البلاد، ما تسبب في إخراج الفتيات من المدارس وهنّ في سن الخامسة عشر وإرسالهنّ إلى العمل لدعم عائلاتهن. ومن الدارج أكثر إخراج الأولاد من المدارس لنفس السبب. وأشارت بعض المجيبات إلى أن عمالة الأطفال أكثر انتشاراً في المناطق التي لا تتوافر فيها المدارس. وارتبطت عمالة الأطفال وانسحابهم من المدارس بظاهرة التسوّل التي أصبحت منتشرة بكثرة في بعض المناطق، كما ارتبطت بمواسم الأعمال الزراعية في المناطق الريفية. وشوهدت ظاهرة عمالة الأطفال بين الأولاد أكثر منها بين البنات.

وجرى ذكر عمالة الأطفال على ألسنة المجيبات في الرقة ودير الزور على وجه الخصوص، واللواتي وجدن مبررات اقتصادية لهذه الظاهرة. أما في الحسكة، فكانت الأسباب تتعلق بانعدام الأمن والخوف من إرسال البنات إلى المدارس. ولأن الشهادات المدرسية غير مُعتمدة وغير معترف

بها في بعض المناطق، فقد رأت بعض العائلات أن تعليم الأطفال أمر عبثي وغير مجدٍ، وأنه من الأفضل إرسالهم للتدرب على حرفة معينة. وكانت قلّة المدارس أو انخفاض جودة التعليم من الأسباب الرئيسية لإخراج الأطفال من المدرسة وإلحاقهم في صفوف العمل في شمال وشمال غربيّ البلاد. وبينما تحظى المناهج في هذه المناطق بدرجة جيدة من الاعتمادية إلى أن الأهالي لا يثقون بنوعية التعليم. وكانت الأحوال الاقتصادية هي الدافع الرئيسي لإخراج الأطفال من المدارس وإلى العمل في المناطق التابعة للحكومة المركزية وهيئة تحرير الشام. في جميع الحالات، كان الأولاد أكثر عرضةً للعمالة والبنات أكثر عرضةً للزواج المبكر؛ تُستثنى من هذا النمط مدينة السويداء حيث يرسل الأهالي بناتهنّ للعمل لكسب دخل إضافي للعائلة.

الأمن الغذائي

هناك العديد من الأسئلة المُشتركة بين الاستطلاع النوعي والكمي، لكن الاستطلاع النوعي أفسح مجالاً للتعقيب على المسائل المتعلقة بجودة الأغذية، وليس فقط بتوافرها. كما جرى تسليط الضوء على الأولويات الغذائية والاستهلاكية كجزء من عادات العائلة وثقافتها. في المجمل، أتاح الاستطلاع النوعي للمجيبات أن يستفضن في الحديث عن العادات والتقاليد وأن يعطين إجابات أدقّ حول عن الغذاء والبقاء.

توافر الغذاء

أجمعت المجيبات على ذكر الضائقة المادية وتضخم العملة في ردودهنّ على السؤال الأول حول توافر الغذاء، وهذا يُظهر رابطاً وثيقاً بين مفهوم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ومفهوم توافر الغذاء في الأسواق. ويجب أن تُفصّل المسألة بشكل أدقّ في الاستطلاعات المستقبلية. وأحيلت الندرة الاقتصادية إلى العقوبات المالية في بعض المناطق إضافةً إلى

قلة فرص العمل أو خسارة دخل المُعيل (في حال العائلات التي قُتل الرجال فيها أو نزحوا).

لكن عندما طُلب من المجيبات الحديث عن الأغذية المتوفرة في السوق، فقد أشرن بوضوح إلى نقص المنتجات المستوردة (وبالتالي أيضاً المنتجات المحليّة التي يعتمد تصنيعها على مواد مُستوردة). وقد أثر هذا على العناصر الغذائية والمنتجات التي يحتاجها الصّغار مثل حليب الأطفال والحليب المُركّب. وربطت العديد من المجيبات بين أطعمة الأطفال وغيرها من اللوازم (مثل الحفاظات والأدوية)؛ إذ ترين أنه لا يمكن الفصل بين هذه الأمور عند التفكير في تلبية حاجات الأطفال.

وبحسب العديد من المجيبات في المدن الكبيرة ذات القدرة الاقتصادية المحدودة، فإن السبب الرئيسي لشحّ المواد الغذائية يعود إلى آليات التوزيع؛ إذ يقوم تجار الجملة باحتكار أنواع معينة من الطعام في كثير من الأحيان ليخلقوا شحاً مؤقتاً قبل أن يرفعوا الأسعار. أما في المناطق التابعة للحكومة المركزية، فكان من المفترض أن تقوم «البطاقة الذكية» بتنظيم الوصول إلى الأطعمة المدعومة من الدولة. إلا أن هناك صعوبة في الوصول إلى المحلات نظراً للتزاحم فيها والإذلال الذي يشعر به الناس حتى يأخذوا حصتهم من البضائع، وكانت هناك إشكاليات إضافية تحول دون وصول النساء إلى نقاط البيع. وحددت هذه الآلية كميات الطعام لكل عائلة، ما زاد من شحّ الخبز وغيره من المواد الأساسية.

وتتباين معدلات توافر الطعام بنسب كبيرة. فبينما لا تستطيع المؤسسات الحكومية تأمين اللوازم الكافية، وخصوصاً في المناطق التي يتواجد فيها الكثير من النازحين، قد نجد كميات فائضة من المواد الغذائية في أسواق معينة. ويعد هذا أحد أوجه انعدام المساواة بين ميسوري الحال والمحرومين. ولكن العثور على المنتجات الغذائية في الأسواق ليس بذات الصعوبة في المناطق الريفية الحدودية، وذلك

بسبب تهريب البضائع في مناطق الحكومة السورية وشمال شرقيّ البلاد. ويبدو أن الكثير من المناطق تعوّض نقص المواد الغذائية بتهريب الأطعمة بين المناطق التي لا تخضع لسيطرة الجهة نفسها، ومن الشائع أيضاً تهريب الأطعمة من دولٍ مجاورة.

وأفادت مجيباتٌ في بعض المناطق الريفية أنهنّ يعتمدن على نشاطات الزراعة المنزلية لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية. وتعتمد العديد من العائلات على المزروعات المحلية و/أو الأطعمة التي يحصّلونها بالمُقايضة، وتعدها جزءاً من استراتيجيتها للبقاء. من ناحية أُخرى، فإن سلاسل القيمة الغذائية وخطوط التجارة لم تتعافى بعد في المناطق التي كانت مُحتلة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، إذ تنقطع البضائع بشكل دوري من المحلات نظراً لعدم استقرار الشبكة التجارية إضافةً إلى اهتراء البنى التحتية للمحلات.

نوعية الأغذية

استجابةً لتغيُّر الظروف الاقتصادية وانخفاض القدرة الشرائية، توّجهت المحلات في جميع المناطق إلى بيع مواد غذائية أقل جودة. وأشارت بعض المجيبات إلى التلاعب بمدد صلاحية الأطعمة وتواريخ انتهائها، خصوصاً في المناطق الريفية. وتفتقر الأسواق إلى معظم الأطعمة عالية الجودة؛ وهذا ليس حصراً على البضائع المستوردة، بل ينطبق على المنتجات المحلية أيضاً، إذ لا يتوافر منها سوى منتجات النخبة الثانية والثالثة. إضافةً إلى ذلك، فقد أوضحت المُجيبات أن العائلات غير قادرة على تحقيق التنوع اللازم لحمية غذائية متوازنة؛ إذ لا يستطيعون تأمين اللحمة والدجاج والفاكهة، ما يجعل نظامهم الغذائي محدوداً.

القدرة على تحمل تكلفة الأغذية

هناك رابط قوي بين توافر الأغذية والقدرة على تحمل تكاليفها. وأشارت معظم المُجيبات إلى تراجُع

كبيـر فـي قـدرة العائـلات علـى الحصـول علـى الغـذاء خـلال السـنوات القليلـة الماضيـة، فيمـا كان العـام الأخيـر هـو الأسـوأ بسـبب التضخـم والأزمـة الاقتصاديـة. وجـرى إلقـاء اللـوم علـى العقوبـات الماليـة كإحـدى المسـببات الرئيسـية لارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة الأساسـية فـي العديـد مـن المناطـق التابعـة للحكومـة السـورية. وأشـارت المُجيبـات إلـى أن متوسـط الدخـل الأساسـي للعائلـة (راتـب المُعيـل) بالـكاد يكفـي لشـراء طعـام كافـي لأقـل مـن أسـبوع. وكوسـيلة للتأقلـم، جـرى دفـع المزيـد مـن أفـراد العائلـة إلـى البحـث عـن عمـل غيـر رسـمي بأجـر منخفـض، كمـا اعتمـدت العائـلات علـى الحـوالات الماليـة مـن الأقـارب فـي الخـارج. ولضمـان الحـد الأدنـى مـن الأمـن الغذائـي، اضطـرت معظـم العائـلات إلـى إعـادة ضبـط نفقاتهـا والتقليـل مـن المصاريـف غيـر الضروريـة.

ولكـن فـي حـال فُقـدان دخـل المُعيـل، يصبـح تـدارُك المسـألة أمـراً شـبه مسـتحيل. ومـن الفئـات الأقـل قـدرةً علـى تحمـل تكاليـف الطعـام هـن النسـاء المُعيـلات لأسـرهنّ، بالإضافـة إلـى كبـار السـن. أمـا النازحـون واللاجئـون، فيعتمـدون بشـكل كلّـي علـى السـلال الغذائيـة والمسـاعدات المقدمـة مـن منظمـات الغـوث والمنظمـات غيـر الحكوميـة. ويصعـب توثيـق حركـة هـذه المعونـات خـارج مجتمعـات النازحيـن. ويجـب تنـاول هـذه القضيـة فـي المسـتقبل عنـد نقـاش دور المسـاعدات فـي مناهضـة أثـر العقوبـات. إذ لا تنحصـر المسـألة علـى توافـر المسـاعدات فحسـب، بـل تتعلـق بالجهـات المخولـة لتلقيهـا ولأي درجـة تعتبـر المسـاعدات الغذائيـة كافيـة للتعويـض عـن تدهـور الأوضـاع الاقتصاديـة لغالبيـة العائـلات.

وأوضحـت حوالـي 50٪ مـن المجيبـات أن قـدرة العائلـة علـى تحمـل تكاليـف الغـذاء تعتمـد بشـكل كبيـر علـى طبيعـة عمـل مُعيـل الأُسـرة؛ فالأسـوأ حـالاً كانـوا موظفـي القطـاع العـام فـي المناطـق التابعـة للحكومـة السـورية وشـمال شـرقيّ البـلاد، تلاهـم موظفـو المصانـع الصغيـرة، بينمـا الفئـة الأفضـل حـالاً بنظـر المجيبـات

هـي فئـة العامليـن فـي المنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة ومُعظمهـم فـي شـمال غربـيّ وشـمال شـرقيّ البـلاد، فهـم يقبضـون معاشـاتهم بعمـلات أجنبيـة أو بمعـدلات صـرف جيّـدة للعملـة المحليـة.

وتشـابهت جميـع الفئـات فـي آفـاق توقعاتهـا وتطلعاتهـا إلـى المسـتقبل؛ إذ تـرددت عبـارة «لا نـدري مـاذا سـنأكل غـداً» فـي الكثيـر مـن المقابـلات. وهنـاك اعتقـاد سـائد بـأن الأمـور لا تُبشّـر بالخيـر، وأن الخطـر الوشـيك سـيطول حتـى أولئـك الذيـن لا زالـوا يتمتعـون ببعـض الأمـان لغايـة الآن.

سوء التغذية

قالـت المُجيبـات فـي العديـد مـن المناطـق إن الحـال لـم يصـل بعـد إلـى درجـة سـوء التغذيـة الشـديد، إلا فـي حالـة بعـض الأفـراد الواصليـن إلـى شـمال غربـيّ البـلاد مـن مناطـق الغوطـة المُحاصـرة. وبحسـب مـا وصفتـه المجيبـات، فليـس هنـاك دلالات واضحـة علـى وصـول سـوء تغذيـة لمراحـل حرجـة تحتـاج تدخـلاً طبيـاً؛ ولكـن العلامـات المبكـرة لسـوء التغذيـة أصبحـت شـائعة فـي أرجـاء البـلاد، ومنهـا فقـدان الـوزن وشـحوب الوجـه. وكثيـراً مـا تُـرى هـذه العلامـات عنـد الأطفـال والرضـع والأمهـات. هـذه الإجابـات تؤيـد تقاريـر الأمـم المتحـدة التـي أشـارت إلـى ارتفـاع معـدلات توقـف النمـو عنـد الأطفـال بسـبب سـوء التغذيـة[23]. وأوضحـت المجيبـات أن النسـاء يحتجـن إلـى كميـات أكبـر مـن الطعـام أثنـاء فتـرات الحمـل والرضاعـة، ولكنهـن يُحرمـن مـن العناصـر والفيتامينـات اللازمـة لهـن ولصغارهـنّ نظـراً لعـدم القـدرة علـى تحمـل تكاليفهـا.

فـي بعـض الحـالات، يحتـاج الصغـار إلـى حليـب الأطفـال المُركّـب، والـذي يكـون إمـا غيـر متوفـر أو عالـي التكلفـة. وفـي حـال نقـص الغـذاء، تميـل الأمهـات إلـى التضحيـة بحصتهـنّ مـن الطعـام لحسـاب أطفالهـنّ، وذلـك بحسـب مـا قالـت غالبيـة المُجيبـات. وعـادةً مـا تقـدم العائـلات المسـاعدة لبعضهـا البعـض ويتعـاون كلُّ مـع أقاربـه لمنـع حـدوث الأسـوأ، خصوصـاً فـي الأريـاف

[23] UN / SYRIA | United Nations UN Audiovisual Library (unmultimedia.org)
آخر زيارة 1 أيار 2021

والمناطق التي يتدنى فيها الوضع الاقتصادي. وتنتشر هذه الظاهرة في الأرياف بشكل رئيسي، حيث تزرع العائلات محاصيلاً للتعويض عن البضائع باهظة الثمن، ويتشاركونها مع أقاربهم؛ هذا النوع من التضامن الاجتماعي غير منتشر في المدن.

ومن الفئات المعرضة لمخاطر سوء التغذية هم الكبار في السن، خصوصاً عندما يُتركون وحدهم بعد مُغادرة أفراد العائلة الأصغر سناً أو إقبالهم على الهجرة، وكذلك العائلات التي تفتقد إلى الأب كمُعيل. كما لوحظ سوء التغذية في الكثير من الأحيان في مجتمعات النازحين وفي المناطق التي يتركزون فيها بنسب عالية، وذلك بالرغم من التفات وكالات الإغاثة إلى هذه المسألة.

العادات الغذائية

بحسب العديد من المجيبات، فقد طرأت بعض التغييرات على العادات الغذائية. إذ أصبحت العائلة تبذل مجهوداً لإيجاد الوقت المناسب لجلوس الجميع على المائدة أثناء تناول الوجبات الرئيسية. ولم تجرِ الأمور هكذا في السابق؛ فالرجال كانوا يأكلون قبل النساء والأطفال (خصوصاً في الموائد العائلية والمناسبات). وفي المناطق التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، تغيّرت العادات الغذائية لأسباب عدة، والتي تعود بشكل رئيسي إلى القوانين الجديدة التي تعزز دور المرأة والاستقلال المادي للمرأة، إضافةً إلى خوف الرجال والمجتمع من لجوء النساء إلى المحاكم في حال التمييز ضدهن. وقالت إحدى المُجيبات من اللاذقية - وهي مدينة كبيرة ضمن المناطق التابعة للحكومة السورية - إن العادات ليست محددة، إلا أنها تفضل تناول الطعام مع أطفالها بعد أن ينتهي زوجها، وتفعل ذلك بخيارها الشخصي. ولكن العائلات أصبحت تحاول تناول الطعام مع بعضها بدافع الحرص على الاهتمام بتغذية الأطفال. إلا أن ذلك لا يكون متاحاً في غالب الأحيان، فقد لا يسكن جميع أفراد الأسرة معاً، وقد

يعمل عدد منهم لساعاتٍ طويلة أو يتخذون أكثر من وظيفة لتأمين الدخل. وتذهب الأولوية في تناول الوجبات إلى الأطفال، ما يعني أنهم أحياناً يأكلون في البداية. وأشارت المجيبات في بعض الأحيان إلى أن الأمهات قد يفوّتن إحدى الوجبات حرصاً على توفيرها لأطفالهنّ وعندما تتوفر الفاكهة، فإنها تُحفظ للأطفال. وأشارت بضعُ مجيبات إلى أن النساء قد يخبئن أفضل ما في الطعام (اللحوم) للرجال، كونهم يعملون لساعاتٍ طويلة في وظائف شاقة. في هذه الحالات، لم يُعتبر عمل المرأة في المنزل نداً لعمل الرجل في الخارج، ما دفع جميع النساء إلى تبرير إعطاء اللحوم للرجال. عموماً، لم تُشِر المُجيبات إلى فروقات ضخمة بين كميات الغذاء التي يتناولها الرجال والنساء.

أما كبار السن، فاعتُبروا فئة خاصة بحاجة إلى رعاية. ومُعظم الإفادات التي قدمتها المُجيبات كرّست الصورة النمطية عن المرأة كمقدمة الرعاية التي تُدير الأزمات وتتعامل مع شح الموارد لتحقيق التوازن الشائك فيما يتعلق بحصول العائلة على التغذية الكافية، حتى ولو كان ذلك على حسابها الشخصي.

6.4 الاقتصاد

«الحرب دمّرت جميع أحلامي وطموحاتي المهنية»

أخلّ النزاع السوري بالأنشطة الاقتصادية وسلاسل القيمة، ما أدخل معظم السوريين في الفقر، ودفع بالنساء لتحمل أعباء كبيرة لمساعدة عائلاتهن. وأجبر النزاع الكثير من الشبان إما على القتال أو على الهجرة هرباً من التجنيد. وكان من الجدير بذلك أن يغيّر الأنماط السائدة، حيث تشير بيانات ما قبل النزاع إلى اعتماد كبير على الرجال في تحصيل الدخل. وفيما أتيحت الفرص والحوافز أمام بعض النساء لمناهضة الأدوار المنزلية الراسخة وتشجيعهنّ على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية العامة، لم تنطبق هذه الظاهرة على الجميع. ولكن، وبالرغم من الأزمة الاقتصادية وقلة الرجال القادرين على ممارسة الأعمال الضرورية، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى واقع اجتماعي عام يصعب تغييره. ويبدو أن الصور النمطية والهيمنة المجتمعية بقيت على حالها، إذ لم تختلف التوجهات السائدة عمّا كانت عليه قبل الأزمة. ولكن من الصعب الاعتماد على نتائج الاستطلاعات لتحديد مقدار التغيرات التي قد حصلت بدقة. فقد أشارت العديد من المجيبات إلى أن مجتمعاتهن لا تزال تتمسك بالأعراف الاجتماعية وترفض قبول الواقع المتغير. وستحتاج هذه المسألة إلى مزيد من البحث في المستقبل، إذ يصعب تحديد الظروف الحقيقية على أساس استطلاعات قائمة على قياس الإدراك.

لم يرتفع عدد النساء في صفوف العمل بشكل كبير، بالرغم من انخفاض عدد الرجال بسبب الهجرة والتجنيد؛ ويرجح أن السبب في ذلك هو محدودية الوظائف في ظلّ الظرف الاقتصادي العام. كما ذكرت المجيبات قلة الخبرة والمهارة كعوامل أخرى مسببة لهذه الحالة. ولكن العديد من المجيبات أشرن إلى دور العوامل الاجتماعية، كالالتزامات العائلية والمنزلية، بالإضافة إلى عدم تقبّل فكرة عمل النساء مع الرجال في بيئة مختلطة، خصوصاً في المناطق المحافظة. إلا أن المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا تشكل استثناءً

لهذه القاعدة، وخصوصاً في الحسكة، حيث لا تشكل العوامل الاجتماعية عائقاً كبيراً مقارنةً مع باقي المناطق بالرغم من بقاء بعض الفروقات بطبيعة الحال. كما لوحظ أن النساء يملن إلى الامتناع عن العمل خارج المنزل تحت الظروف الأمنية السيئة، إذ لوحظ هذا النوع من المخاوف عبر البلاد بعض النظر عن الجهة المسيطرة على المنطقة.

إن العوامل الاجتماعية والثقافية لا تؤثر في قدرة النساء على تحصيل الوظائف فحسب، بل تؤثر أيضاً على فرص حصولهنّ على ترقية، ونوع المُعاملة التي يتلقينها في مكان العمل. وتزيد فرص الرجال في تحصيل ترقية لأنهم يقيمون علاقات ودية مع المدراء وأصحاب العمل، ولأنهم أكثر استعداداً للعمل لساعاتٍ أطول. ويبدو أن أصحاب العمل منحازون مسبقاً ضد النساء، إذ ينظرون إليهنّ على أنهن أقل قدرة على اتخاذ أدوار قيادية وتحمل ضغط العمل. وتظهر هذه التحيزات في كلا الاستطلاعين الكمي والنوعي، حيث تعاني النساء من الكثير من الانحياز ضدهنّ ما يعيق حصولهنّ على الحوافز والترقيات.

بشكل مماثل، تتقاضى النساء أجوراً أقل من الرجال في معظم المحافظات نتيجة اجتماع عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية. إذ تعمل النساء عادةً لعدد ساعات أقل من الرجال. وعبّرت العديد من النساء تفضيلهن لهذا، حيث لا يزال عليهن القيام بمعظم مهام المنزل. نتيجة لهذا، تقبل النساء بتقاضي أجور أقل، خصوصاً إن لم يكنّ المُعيلات الرئيسيات لأسرهنّ. وأحياناً تتأثر الفروقات في الأجور بالفروقات في المهارة والتحصيل العلمي. في إدلب، التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، أفادت النساء بأنهن يتلقين أجوراً مماثلة للرجال، أو أعلى بقليل؛ قد يعود ذلك إلى عدم تواجد النساء في وظائف بأجور أقل، بالإضافة إلى وجود متسع صغير لوظائف بأجور أعلى في بعض القطاعات مثل المنظمات غير الحكومية المموّلة دولياً، حيث تُكافأ النساء بشكل أفضل. أما في باقي المناطق، فكانت النساء يتقاضين أجوراً أقل من الرجال باستمرار.

ويلعب قطاع العمل دوراً في تحديد الفجوة بين أجور النساء والرجال والفرق في المعاملة التي يتلقاها كلّ منهم. وتفضل العديد من النساء وظائف القطاع العام لأنها توفر أمناً وظيفياً ومزايا جيدة وساعات عمل قصيرة، نظراً لمسئولياتهن المنزلية. وتتساوى رواتب النساء والرجال في القطاع العام بموجب قانون العمل، إلا أن هناك تمييزاً ضد النساء على صعيد الترقيات والزيادات. بالمقابل، تميل المنظمات غير الحكومية إلى توظيف النساء أكثر من الرجال. وتزيد احتمالية عمل المرأة في الإدارة والتعليم والصحة والمنظمات الإنسانية، بالإضافة إلى العمل المنزلي والخياطة والمبيعات. ولكن الأعباء المادية المترتبة على الأزمة الاقتصادية دفعت النساء تدريجياً نحو السعي للانخراط في عدد أكبر من الوظائف ومجالات العمل، والعديد من النساء بدأن بالفعل تبني فرص عمل جديدة.

6.4.1 مراجعة أساسية لما سبق العام 2011

القانون السوري لا يميّز ضد المرأة من حيث حقها في دخول سوق العمل وتقاضي أجر متكافئ والاستفادة من ميزات الضمان الاجتماعي، ولكن الصورة تختلف على أرض الواقع. إذ توجد فجوة واضحة بين أجور النساء والرجال في سوق العمل[24]. وأشارت بعض الدراسات إلى العقبات الهيكلية التي تحول دون وصول المرأة إلى سوق العمل وهي: قلة المهارة والخبرة، والصورة النمطية للمرأة في المجتمع التي تفترض أن عليها أن تجعل من الالتزامات العائلية أولويتها وتؤدي دورها كمقدمة رعاية، إضافةً إلى اعتبار بعض الوظائف حكراً على الرجال.[25] خلال السنوات ما بين 2000 و2010، أصبحت النساء تدخلن سوق العمل بمؤهلات علمية أعلى، بينما يدخل الرجال بأعمار أصغر ومؤهلات علمية أقل. أما النساء العاملات اللواتي لم تكملن الثانوية العامة فقد قلّت نسبتهنّ من 67٪ إلى 40٪.[26]

[24] http://cbssyr.sy/ آخر زيارة 23 نيسان 2020

[25] إكمان، مايكل، 2017. «تقرير تقييم سيادة القانون المعد من قبل المجتمع الدولي للمساعدة القانونية: سوريا 2017». سولنا، السويد: المجتمع الدولي للمساعدة القانونية.

[26] العيطة، سمير، 2009. "سياسيات ومؤسسات أسواق العمل مع تركيز على الدمج وتكافؤ الفرص والاقتصاد غير الرسمي: ورقة المعلومات الأساسية الوطنية: قضية سوريا". منظمة العمل الدولية.

هذا يدل على أن القطاع الزراعي لم يعد المصدر الأساسي لتوظيف النساء، إنما أصبح هناك فرص عمل بديلة في قطاعات أخرى. في عام 2001 كانت الوظائف الزراعية تشكل 65٪ من عمل المرأة، ولكن هذه الوظائف أصبحت قليلة جداً خلال عشرة أعوام، وقلّت بنسبة 57٪. وفي نفس الفترة، زادت فرص العمل في القطاعات الحضرية بنسبة 8٪، فلم تكن كافية للتعويض عن الوظائف المفقودة في القطاع الزراعي. وكانت النساء من الفئات الأكثر تضرراً من السياسات الليبرالية للحكومة التي توجهت نحو التركيز على الخدمات والصناعة بدلاً من الزراعة. وبينما فقدت النساء وظائفهنّ على مدار عشر سنوات، حقق الرجال أرباحاً صغيرة. وبحلول نهاية العقد، توازنت الأمور من تلقاء ذاتها بشكل طفيف، ولكن الفجوة بين النساء والرجال في سوق العمل ظلّت شاسعة. وبحلول عام 2008، بلغ عدد الرجال في سوق العمل 4.100.000 فيما بلغ عدد النساء 600.000[27].

بحلول عام 2007، كانت 56٪ من وظائف النساء في القطاع العام، بينما شكّل العمل غير الرسمي نسبة أقل من 17٪. بالمقابل، شغل الرجال أقل من 25٪ من وظائف القطاع العام، بينما عمل 36٪ منهم في قطاع العمل غير الرسمي. وكانت وظائف القطاع العام أكثر انتشاراً في المناطق الساحلية وفي العاصمة دمشق. أما الوظائف غير الرسمية فكانت منتشرة بشكل خاص شمال وشمال شرقيّ البلاد. واختلفت تجارب النساء في سوق العمل بين منطقة والأخرى، إذ لم تطبق سياسات الدولة بالتساوي عبر أرجاء البلاد.[28]

6.4.2 نتائج الاستطلاع الكمي

بحسب إجابات المشاركات في الاستطلاع، جرى تقييم نسبة النساء اللواتي يملكن عملاً مدراً للدخل في مناطقهن (سواء داخل المنزل أو خارجه) عند 3.5[29]، أي ما بين «بعض النساء» و «معظم النساء».

[27] المرجع نفسه

[28] المرجع نفسه

[29] من 5 إلى 1: جميع النساء - معظم النساء - بعض النساء - قلة من النساء - لا نساء

وعلى مستوى المحافظات، فقد سُجِّلت أعلى نسبة في اللاذقية والحسكة، بتقييم 3.8، بينما سُجِّلت أدنى معدلات في الرقة عند 3.0 وفي إدلب وحمص عند 3.1. بالمقابل، يتلقى الرجال أجوراً أعلى بقليل من تلك التي تتلقاها النساء عند أداء وظيفة مشابهة، وهو ما ينعكس بمعدل -0.4 (على مقياس متدرج من +2 إلى -2)[30]. وسجلت محافظتا دير الزور وحماة أعلى درجة تفاوت في الأجور بين الرجال والنساء. وبينما تبدو الأجور متساوية في درعا، تتقاضى النساء في إدلب أجوراً أعلى بقليل من الرجال مقابل الوظيفة نفسها. تتوافق هذه النتائج مع استطلاعات أخرى أُجريت مؤخراً[31]. لكن يجب عدم تحليل هذا السؤال بمعزل عن مؤشرات أخرى. فكون النساء في مناطق معينة يكسبن مالاً أكثر لا يعني وجود عدد أكبر من النساء العاملات. إنما قد يدل هذا على تقدير قيمة عمل النساء في بعض المجالات فقط، فيما قد يُمنع عملهن في مجالات أخرى.

[30] من 2+ إلى 2-: تتلقى النساء أجوراً أعلى بكثير من الرجال - تتلقى النساء أجوراً أعلى بقليل من الرجال - يتلقى النساء والرجال أجور متساوية - تلقى الرجال أجوراً أعلى بقليل من النساء - يتلقى الرجال أجوراً أعلى بكثير من النساء

[31] DA-Issue-EN-2020-03.pdf (developmentassets.org)
آخر زيارة 1 أيار 2021

شكل 13: خارطة محور الاقتصاد حسب المحافظة

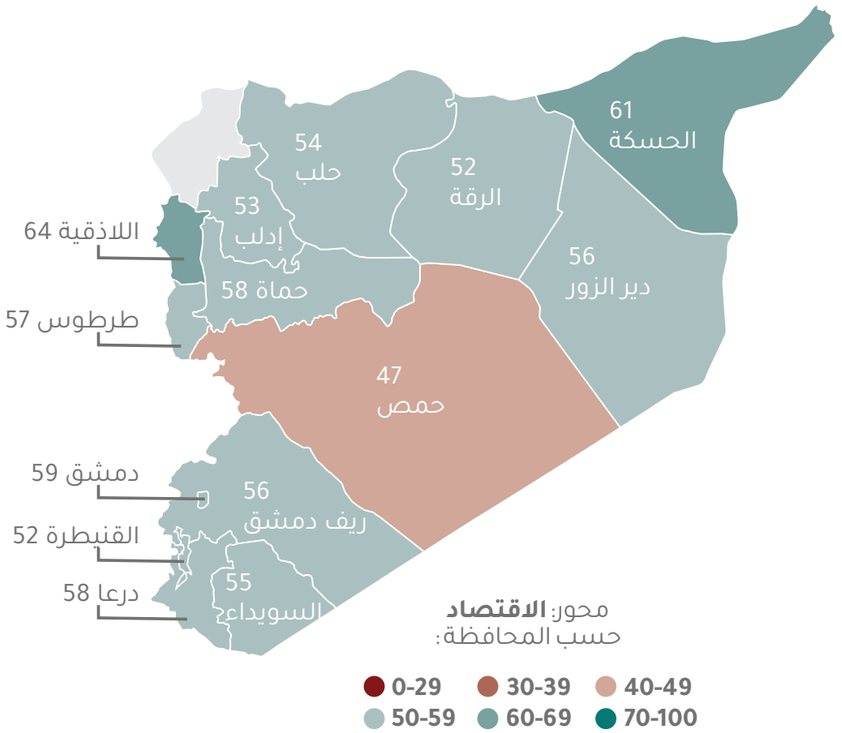

كما يبدو أن فرص النساء في الحصول على وظيفة أضعف بقليل من فرص الرجال الذين يمتلكون نفس المؤهلات والخبرة، وذلك بتقييم 0.3-[32]. إلا أن هناك تنوعاً كبير في الإجابات على هذا السؤال، مع وجود انحراف معياري عالي نسبياً، عند 1.13. ويبدو أن النساء في محافظة الرقة يحصّلن فرصاً أفضل من الرجال، بمعدل +1.0. أما في إدلب واللاذقية والقنيطرة، فتتشابه فرص النساء والرجال. وسُجّلت أسوأ معدلات في حمص وطرطوس. ويجب أخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار في نطاق الوظائف التي تُقدّم النساء عليها؛ إذ لا يتم تشجيع النساء على تقديم طلبات في جميع الوظائف (كما هو مبين أدناه). لذلك، عندما يبدو أن النساء يحصلن على فرص متكافئة أو فرص أعلى في الحصول على وظيفة، قد يكون السبب أن الوظيفة التي يتقدمن إليها تتوافق مع الصورة النمطية عن «العمل المناسب للمرأة».

[32] من 2+ إلى 2-: لدى النساء فرص أعلى بكثير من الرجال - لدى النساء فرص أعلى بقليل من الرجال - لدى النساء والرجال الفرص نفسها - لدى الرجال فرص أعلى بقليل من النساء - لدى الرجال فرص أعلى بكثير من النساء

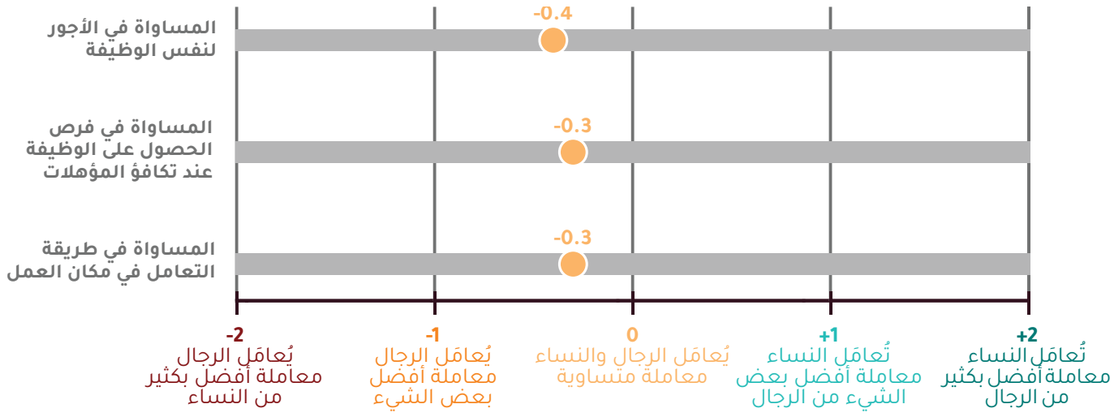

شكل 14: درجة المساواة بين النساء والرجال في سوق العمل من حيث تحصيل الوظائف وتقاضي الأجور وطريقة التعامل في مكان العمل

فيما يتعلق بالمساواة في مكان العمل، فإن النساء يُعاملن بطريقة أسوأ قليلاً على صعيد الحوافز والترقيات، بتقييم -0.3[33]. ويبدو أن إدلب تشكل حالة استثنائية بين المحافظات، عند +0.5، ما يدل على أن النساء هناك يُعاملن بطريقة أفضل من نظرائهنّ الرجال. وبحسب المجيبات، فإن النساء في حمص وطرطوس يعانين من أعلى مستويات التمييز؛ وقد يكون ذلك مرتبطاً بأن النساء في بعض المناطق محصورات بوظائف معينة، ويتم تشجيعهنّ على البقاء ضمن سوق عمل محدودة وعدم استكشاف خيارات أُخرى. وهذه المسألة موضحة من خلال البيانات النوعية المعروضة أدناه.

عندما تتساوى أجور النساء والرجال لإحدى الوظائف تزيد احتمالية أن يُعاملوا بالتساوي في مكان العمل؛ فعامل الارتباط بين هذين المؤشرين يبلغ 0.55. ولم يُبيّن الاستطلاع الكمي روابط وثيقة أُخرى بين مؤشرات محور الاقتصاد والعمل من جهة والمؤشرات المرتبطة بالمحاور الباقية من جهة أخرى. وربما يكون السبب في ذلك هو أن الظروف التي ينطوي عليها هذا المحور تؤثر على مناطق مختلفة بشكل متفاوت، كما أن وصول النساء إلى سوق العمل ليس بعملية بسيطة.

6.4.3 نتائج الاستطلاع النوعي

تضمّن الاستطلاع النوعي العديد من الأسئلة التي كانت جزءاً من الاستطلاع الكمي أيضاً، وأفضى إلى نتائج أعمق كون المجيبات حظين بفرصة أكبر للتفكير ملياً في المسائل وإعطاء أمثلة عليها. وعندما جرى تحليل ارتباط البيانات بواسطة برنامج التحليل النوعي، تبيّن أن المواضيع التي ينطوي عليها المحور تتقاطع بنسبة كبيرة، ما يشير إلى ترابط القضايا الاقتصادية من وجهة نظر المُجيبات. والأهم من ذلك هو أن المحور الاقتصادي تقاطع كثيراً مع المحور الاجتماعي والثقافي. وأوضحت توجهات المجيبات أنه لا يمكن الفصل بين قيم

[33] من 2+ إلى 2-: تُعامَل النساء معاملة أفضل بكثير من الرجال - تُعامَل النساء معاملة أفضل بعض الشيء من الرجال - يُعامَل الرجال والنساء معاملة متساوية - يُعامَل الرجال معاملة أفضل بعض الشيء - يُعامَل الرجال معاملة أفضل بكثير من النساء

المجتمع الذكوري وبين العوامل التي تؤثر على حصول النساء على عمل، ونوع العمل الذي يخترنه، واحتمالية أن يتقاضين أجوراً متساوية ويُعاملن بطريقة عادلة في مكان العمل، وفرصتهنّ في التقدّم في مسيرتهنّ المهنية. وظهرت علاقة قوية بين التهديدات الأمنية وانتشار العنف ضد المرأة وبين قدرة النساء على دخول سوق العمل.

إمكانية تحصيل فرص عمل

أشارت معظم المجيبات إلى أن النساء يواجهن العديد من التحديات في الحصول على فرص عمل مقارنةً بالرجال. وكانت معظم التحديات المذكورة متعلقة بالصورة النمطية السلبية التي يكرسها المجتمع المحافظ ضد النساء العاملات، وعدم موافقة العائلة أو الزوج على عمل المرأة، وقلة فرص العمل في سوريا حالياً. كما أشارت الكثير من المجيبات إلى أن النساء لم يُردن العمل خوفاً من التقصير في تلبية التزاماتهنّ العائلية والمنزلية. في بعض الحالات، صرّحت النساء بوضوح أن واجباتهن العائلية تؤثر على إمكانية تحصيلهن لفرص عمل، خصوصاً وأنهن يواجهن قيوداً متعلقة بساعات العمل والمسافة بين مكان العمل والبيت.

في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، لم تُشِر أي من النساء إلى عقبات اجتماعية تحول دون حصول المرأة على عمل خارج المنزل، كاعتراض العائلة مثلاً. ولكنّهن أشرن إلى قلة المهارة والخبرة وضعف الاستقرار الأمني والتقدم في السن.

أما في المناطق الخاضعة إلى سيطرة الجيش السوري المدعوم من تركيا، فأشارت المجيبات إلى تحفظات العائلة على عمل المرأة كأحد التحديات الشائعة. وإذا أردنا دراسة العلاقة بين الجهة المسيطرة على المنطقة وقدرة النساء على الوصول إلى سوق العمل فإننا سنحتاج إلى مؤشرات إضافية، ولكن هذه النتائج المبدئية قد تقودنا

إلى دراسة سياسات تمكين المرأة -التي وضعتها الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا وأثرها على تشكيل الوعي المجتمعي حول مشاركة المرأة في صفوف العمل.

ولم يكن هناك فروقات تُذكر بين التحديات التي واجهتها النساء في المناطق التابعة للحكومة السورية من جهة والمناطق التابعة لهيئة تحرير الشام من جهة أخرى. إلا أن المجيبات في مناطق هيئة تحرير الشام ركّزن على زعزعة الاستقرار الأمني كأحد العوامل التي تحول دون حصول النساء والرجال على وظائف.

وأشارت بعض المجيبات إلى أن فرص عمل النساء تتأثر بتمييز أصحاب العمل ضدهن، لاعتقادهم أن الرجال يستطيعون تحمل قدر أكبر من الضغط والمسؤولية. إضافةً إلى ذلك، فإن قلة المهارة والخبرة عند النساء، وسيادة المحسوبية في أماكن العمل كانت ضمن العقبات التي أشارت إليها المجيبات.

أما بالنسبة للرجال، فكان التجنيد الإجباري أكبر تحدي أمام حصولهم على فرص عمل، إلى جانب تحديات إضافية متعلقة بإمكانية التنقل عبر البلاد للوصول إلى مناطق مختلفة. وجرى الاعتقاد أن النساء يجب أن يحصلن على فرص أفضل كون الرجال ينزحون أو يغادرون البلاد لتفادي التجنيد الإجباري؛ ولا يوجد في نتائج الاستطلاع ما يدل على أن هذا العامل قد أثر بالفعل على الانحياز الواضح ضد النساء في سوق العمل.

المساواة في مكان العمل

أشارت معظم المجيبات إلى وجود انحياز ضد النساء في مكان العمل بسبب عدة عوامل. إذ بيّنت المجيبات أن فرص الرجال أعلى في نيل ترقية أو زيادة كونهم يستطيعون قضاء ساعات أطول في العمل مقارنةً بالنساء اللواتي يتحملن مسؤوليات

عائلية بالإضافة إلى عملهنّ. لهذا، تزيد احتمالية أن يتلقى الرجل ترقية، خصوصاً إذا كانت تؤدي إلى مرتبة عالية أو دور قيادي. كما أشارت المجيبات إلى أن درجة المساواة في مكان العمل تعتمد بشكل كبير على عقلية الإدارة وأخلاقياتها في العمل. فيما رأت بعض المجيبات أن تقدّم مسيرة الفرد في العمل يعتمد على المعارف والعلاقات الاجتماعية، بغض النظر عن الجنس.

وتؤثر العلاقة بين صاحب العمل والموظف على درجة التقدم الذي يحرزه الأخير في مكان عمله. ويحظى الرجال بفرص أكثر للتطور والتقدم في أماكن عملهم بسبب الطبيعة الودية لعلاقتهم مع مدراءهم وخلوها من الرسمية، ما يُضعف فرص النساء بالمقابل. على سبيل المثال، ذكرت إحدى المُجيبات في مدينة محردة في محافظة حماة، وهي مهندسة معمارية، أن المدير صارم جداً مع زميلاتها الإناث بخصوص مواعيد الدوام، إلا أنه متساهل مع زملائها الذكور كونهم أقرب إليه. وأشارت بعض المجيبات إلى أن الرجال لديهم فرص أكبر في التوظيف، لأن المجتمع ينظر إليهم على أنهم يتمتعون بمستوى أعلى من المهارات القيادية وأنهم يستطيعون تحمل قدر أكبر من الضغط مقارنةً بالنساء. وأشارت بعض المجيبات إلى ارتفاع احتمالات وصول الرجال إلى مواقع صناعة القرار، خصوصاً في إدارة الأعمال والعمل السياسي.

ويختلف مدى المساواة في مكان العمل باختلاف قطاع العمل. فالقطاع العام مثلاً يعطي فرصاً أكثر للرجال للتقدم في مسيرتهم المهنية، بينما توظف المنظمات الإنسانية عدداً أكبر من النساء وتعطيهنّ فرصاً في التطوّر. كما تحظى النساء بالكثير من الفرص في قطاع التعليم، لدرجة أنهن اكتسحن نسبة كبيرة من الوظائف فيه.

وأشارت بعض النساء في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا إلى زيادة فرص عمل النساء

بسبب التجنيد الإجباري للرجال، ما قلل عدد المتقدمين منهم إلى الوظائف. كما قلن إن أماكن العمل تتسامح مع النساء اللواتي يضطررن أحياناً إلى تخفيض ساعات عملهنّ بسبب التزاماتهنّ العائلية.

وتتشابه التحديات التي تواجهها النساء في مناطق الحكومة السورية ومناطق هيئة تحرير الشام على صعيد التمييز بين النساء والرجال في مكان العمل. أما في المناطق التي يسيطر عليها النفوذ التركي، فقالت النساء إن الرجال يحصلون على ترقيات ويصلون إلى مناصب قيادية بنسب أعلى من نظرائهن النساء، وهكذا حال الوظائف في المدارس والمستشفيات.

ونحتاج إلى دراسات إضافية لتوضيح الروابط بين درجة المساواة في مكان العمل وجهة السيطرة التي تخضع لها المنطقة.

تساوي الأجور والرواتب

أشارت معظم المجيبات إلى أن النساء يتقاضين أجوراً أقل من الرجال عموماً، إلا أن هناك عوامل مسببة لذلك. وأشارت العديد من المجيبات إلى تكافؤ الرواتب في القطاع العام بسبب قانون العمل، وقلن إن التمييز بين رواتب النساء والرجال أكثر حدوثاً في القطاع الخاص. ولكن بعض المجيبات أشرن إلى تفضيل الرجال حتى في القطاع الخاص، وذلك من خلال إعطائهم ميزات وتعويضات خاصة بناءً على طبيعة المهام الموكلة إليهم. وقالت إحدى النساء، والتي تعمل كمهندسة، إنها تشارك في مرحلتي التصميم والتخطيط للمشاريع، ولكنها لا تُكلّف بالذهاب إلى الموقع والإشراف على المشروع - الأمر الذي كان سيخوّلها لتلقّي تعويض بدل صعوبة عمل.

وأوضحت معظم المجيبات أن أحد الأسباب الرئيسية لتخفيض أجور النساء هي نظرة المجتمع إلى الرجال على أنهم موظفون أفضل وأذكى وأقدر على تحمل

الضغط؛ كما أن المسؤوليات المادية على عاتق الرجال جعلتهم أكثر استعداداً لاتخاذ مسؤوليات إضافية والعمل لساعات أطول. بينما جرى الاعتقاد أن النساء يتقاضين أجوراً أقل لأنهن يعملن لساعاتٍ أقل ويلتزمن بحجم أقل من العمل ليتسنى لهنّ تخصيص المزيد من الوقت للواجبات العائلية. كما أن النساء أقل إقداماً على المفاوضة من أجل زيادة رواتبهنّ، وعادةً ما يقبلن بمبالغ أقل.

وحادت بعض النساء عن الرأي العام، حيث أشرن إلى تساوي الأجور في معظم الأحيان، بينما اعتقدت نسبة قليلة منهنّ أن الفروقات في الرواتب ليست بسبب التمييز بين الرجل والمرأة بل بسبب الفروقات بينهم من حيث الكفاءة والمهارة.

وتفاوتت الإجابات في المناطق التابعة للحكومة والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا؛ فاعتبرت البعض أن الأجور متساوية، بينما رأت أخريات أن الرجال يتقاضون أجوراً أعلى بقليل من النساء. أما في المناطق التابعة للسيطرة التركية، فأشارت النساء إلى تساوي الأجور بين النساء والرجال، بالإضافة إلى حصول النساء على عدد أكبر من أيام العطلة كونهنّ يحصلن على إجازة أمومة. وأوضحت النساء في المناطق التابعة لهيئة تحرير الشام أن أجور النساء تتساوى مع الرجال، أو حتى تفوقها بقليل.

مجالات العمل

أشارت مُعظم المُجيبات إلى عمل النساء في وظائف حكومية بشكل رئيسي. وكانت الوظائف الأكثر شيوعاً بين النساء، بحسب الإجابات، تتركز في قطاع الأعمال الإدارية والتعليم والصحة والمنظمات الإنسانية. كما انتشرت أيضاً الأعمال المنزلية والتدبير المنزلي، بالإضافة إلى الخياطة والمبيعات. وأشارت معظم المُجيبات إلى أن اختيار المرأة لقطاع العمل يعتمد على ما يراه المجتمع مناسباً لها بصفتها امرأة. كما أشارت العديد من المُجيبات

إلى أن النساء يلجأن إلى العمل في التعليم نظراً لسهولة تحصيل وظائف في ذلك القطاع، إذ يرين أن مهنة التدريس لا تتطلب مستوى عالٍ من الكفاءة، وتعتبر مريحة وسهلة كبيئة عمل. بينما قالت أخريات إن النساء يتجهن إلى قطاعي التعليم والصحة نظراً لميولهنّ الفطرية نحو تقديم الرعاية. عموماً، لم يكن هناك تغييرات جديرة بالذكر على صعيد توافر فرص العمل للنساء، وذلك بالرغم من بعض المشاهدات الخارجية التي توقّعت أن الأزمة السورية ستتيح للنساء للانضمام إلى قطاعات كانت حكراً على الرجال في السابق.

ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن سوق العمل تأثر خلال عشر سنوات من الحرب، إذ يرجح أن النساء أجبرن على العمل في بعض الوظائف نظراً لضيق الأحوال المادية ولأن بعض القطاعات وصلت حد الإشباع، خصوصاً تلك التي لم يتسنّ لها الازدهار والتطور خلال الفترة الماضية، ومن ضمنها القطاع الخاص.

ولم يكن هناك فروقات محددة بين مختلف المناطق على صعيد مجالات العمل التي تدخلها النساء، ولكن هناك بعض الأنماط الملحوظة. ومن الجدير بالذكر أن المجيبات في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا كنّ الوحيدات اللواتي أشرن إلى عمل النساء في القطاع الأمني والعسكري. وهذا الأمر ليس مُفاجئاً كون الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا تشجع على دمج النساء في الأجهزة الأمنية والعسكرية ومن الأمثلة على ذلك وحدات حماية المرأة والأسايش وغيرها. أما في مناطق هيئة تحرير الشام، فقالت المُشاركات إن النساء يعملن بشكل خاص في المراكز الصحية والعيادات النسائية مراعاةً لتحفظات مجتمعهنّ المتديّن.

تحديات أُخرى

إن أغلبية التحديات التي تواجهها المرأة في مكان العمل تتعلق بالضغوطات من قبل العائلة أو الزوج، ما يصعّب على المرأة اتخاذ قرار العمل خارج المنزل كما يحدد اختيارها لمجال العمل. وعادةً ما تكون تحفظات العائلة والزوج مرتبطة بساعات العمل ومسافة مكان العمل عن المنزل وبيئة العمل - خصوصاً وأن بعض المجتمعات المحافظة تفضل بقاء النساء في المنزل على خروجهنّ إلى مكان العمل واختلاطهنّ بالرجال هناك. ولازالت النساء تتوقعن أن يقوم الزوج برعايتهنّ. وهذا ما قصدته إحدى النساء بقولها «لماذا أدرس وأبحث عن عمل إذا كنت في النهاية سأتزوّج من يعتني بي ويهتم بشؤوني؟»

وتقاطعت المؤشرات المتعلقة بهذا المحور وتداخلت فيما بينها بنسبة كبيرة جداً، ما يدل على أن القضايا الاقتصادية مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق من وجهة نظر المُجيبات. كما ارتبط هذا المحور مع المحور الاجتماعي والثقافي ومحوري التعليم والأمن. وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى مكان العمل والمساواة في مكان العمل وتكافؤ الأجور، فقد كان هناك تقاطع كبير مع المؤشرات الاجتماعية والثقافية، خصوصاً فيما يتعلق بصورة النساء في المجتمع والبنية الهيكلية للمجتمع الذكوري. وارتبط مدى تكافؤ فرص الحصول على عمل مع مستوى الخبرة والمهارة، وهذا دليل على أن النساء يواجهن صعوبة في الوصول إلى سوق العمل بسبب قلة الخبرة والمهارة، والتي بدورها قد تكون نتجت عن تأخرهن في الالتحاق بصفوف العمل أو نظراً لقلة الفرص المتاحة لهنّ للتدرب وتنمية المهارات المهنية.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي للعائلة، وكما ذكرنا من قبل، فقد تقاطع هذا العامل مع ظواهر العنف الجسدي والانسحاب من المدارس وزواج القاصرات والقدرة على شراء الطعام، إضافةً إلى القدرة على الوصول إلى المواد الغذائية (إنما بدرجة أقل). كما تداخل هذا المؤشر مع عوامل اجتماعية وثقافية كالنظام الذكوري وصورة المرأة في المجتمع. ويبدو أن هذه التحديات الاجتماعية والثقافية هي من العوامل المؤثرة في قدرة النساء على تحسين وضعهنّ الاجتماعي، والتي تشمل اختيار قطاع العمل ومجال الدراسة. كما كان هناك تقاطع واضح بين الوضع الاقتصادي في المنزل من جهة والعنف القائم على أسس جندرية والأمن الغذائي والتعليم والعادات والتقاليد من جهة أخرى.

6.5 الإنصاف والمساواة

«أخي رب أسرة وعليه الكثير من المسؤوليات؛ أما أنا فلا أواجه كمية الضغط ذاتها»

إن قضية المساواة والإنصاف قضية شاملة، وجرى تحليلها ضمن جميع المحاور. ولكن، وبهدف استخلاص مؤشرات كمية، تم تحديد بندين لهذه الغاية: المساواة في تحصيل التعليم والمساواة في تحصيل حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات. وتمكن الاستطلاع الكمي من تطوير نظام لترتيب الظواهر حسب حجمها. إلا أن الاستطلاع النوعي تطرّق إلى عدد أكبر من الخصوصيات المتعلقة بالمساواة في التعليم. لهذا، يضم هذا الجزء نقاشاتٍ عن التعليم بشكل عام. وأفضى الاستطلاع النوعي حول حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات إلى نتائج دقيقة جداً، وسنستعرضها لأنها تظهر انحرافاً ملحوظاً عن نتائج الاستطلاع الكمي. هنا أيضاً تشير الدراسة إلى وجود حاجة لجعل الأبحاث المستقبلية أكثر دقة، لتتمكن من تفسير فشل المؤشرات الكمية في فهم بعض الظواهر بعمق.

وتشير نتائج الاستطلاع إلى دور القوانين والطريقة التي تطبق فيها القوانين لا سيما تلك تساهم في حرمان نساء كثيرات من حقّهن في التملّك. إذ من المعروف أن قوانين الميراث -الدينية والمدنية- تمنح المرأة حصة أقل من الرجل. وفي العديد من قضايا الميراث، تحصل المرأة على نصف حصة نظيرها الرجل (لكن هذا لا ينطبق على جميع الديانات أو جميع أنواع الممتلكات). ولكن النظر إلى انحياز القانون وحده لا يُوضّح الصورة بأكملها؛ فالعادات والتقاليد تلعب دوراً في زيادة حرمان النساء. ووضحت نساء عبر الجغرافيات أن العادات والتقاليد أعاقت النساء عن حصولهن على الحصص المشروعة لهن بموجب القانون. وبينت النتائج أن البنات اضطررن إلى التنازل عن ممتلكاتهن لصالح إخوتهنّ، وذلك للحفاظ على رأس مال العائلة وأيضاً لتوفير الدعم للأخ بصفته مُعيل الأسرة. وغالباً ما تنشأ النساء في بيئة تؤمن بأن الرجال هم الأقدر على إدارة الممتلكات والميراث للمحافظة على ممتلكات العائلة.

مُعظم النساء لا تلجأن إلى النظام القضائي الرسمي لتحصيل حقوقهنّ في الإسكان والأراضي والممتلكات، وذلك بسبب

الوصمة السلبية التي يكرسها المجتمع حول حل المسائل بهذه الطريقة، كما وعبّرت العديد من المجيبات عن قلقهنّ حيال إغضاب إخوتهنّ (وأمّهاتهمّ وفي بعض الأحيان). وفي الكثير من الحالات، لا تشعر النساء بأن الميراث من حقّهن أساساً. كما تتعرض النساء في بعض الحالات إلى اعتداءات لفظية وجسدية في حال لجوئهن إلى القضاء. أما في حالاتٍ أُخرى، فتُجبَر النساء من قبل عائلاتهن على بيع ممتلكاتهنّ بأسعار رمزية لأقاربهن الذكور، وهذه الظاهرة شائعة جداً في درعا وديرالزور. وفي حالات ثانية، تقوم العائلة بإجبار النساء على بيع ممتلكاتهن، ولكن بسعر السوق، وهو ما يحصل في حماة. وربما تلعب العادات والتقاليد دوراً أكبر من الدور الذي تلعبه نصوص القوانين المنحازة فيما يتعلق بحرمان المرأة من حقوقها في الإسكان والأراضي والممتلكات.

وأظهرت البيانات النوعية والكمية أن عدداً كبيراً من النساء قد لا يرثن شيئاً عن آبائهنّ أو أزواجهنّ، ولا حتى الميراث المنصوص عليه بالقانون. وقد شوهدت هذه الظاهرة عبر البلاد، بأشكال مختلفة وعبر المجتمعات والطوائف. ويبدو أن الانحياز الاجتماعي لم يتأثر بعد بالقوانين الجديدة، فهو موجود في المناطق الأقل انحيازاً كما في المناطق ذات القوانين المُنحازة. وجرى تغيير القوانين من قبل السلطات المحلية في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، ولكن لا يزال هناك دليل قوي على حرمان النساء من حقوقهن في الميراث في بعض المناطق (الحسكة والرقة). فقد أشارت العديد من المجيبات في مناطق مختلفة من الحسكة إلى شيوع هذه الممارسات، بالرغم من تداول فكرة أن النساء يمكنهن تحصيل حقوقهن عند اللجوء إلى المحاكم. أما في المناطق الخاضعة إلى سيطرة الحكومة، فهناك بؤر جغرافية حيث تهدد العادات والتقاليد حقوق النساء في الإسكان والأراضي والممتلكات، وخصوصاً في المحافظات الجنوبية: درعا والقنيطرة والسويداء.

أما فيما يتعلق بإدارة الممتلكات، وهي مسألة أخرى للدراسة، فإن هناك نسبة كبيرة من الحالات التي ترث فيها المرأة أملاكاً لتتم إدارتها بالنيابة عنها من قبل أحد الأقارب، وهذه الظاهرة منتشرة في ديرالزور وحلب. ولم يكن هناك سوى حالات قليلة حيث تدير المرأة الأملاك التي ورثتها بنفسها؛ وهذا شائع في إدلب بحسب ما قالته بعض المجيبات. ولوحظ في

بعض المناطق أن أداء الأقليات على هذا الصعيد أفضل بقليل من المتوسط عبر البلاد. وكانت حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات أكثر تهميشاً في درعا واللاذقية والرقة والحسكة والسويداء. لوحظ في هذه المناطق ضغوطاً اجتماعية كبيرة لمنع النساء من التحكم بالملكيات.

أما في المناطق التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، فإن عدم توافر الدوائر الرسمية يؤثر في قدرة النساء على الحصول على الأوراق الثبوتية. ويُعتبر الحال أفضل من هذه الناحية في المناطق التابعة للحكومة السورية. ومن المثير للاهتمام أن النساء في المناطق الريفية أشرن إلى سهولة الحصول على الوثائق. إلا أن هذه النتائج تحتاج المزيد من التدقيق، لأن النساء في المناطق الريفية غالباً ما يخضعن إلى قيود اجتماعية تحرمهنّ حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات من الأساس. وفي معظم الأحيان، فإن المؤشر الإيجابي دليل على أنه لا ينطبق سوى على طبقة تتمتع بامتيازات ضمن بيئة مُحافظة بطبعها.

من الضروري الإلمام بمحدودية حقوق الميراث لفهم الحرمان الاقتصادي الذي تعيشه النساء عموماً. ويُظهر تحليل النتائج روابط وثيقة بين قدرة المرأة على تحصيل حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات واحتمالية تحصيلها المزيد من الحقوق. فالمرأة التي تكون صاحبة أملاك مُستقلة مخوّلة للحصول على القروض المالية والعقارية، ما سيجعلها قادرة على تحقيق الإنصاف لنفسها وصولاً إلى بيع أملاكها في الأوقات العصيبة. وتشكّل حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات حجر الأساس لمُختلف النشاطات الاقتصادية، كما أنها خطوة أولى نحو استقلالية المرأة.

المؤشرات الكمية للإنصاف في التعليم أظهرت تباينات أقل عبر المناطق. وأشارت المجيبات إلى أن الفجوة في الوصول إلى التعليم كانت منخفضة جداً بين الصبيان والبنات. وفيما نعلم من نتائج الاستبيان النوعي ومن مصادر أخرى أن هذه النتائج قد لا تكون دقيقة، يبقى من المهم إجراء المزيد من البحث والتحليل لاستكشاف سبب الحصول على إجابات مختلفة جداً عند سؤال المجيبات. قد يتطلب هذا إضافة أسئلة في الاستبيانات المستقبلية للتحقق من المعلومات والحصول على تقييم أدق. محور التعليم يظهر جوانب أكثر حول هذا الموضوع، وقد قدّم شرح أعمّ لحالة تعليم المرأة في القسم المتعلق بمحور التعليم أدناه.

6.5.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011

إن مُراجعة الإنصاف في التعليم مشروحة بالتفصيل تحت البند المعني بمحور التعليم أدناه. أما هذا الجزء فسيتناول موضوعاً ثانياً يُعتبر مقياساً للمساواة والإنصاف، وهو الإنصاف في حماية حقوق النساء والرجال فيما يتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات.

من الناحية الدستورية والقانونية، فإن الرجال والنساء لديهم حقوق متساوية فيما يتعلق بأملاكهم. ولكن المادة الثالثة من الدستور السوري تنص على اعتماد الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع، الأمر الذي جرى تفسيره في التشريعات اللاحقة بشكل يقلل من فرص تساوي الميراث بين النساء والرجال. وغالباً ما حرم القانون النساء من الوكالة اللازمة لإدارة ممتلكاتهن والاستفادة من عائداتها، كما أن هناك الكثير من العقبات والتعقيدات القانونية التي تحول دون وصول المرأة إلى الاقتصاد والحياة العامة في معظم الأحيان (كما هو موضع أدناه في المحور القانوني). إن تفسيرات الشريعة الإسلامية في سوريا والكثير من البلاد تُفرّق بين مُختلف أنواع الممتلكات وتضع محظوراتٍ مختلفة للورثة وتناقل الملكية. وأكثر أنواع الممتلكات انتشاراً في المدن هي الممتلكات الرسمية الحرة؛ ويتيح القانون أن يرث الرجل ضعف حصة المرأة منها. إلا أن القانون يفرض شروطاً مختلفة فيما يخص أنواع أُخرى من الملكية، كحقوق الانتفاع. وأكثر الأملاك انتشاراً في المناطق الريفية هي الأراضي الأميرية، حيث يمكن لصاحب الملكية توريث حق الانتفاع؛ وتتساوى في هذه الحالة حصة المرأة بحصة الرجل بموجب القانون. وهناك أكثر من عشرين نوعاً من الممتلكات، لكل منها معاملة قانونية خاصة.[34] وتختلف قوانين الميراث نسبياً عبر مجتمعات الأقليات الدينية في سوريا.

[34] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المنطقة العربية، 2018. "المرأة والأرض في العالم الإسلامي: مسارات لزيادة فرص الوصول إلى الأراضي من أجل تحقيق التنمية والسلام وحقوق الإنسان". نيروبي: الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

يجب أن ترث المرأة حُصة بمعدل 35-45 ٪ من جميع أنواع الممتلكات. ولكن حصة المرأة في الواقع أقل من 5٪ بحسب الخطة الخمسية العاشرة، والتي كان أحد أهدافها تدارك غياب العدالة والمساواة.[35] وتواجه النساء العديد من العقبات الاجتماعية والقانونية التي تحول دون تحصيل حقوقهن في الملكية (وهي أصلاً بعيدة عن كونها مثالية، حتى بموجب القانون). وعادةً ما تُنصح النساء بالعدول عن المُطالبة بحقّهن من الميراث، وذلك بتأثير من العائلة أو المجتمع. إضافةً إلى ذلك، غالباً ما يتم تشجيع النساء على التنحي عن إدارة ممتلكاتهن بأنفسهن عندما يكنّ مخوّلاتٍ بذلك؛ ليقوم الزوج أو الأخ بدور الوصي على الممتلكات نيابةً عنهنّ. وقلّما تُقبِل المرأة على تسجيل الممتلكات الجديدة باسمها، ما يُضعف مطالبها بالميراث في حال الطلاق. ولا يُسمح للمرأة أن تأخذ الوصاية على أبنائها القُصّر في حال وفاة الأب؛ ولهذا، تُحوّل إدارة الميراث إلى أقارب أبعد قد لا يراعون مصالح المرأة.[36]

6.5.2 نتائج الاستطلاع الكمي

جرى تقييم محورين ثانويين ضمن محور الإنصاف والمساواة: التعليم وحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات. ولوحظ على صعيد التعليم أن البنات والأولاد كانوا متساوين من حيث مدى سهولة أو صعوبة وصولهم إلى المدارس عبر البلاد. فحصول البنات والأولاد على فرص تعليم في المدارس كان سهلاً بعض الشيء، وبمعدل 4.1. إلا أن هناك فروقات جديرة بالذكر عندما يُنظر إلى كل محافظة على حدة؛ ففي القنيطرة على سبيل المثال، يقف معدل سهولة الوصول إلى المدارس بالنسبة إلى البنات عند 3.3 بينما يبلغ 4.0 بالنسبة إلى الأولاد[37]. أما في الرقة، فيواجه الأطفال من كلا الجنسين صعوبات في الحصول على التعليم، ولكن البنات يملكن فرصاً أفضل، بتقييم 2.7، مقارنةً بصعوبة أكبر يواجهها الأولاد، عند 2.2. ويبدو أن محافظتي درعا وطرطوس

[35] http://picc.gov.sy/site/arabic/index.php?node=55148&cat=14869& آخر زيارة 24 نيسان 2021

[36] المجتمع الدولي للمساعدة القانونية، 2017

[37] من 5 إلى 1: سهل جداً - سهل نوعاً ما - ليس سهلاً ولا صعباً - صعب نوعاً ما - صعب جداً

هما الأفضل أداءً على صعيد سهولة حصول البنات والأولاد على فرص تعليم في المدارس.

شكل 15: خارطة نتائج محور الإنصاف والمساواة حسب المحافظة

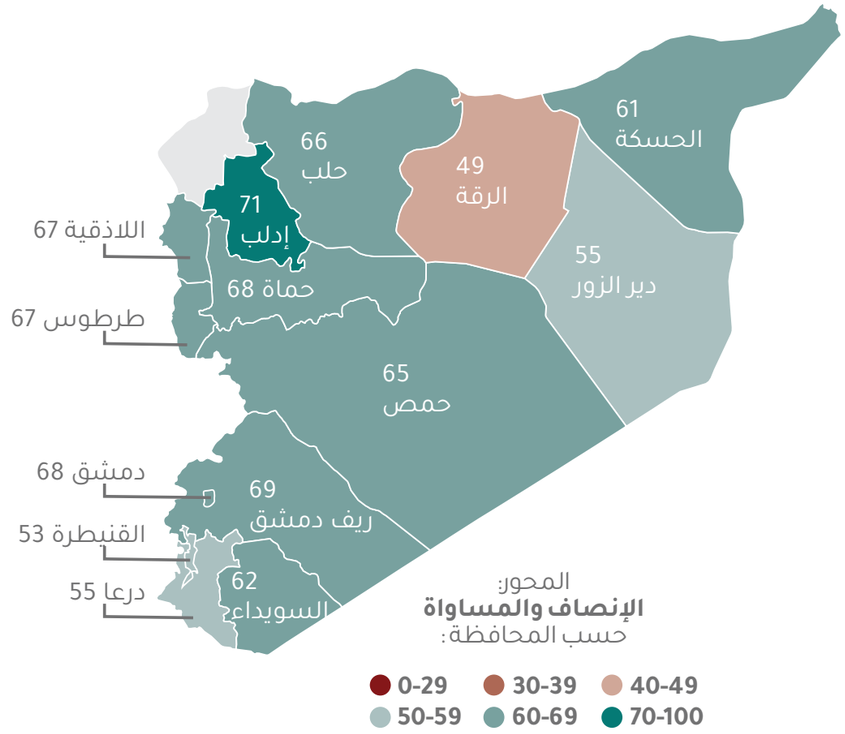

بحسب المُجيبات، فإن مُعظم العائلات تُرسل أبناءها إلى المدارس، وذلك بمعدل 4.2 للبنات و4.3 للأولاد[38]. وسُجّلت أكبر فجوة بين الجنسين على صعيد التعليم في محافظة درعا، حيث بلغ معدل الحصول على فرص 3.5 للبنات و4.0 للأولاد. أما في المُحافظات الجنوبية، ونظراً إلى الضائقة المادية وغيرها من الأسباب، فكان من المتوقع أن تذهب البنات إلى العمل لدعم الأسرة مادياً. وكان من الشائع أن تتزوجن مبكراً إن لم تعملن. والعديد من العائلات في هذه المناطق لا تُقدّر قيمة تعليم الفتيات. وسُجلت أقل معدلات لذهاب الأطفال إلى المدارس في الرقة، عند 3.1 للبنات و3.3 للأولاد. بينما سُجّلت أعلى معدلات للتعليم في طرطوس، عند 4.9 للبنات و4.8 للأولاد. وبنظر المُجيبات اللواتي شاركن في الاستطلاع، فإن احتمالية أن

[38] من 5 إلى 1: جميع العائلات - معظم العائلات - بعض العائلات - بضع عائلات - ولا عائلة

ترسل العائلة أبناءها إلى المدرسة لم تتأثر بحالة النزوح أو بالوضع الاقتصادي للأحياء السكنية، طالما أن المدارس متوفرة.

شكل 16: خارطة نتائج المحور الثانوي الخاص بالإنصاف في التعليم حسب المحافظة

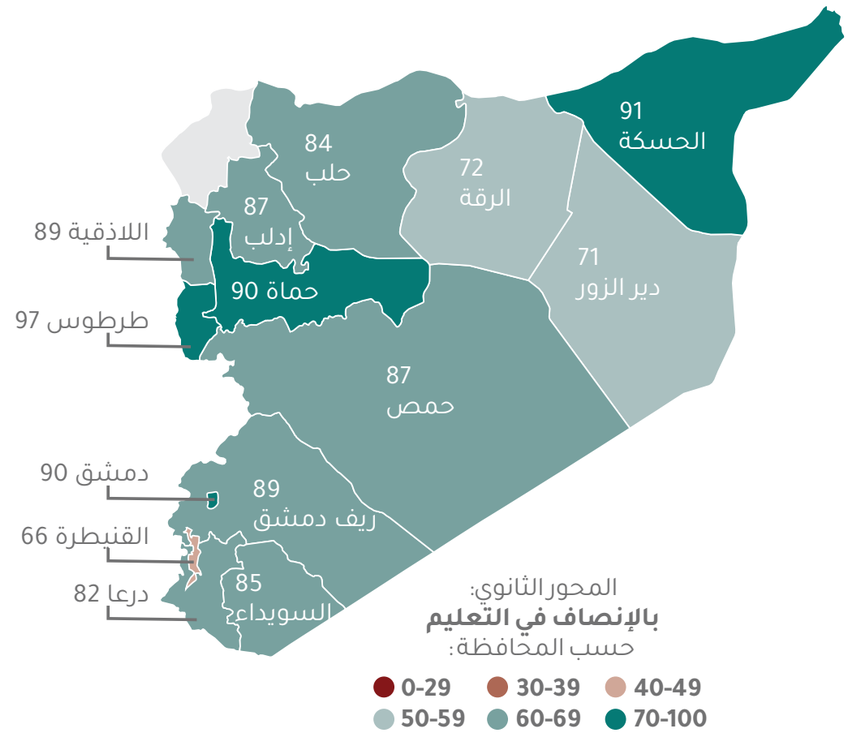

شكل 17: مدى سهولة أو صعوبة وصول البنات إلى المدارس مقارنةً بالأولاد

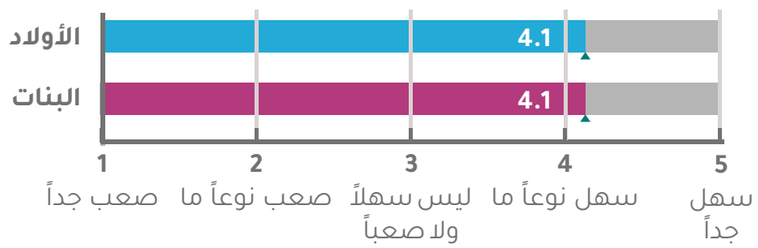

وعلى عكس التعليم، فإن مؤشرات الإنصاف والمساواة مثيرة للقلق على صعيد حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات في البلاد. وطُلب من النساء المشاركات في الاستطلاع الإجابة على سؤال مُركّب يستفسر عن مدى شيوع خمس حالات مُختلفة متعلقة بحصول المرأة على حصتها من الميراث

حسب القانون. في 25٪ من المرات، لا تحصل المرأة على حصتها من الميراث لأن العائلة تستولي على الممتلكات وتسلبها إياها حتى عندما تكون من حقّها بموجب القانون. وهذه الحالة منشرة بشكل خاص في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا (الحسكة والرقة) كما في المحافظات الجنوبية كدرعا والقنيطرة والسويداء. وفي 17٪ من الحالات تُجبر المرأة من قبل عائلتها على بيع ممتلكاتها بسعر رمزي؛ ومن الدارج أن يحصل هذا في درعا ودير الزور أكثر من غيرهما من المناطق. هناك 15٪ من الحالات الأخرى حيث تقوم العائلة بإجبار المرأة على بيع ممتلكاتها ولكن بسعر السوق؛ وهذا التصرف شائع في حماة، ويحصل في 22٪ من الحالات هناك.

شكل 18: خارطة نتائج المحور الثانوي الخاص بالإنصاف في حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات حسب المحافظة

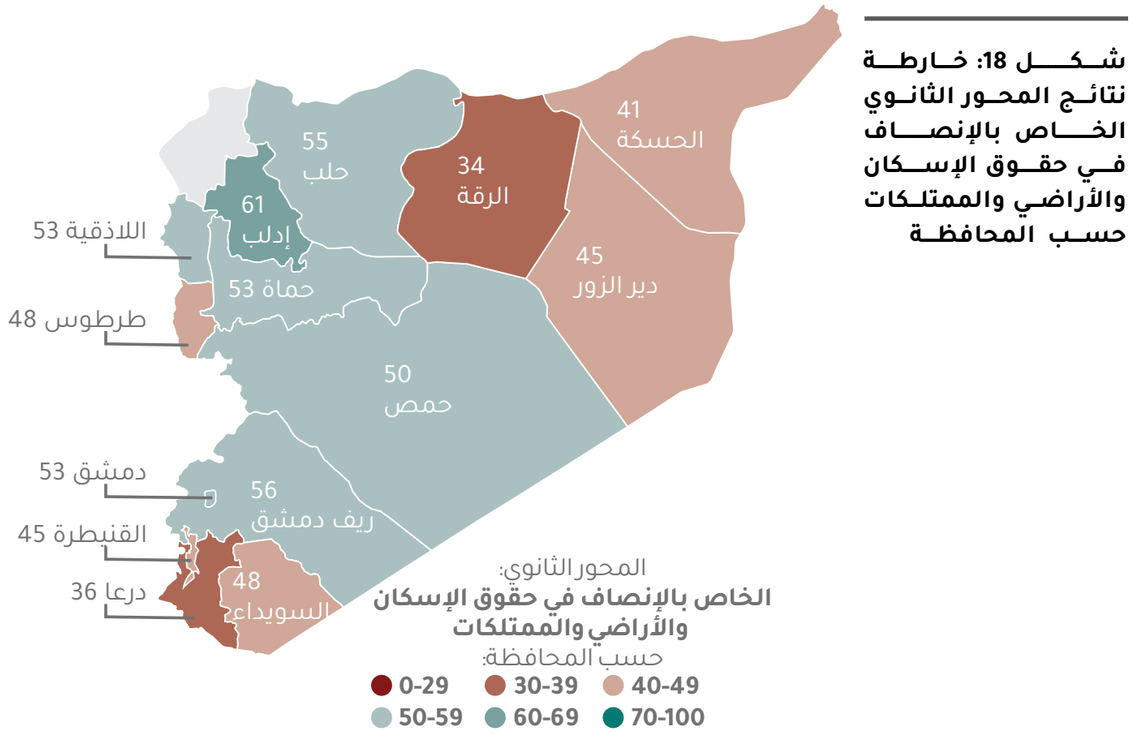

بالمقابل، في 22٪ من المرات، ترث المرأة حصتها من الممتلكات ليتم إدارتها من قبل أحد الأقارب؛ وهذه الحالة أكثر شيوعاً في محافظتي دير الزور وحلب. وفي 21٪ من المرات فقط، تدير المرأة بنفسها الممتلكات التي ورثتها، وهذا أكثر حدوثاً في إدلب. ولكن الاستطلاع النوعي فنّد هذه النتائج، حيث أشارت النساء اللواتي يأخذن حقهن من الميراث أنهن قد يُدِرن ممتلكاتهنّ بالفعل، بينما لم تعرف العديد من المُجيبات أن النساء لهنّ حقّ في الميراث أساساً.

وجرى استخدام نتائج الحالات المُختلفة لإيجاد مؤشر مركب يدل على حقوق المرأة في ميراث الممتلكات على مقياس متدرج من 1 إلى 5. وبلغ المتوسط العام في سوريا 3.0. وكانت الأحوال أفضل من غيرها في إدلب وريف دمشق، حيث سجلت معدلات 3.5 و3.3 على التوالي. وكانت أقل المعدلات في درعا واللاذقية والرقة والحسكة والسويداء.

وفما يتعلق بوثائق الإسكان والأراضي والممتلكات، تبيّن أن بعض النساء لديهنّ أوراق مسجلة بأسمائهن لإثبات ملكيتهنّ للعقار، وذلك بمعدل 3.0[39]. وسُجّلت أعلى نسب في إدلب وريف دمشق عند 3.7 و3.5 على التوالي، بينما سجلت أقلها في الحسكة والرقة عند 2.4، وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم توافر الدوائر الحكومية المعنية بتسجيل الأراضي.

ويبدو أن النساء في الأرياف لديهنّ عدد أكبر من أوراق إثبات الملكية، وذلك بتقييم 3.3، مقارنةً مع 2.9 في المدن. هذه المؤشرات تُناقض بعض المفاهيم التي توصل إليها الاستطلاع النوعي. فكون المرأة حائزة على أوراق توثّق ملكيتها لا يعني بالضرورة أنها حرة في التصرف بأملاكها. بالإضافة إلى ذلك، صحيح أن احتمالية وجود الوثائق قد تكون أعلى عند الفئة الصغيرة من النساء اللواتي لديهنّ أملاك، إلا أن التوثيق قد لا يكون أولوية بالنسبة إلى المحرومات من حقّهن في التملك أساساً. كما أن مجرد وجود

[39] من 5 إلى 1: جميع النساء - معظم النساء - بعض النساء - قلة من النساء - لا نساء

وثائـق تثبـت ملكيـة المـرأة لشـيء مـا ليـس دليـلاً علـى نيلهـا حصّتهـا العادلـة مـن الميـراث.

شـكـــل 19: طـــرق حصـــول النســـاء علـى الممتلـكات المتوارثـة بموجـب القانـون

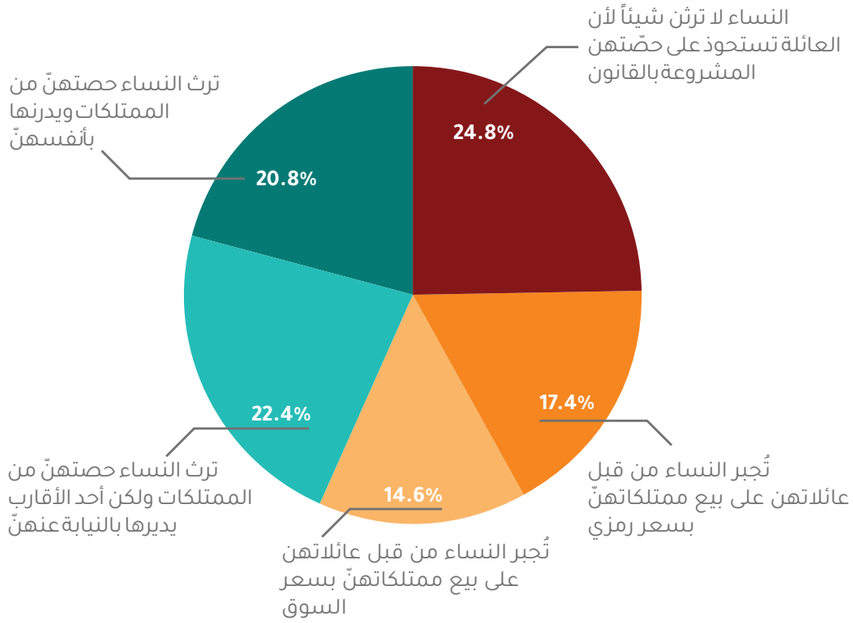

ويمكـن ملاحظـة التمييـز ضـد النسـاء بشـكل أوضـح فـي حـال غيـاب رجـال العائلـة. وليـس هنـاك سـوى حـالات قليلـة يكـون فيهـا عقـد الإيجـار باسـم إحـدى نسـاء العائلـة، وذلـك بمعـدل 3.3[40]. وهـذه الممارسـة شـائعة فـي السـويداء، عنـد 3.8، وأقـل شـيوعاً فـي الرقـة، عنـد 2.1. كمـا أنـه مـن الـدارج إيجـاد هـذه الظاهـرة فـي المناطـق الريفيـة، بمعـدل 3.7، كمـا فـي المناطـق ذات الأوضـاع الاقتصاديـة الصعبـة، كذلـك عنـد 3.7. ولكـن إبـرام العقـد مـن قبـل المـرأة لا يعنـي أن هنالـك عقـداً مكتوبـاً فعـلاً؛ فكثيـر مـن الترتيبـات مـن هـذا النـوع تكـون شـفهية، مـا يعنـي أن موقـف المـرأة يظـل ضعيفـاً.

وفـي أغلـب الأحيـان، لا تلجـأ النسـاء إلـى النظـام القضائـي الرسـمي فـي الحـالات التـي تسـتدعي ذلـك، كالخـلاف حـول الميـراث، وينعكـس هـذا بتقييـم 2.9[41]. وقـد سُـجّلت أقـل احتماليـة للجـوء المـرأة إلـى القضـاء فـي الرقـة وديـر الـزور والحسـكة.

[40] مـن 5 إلـى 1: دائمـا - غالبـاً - بعـض الأحيـان - نـادراً - أبـداً

[38] مـن 5 إلـى 1: دائمـا - غالبـاً - بعـض الأحيـان - نـادراً - أبـداً

ولـم تظهـر سـوى روابـط خفيفـة بيـن المؤشـرات الكميـة المرتبطـة بالإسـكان والأراضـي والممتلـكات، سـواء ضمنيـاً فـي نطـاق هـذا المحـور، أو حتـى مـع باقـي المحـاور. مـن حيـث المبـدأ، يتبـع كل مؤشـر فرضيـة معينـة متعلقـة بالظـروف المحليـة، ولـم تظهـر أي أنمـاط واضحـة لتفسـر توزيـع حقـوق الإسـكان والأراضـي والممتلـكات. وهـذا يفتـح مجـالاً للمزيـد مـن البحـث فـي المسـتقبل لفهـم نظـرة المجتمعـات المحليـة إلـى مسـألة الممتلـكات وكيفيـة التعامـل معهـا، وقـد يكـون مـن الأفضـل اللجـوء إلـى بحـث أنثروبولوجـي لهـذه الغايـة.

6.5.3 نتائج الاستطلاع النوعي

إن المسـاواة علـى صعيـد التعليـم موضحـة أكثـر فـي القسـم المعنـي بمحـور التعليـم. أمـا هـذا الجـزء فسـيركز علـى المسـاواة فـي تحصيـل حقـوق الإسـكان والأراضـي والممتلـكات.

الميراث

فـي الاسـتطلاع النوعـي، طُلـب مـن المُجيبـات التفكيـر فـي نفـس الحـالات التـي عُرضـت عليهـنّ فـي الاسـتطلاع الكمـي، ولكـن مـع التمعّـن بهـا أكثـر وذكـر بعـض الأمثلـة والملاحظـات الشـخصية. وغالبـاً مـا أشـارت المُجيبـات هنـا إلـى روابـط مباشـرة تتعلـق بالعـادات والتقاليـد (بخـلاف نتائـج الاسـتطلاع الكمـي). ومـن ضمـن الحـالات التـي طُلـب مـن المجيبـات وصفهـا هـي الآتيـة:

فـي حـال وفـاة أحـد الأبويـن (وخصوصـاً الأب): قالـت معظـم المجيبـات إن الفتيات/النسـاء لا يرثـن أبويهـنّ بحسـب العـادات والتقاليـد، ولا يشـعرن أن الميـراث مـن حقّهـنّ أساسـاً لعـدّة أسـباب. وأشـارت المجيبـات عبـر البـلاد إلـى أمثلـة متشـابهة:

- تُحافـظ النسـاء علـى وحـدة العائلـة بحفاظهـنّ علـى وحـدة الإرث. وتكـون هـذه هـي الرغبـة شـعوراً طوعيـاً للنسـاء فـي بعـض الحـالات، إلا أنهـن يخضعـن إلـى ضغـوط مجتمعيـة كبيـرة لتحقيـق

ذلك في حالات أخرى. في بعض الأحيان، يرفض الرجال أن ترث الزوجة عائلتها، وإن لم يرفضوا بالمطلق فإنهم يرفضون أن تستعمل المرأة ورثتها للمساهمة في تغطية مصاريف العائلة، ويفضلون أن تستعملها لنفقتها الشخصية. بالمقابل، تحدثت المجيبات عن الكثير من الحالات التي أُجبرت فيها الفتيات/النساء في بيع حصتهن من الميراث لإخوتهنّ بسعر السوق أو بسعر رمزي. ومن الملفت للانتباه أن السعر الرمزي يكون أحياناً أعلى من سعر السوق.

- الأخ هو معيل الأسرة وتقع على عاتقه مسؤوليات أكبر. وصرحت الكثير من المجيبات أن «الرجال يتحملون أعباء حياتية أكبر». وقد تكرّست هذه الفكرة في عقول البنات بفعل الأمهات وليس فقط الأقارب الذكور.
- العائلة لا تريد تقسيم ممتلكاتها وترفض مشاركتها مع رجال غرباء (أزواج البنات).
- معظم النساء/البنات لم يكنّ على دراية بحقّهن في الميراث أساساً. وتفاجأت البعض بالسؤال، بينما قالت أُخريات إن «النساء لا ترثن شيئاً طبعاً» وإن «الميراث هو حق الأخ» و «اخترت أن أعطي حصتي من الميراث لأخي»، إلخ. وهذه الآراء الذكورية حول الميراث تناقض النتائج الكمية، وخصوصاً تلك التي تدل على مستوى عالٍ من المساواة كما في إدلب. ويرجح أن يكون تفسير ذلك هو أن النساء اللواتي تتمتعن ببعض الميزات هم فقط من لديهن القدرة على اتخاذ قرارات متعلقة بالممتلكات وإدارتها. وهناك حاجة إلى دراسة أدق لفهم الرابط بين دراية المرأة بحقوقها واحتمالية كسبها لهذه الحقوق.
- النساء لا يملكن ما يلزم من الوقت والمهارات لإدارة الممتلكات. استشهدت المجيبات بقصص عن نساء سمحن لإخوتهن بإدارة ممتلكاتهن مقابل انتفاعهنّ بحصة من العائدات والأرباح. ولم تكن

هذه الحالات شائعة، وغالباً ما كان الدخل المذكور لا يتناسب مع طبيعة الممتلكات المُشار إليها. وقد لجأت النساء في بعض الحالات إلى الزوج بدلاً من الأخ لإدارة ممتلكاتهنّ.

- في بعض المجتمعات الريفية، يمكن للمرأة أن ترث المنزل بينما يرث الرجل الأراضي وغيرها من الممتلكات الإنتاجية.
- في بعض الحالات، ترث النساء حصة من حقوق الانتفاع حتى عندما تكون الممتلكات مسجلة باسم الأخ، كما يحصل في اللاذقية.

في حال وفاة الزوج: قالت معظم المجيبات إن هناك عدد من الحالات التي يُطلب فيها من المرأة إخلاء المنزل بعد وفاة زوجها، خصوصاً إن لم يكن لديها أطفال، أو إن كان لديها بنات فقط (إذ أن وجود ولد صغير قد يحمي النساء ويضمن لهن البقاء في المنزل، بينما إن لم يكن لديهن أطفال أو إن كان لديها بنات فذلك يزيد من احتمالية طردها). وتقل احتمالية حصول المرأة على حصتها من الميراث أو بقائها في المنزل إذا كانت هي الزوجة الثانية. وأشارت المجيبات إلى العديد من الحالات حيث تشردت النساء في الشوارع أو ذهبن إلى ملاجئ النازحين مع أنهن لم يكن نازحات. إلا أن النساء في بعض الحالات كن يذهبن إلى بيوت عائلاتهن طوعاً، لأن «سكن المرأة وحدها عيب» كما قالت إحدى المجيبات.

في حال الطلاق: على النساء مغادرة المنزل حتى لو استثمرن فيه لسنوات. وإذا كانت المرأة المطلقة يافعة فمن المرجح أن تُجبر على الانتقال للعيش مع أهلها، حفاظاً على شرف العائلة. في بعض الحالات، تُطرد المرأة من بيتها إذا اختفى زوجها، أو إذا كان مطلوباً بسبب آرائه السياسية. أما في المناطق التابعة للحكومة السورية، وبالإضافة إلى إجبار النساء على مغادرة بيوت أزواجهنّ، فقد جرى حرمانهنّ من «البطاقة الذكية» ما أفقدهن القدرة

على شراء البضائع المدعومة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وغالباً ما اضطرت المرأة للتنازل عن ممتلكاتها في حال طلبت الطلاق من زوجها، ليوافق لها على طلبها. ولم تسجل سوى حالات قليلة حيث بقيت النساء في بيوتهن في حال وفاة الزوج أو حدوث الطلاق.

القدرة على الوصول إلى قنوات القانون والوساطة (الرسمية وغير الرسمية)

معظم النساء عبر البلاد لا تلجأن إلى النظام القضائي الرسمي لفضّ النزاعات حول الميراث، وذلك بدافع الحفاظ على سمعة العائلة وعدم استفزاز إخوتهنّ، أو أمهاتهنّ، بينما تشعر النساء في الكثير من الحالات أن الميراث ليس من حقّهنّ أساساً. وعادةً ما تلجأ النساء إلى أمهاتهنّ في المقام الأول، ثم يلجأن إلى أحد كبار الأقارب كوسيط، وإن لم يُثمر ذلك فيلجأن إلى قنوات وساطة غير رسمية كالكنائس ورجال الدين ومجالس الأقليات ولجان التحكيم المحلية و/أو أحد الشخصيات العامة الموثوقة. أما التحكيم بالتراضي، فيُعتبر نادر الحدوث، ولكن بعض المجيبات أشرن إلى حالاتٍ تستعين فيها المرأة بمحكّم خارجي (أحد كبار العائلة أو المجتمع) لحلّ المشكلة.

وقالت معظم المجيبات إن النساء لا تلجأن إلى الشرطة أو المحكمة إلا في حالات نادرة جداً. وغالباً ما يكون اللجوء إلى وساطة النظام القضائي الرسمي متسماً بوصمة عار. وقالت النساء في بعض الحالات إنهن تعرّضن للاعتداءات اللفظية والجسدية بسبب لجوئهن للنظام القانوني.

6.6 الحقوق السياسية

«لا أريد أن أكون أضحوكة أمام الجميع»

إن محور الحقوق السياسية هو المحور الذي تظهر فيه أعلى درجات التمييز ضد النساء وحرمانهنّ من حقوقهنّ. هناك حالة عامة من عدم الثقة بالنظام السياسي في سوريا، لكن المساوئ أكبر بكثير للنساء من الرجال في هذا الإطار. وبينما تستطيع النساء الترشح للمناصب العامة والمشاركة في العملية السياسية، إلا أن هناك اعتقاد سائد بين المجيبات بأن العمل السياسي قذر وغير ملائم لانخراط النساء فيه عموماً. إن ترشّح النساء لمناصب سياسية أمر قليل الحدوث في معظم أرجاء البلاد، وقد أشار الاستطلاع إلى فجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات المحلية والبرلمانية. وبالكاد توجد أي إحصاءات حول مشاركة النساء في الانتخابات في سوريا. وأشارت نتائج الاستطلاع إلى أن النساء أقل إقبالاً من الرجال على التصويت بسبب عوامل اجتماعية وأمنية عديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء لا يحظين إلا بدرجة محدودة من التواصل مع السياسيين المحليين الذين يمثلون مناطقهنّ ومجتمعاتهنّ؛ أما الرجال فهم أقدر نسبياً على التواصل مع السياسيين لينقلوا إليهم هموماً مجتمعية. أما النساء، وفي الحالات النادرة التي يتواصلن فيها مع أحد السياسيين فإن ذلك يكون لاطلاعه على شأن خاص، كأن يكون ابنها موقوفاً أو مسجوناً أو مختفياً. عموماً، فإن هناك فروقات ملحوظة بين الجنسين فيما يتعلق بتحصيل الحقوق السياسية وممارستها في سوريا.

ويبدو أن هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية من جهة، وانتخاب النساء للمناصب العامة والفجوة بين الجنسين لدى الناخبين من جهة أخرى. كما يبدو أن فرص النساء في الوصول إلى مناصب سياسية تكون أعلى في المدن الكبيرة وفي المجتمعات ذات الدخل المتوسط أو المحدود. ومن بين التحديات التي تحول دون مشاركة النساء في السياسة هي وصمة العار المرتبطة بذلك، إضافةً إلى افتقار النساء إلى الخبرة اللازمة لهذا النوع من العمل. وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية، فقد كانت الفجوة بين الجنسين لدى الناخبين كبيرة في المناطق الريفية، بينما كان الفارق أقل في المناطق الصغيرة التي تتمتع بظروف اقتصادية جيدة، حيث زاد معدل مشاركة النساء. كما أن زعزعة الاستقرار الأمني في بعض المجتمعات جعلت الانخراط في السياسية غير محبذ للرجال والنساء على حد سواء، إلا أن النساء المرشحات للمناصب السياسية كنّ أكثر عرضة للتحرش الجنسي. وكانت الحقوق السياسية متدنية عموماً في جميع أرجاء سوريا، ولكن ممارسة هذه الحقوق المحدودة تختلف نسبياً من سياق إلى آخر.

إن القوانين المعمول بها في مناطق الإدارة الذاتية الكردية في شمال وشرق سوريا تقتضي بتشارك المناصب العامة بين الرجال والنساء، ولا بد أن تحظى النساء على 40٪ أو أكثر من المقاعد في كافة مجالس الحكم، الأمر الذي زاد من مشاركة النساء في العمل السياسي المحلي بنسبة ملحوظة. ولكن ليس في البيانات ما يشير إلى نوع السياسيات الانتخابية في تلك المناطق التي تتيح للنساء الفوز بالمناصب العامة والبقاء فيها. وبالرغم من مشاركة النساء بشكل كبير (كناخبات ومرشحات)، إلا أن هذه المناطق بحاجة إلى التقدم أكثر بعد فيما يتعلق بنظرة المجتمع إلى مشاركة النساء في السياسة. وبيّن الاستطلاع أن التمييز ضد النساء العاملات في السياسية أمر شائع في العديد من المجتمعات، وهناك تحيزات حول جدوى مشاركتهن بالأساس. وسيكون من المثير للاهتمام التعقيب على هذه النتائج بإجراء بحث إضافي لفهم نظام الكوتا النسائية وأثرها في تغيير الآراء السلبية حول مشاركة النساء في السياسة على المدى البعيد. كما أن النساء في هذه المناطق أكثر عرضة للتهديدات الأمنية على يد تنظيم الدولة الإسلامية

وخلاياها النائمة التي تستهدف النساء العاملات في السياسية على وجه الخصوص. بالمقابل، أشارت المجيبات في هذه المناطق إلى درجة عالية من استجابة السياسيين لشكاويهنّ.

أما في مناطق الحكومة السورية والمجموعات المتمردة المدعومة من تركيا، فقلّت فرص النساء في الوصول إلى المناصب العامة. ولطالما كانت احتمالية انتخاب النساء ضعيفة في مناطق الحكومة، ولم تكن هناك أنماط واضحة في الانتخابات البرلمانية فيما يتعلق بالمساحة والصلاحيات المخصصة لمشاركة النساء في السياسية، حيث أظهرت المُحافظات المختلفة أنماط متضاربة.

وقد يكون من المفيد إجراء دراسة مستقبلية حول الاستراتيجيات الانتخابية التي أعدتها النساء الفائزات في الانتخابات، وذلك لأخذ دروس مستفادة من الحملات الانتخابية الناجحة. أما في مناطق هيئة تحرير الشام فأشارت النتائج إلى تساوي فرص النساء والرجال في الوصول إلى المناصب العامة، وهذا يُناقض ما نعرفه من معلومات عن هذه المنطقة، وربما يكون هذا دليلاً على محدودية الانتخابات التي تُقام هناك عادةً، والتي تكون غالباً انتخاباتٍ للنقابات ومجالس المجتمع المدني، وليس للمناصب الحكومية الرسمية. ويبدو أن فرص النساء في الفوز في الانتخابات على نطاق صغير قد زادت على مدار السنوات القليلة الأخيرة، بحسب ما أشارت بعض المقابلات.

6.6.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011

إن مشاركة النساء في الحياة السياسة لها تعقيداتها الخاصة، ومع ذلك، فلا يمكن النظر إليها بمعزل عن الحياة السياسية في سوريا عموماً. إن وصول النساء إلى المناصب العامة أخذ يزداد تدريجياً، وكان ذلك بدافع قرارات سياسية نابعة من مواقع سلطوية، وليس بسبب مطالبة القاعدة الشعبية النسوية بهذه الحقوق. وقد حصلت النساء على حق الانتخاب عام 1949، عقب أول انقلاب عسكري ما-بعد الاستقلال، والذي أطاح بالحكومة والبرلمان المنتخبين ديمقراطياً. وكان حق المرأة في التصويت حقاً مشروطاً، إذ لم يُعترف بحقّ الاقتراع العام إلا بعد قيام انقلاب عسكري آخر عام 1953. ودخلت النساء البرلمان لأول مرة بتعيين من القيادة العليا

لحكومة الجمهورية المتحدة التي جمعت سوريا ومصر عام 1958. وجرى تعيين النساء أيضاً في مجلس الأمة عام 1965 وفي مجلس الشعب عامي 1969 و1971.

بالتالي، استمرت زيادة عدد النساء في البرلمان حتى أصبحن يشكلن نسبة 12٪ تقريباً؛ إلا أن معظم النساء جرى انتخابهن ضمن قائمة حزب البعث والائتلاف الحاكم. وكان للمرشحات المستقلات فرص أضعف من نظرائهن الرجال بالفوز بالمقاعد المستقلة، والتي تشكل نسبة ضئيلة جداً من المقاعد إجمالاً.[42] ولم تترشح الكثير من النساء للانتخابات المحلية، وكانت أعلى نسبة فوز لهنّ تشكّل 9٪ من المقاعد وذلك في عام 2007.[43] وشكلت المرشحات نسبة 8٪ من إجمالي عدد المرشحين، إلا أنهنّ لم يكنّ موزعاتٍ بالتساوي عبر أرجاء البلاد.[44] ويعتبر تمثيل النساء ضعيفاً ضمن الناخبين، ولكن الإحصاءات حول فئات الناخبين في سوريا عشوائية وليست متوفرة لكل الدورات الانتخابية.[45] وقد زاد تعيين النساء في المناصب العامة في السنوات العشر الأخيرة التي سبقت عام 2011، حيث جرى تعيين أربع وزيرات عوضاً عن اثنتين، كما شغلت امرأة منصب نائب الرئيس وزاد تدريجياً عدد القاضيات والمسؤولات في المناصب العامة.[46] وانتشرت النساء في مختلف المجالات على الصعيد الوطني والمحلي وعلى مستوى الحكومة والنقابات العمالية التابعة لها. إضافةً إلى ذلك، فقد ترقّت النساء في المراتب والمناصب القيادية لحزب البعث. ولكن، وبحسب ما أفادت هؤلاء النساء في مقابلات أجريت معهن، فإن فوزهنّ في الانتخابات لم يكن يعني مشاركتهنّ في وضع سياسيات الحزب وتوجيه برنامجه.[47]

إن إصدار عام 1973 من الدستور السوري ساوى بين النساء والرجال من حيث حقوق المواطنة، وذلك بحسب المادة 25 وكما هو منصوص عليه في المادة 45، ما فاده أن الحكومة يجب أن توفر

[42] الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2007. "نحو التمكين السياسي للمرأة السورية." دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

[43] https://undocs.org/pdf?symbol=ar/CEDAW/C/SYR/2
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[44] الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2007.

[45] المرجع نفسه

[46] https://undocs.org/pdf?symbol=ar/CEDAW/C/SYR/2
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[47] الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2007.

للنساء الفرص التي تمكّنهنّ من «المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية». ولكن الشريعة الإسلامية بقيت هي المصدر الرئيسي للتشريع كما تنصّ المادة 3. وفي سياق تقاريرها حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أشارت الحكومة السورية في كثير من الأحيان إلى خصوصية الشريعة الإسلامية والعادات المجتمعية المستمدة منها، وكانت تستعمل هذه الحجة لتبرير تحفظاتها على العديد من بنود الاتفاقية. وكانت العديد من تحفظات الحكومة على الاتفاقية تؤثر على التمكين السياسي للمرأة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.[48]

[48] المرجع نفسه

6.6.2 نتائج الاستطلاع الكمي

بحسب المجيبات، فإن فرص النساء بأن يُنتخبن للمناصب العامة أقل من فرص الرجال، وذلك بتقييم بلغ -1.3 (على مقياس متدرج من +2 إلى -2)[49]. وكانت فرص النساء أقل بكثير في بعض المحافظات كدرعا وطرطوس وريف دمشق وحمص. أما في الحسكة فكانت فرص النساء أقرب ما يمكن لأن تكون متساوية مع الرجال، عند -0.4. ويبدو أن فرص النساء أقل عموماً في مناطق الحكومة المركزية ومناطق الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا (منطقة درع الفرات). ويبدو أن النساء يحظين بفرص انتخابية أعلى في المدن الكبيرة، خصوصاً في المجتمعات ذات الدخل المتوسط إلى المحدود. ولكن الاستطلاع لم يُبيّن أنواع المناصب العامة التي ترتفع فيها احتمالية فوز النساء. بينما كان الاستطلاع النوعي أكثر دقة، وأشار إلى ارتفاع احتمالية فوز النساء في المجلات الأقل أهمية، وليس في المناصب الكبيرة على صعيد صناعة القرار.

[49] من 2+ إلى 2-: لدى النساء فرص أعلى بكثير من الرجال - لدى النساء فرص أعلى بقليل من الرجال - لدى النساء والرجال الفرص نفسها - لدى الرجال فرص أعلى بقليل من النساء - لدى الرجال فرص أعلى بكثير من النساء

شكل 20: خارطة نتائج الحقوق السياسية حسب المحافظة

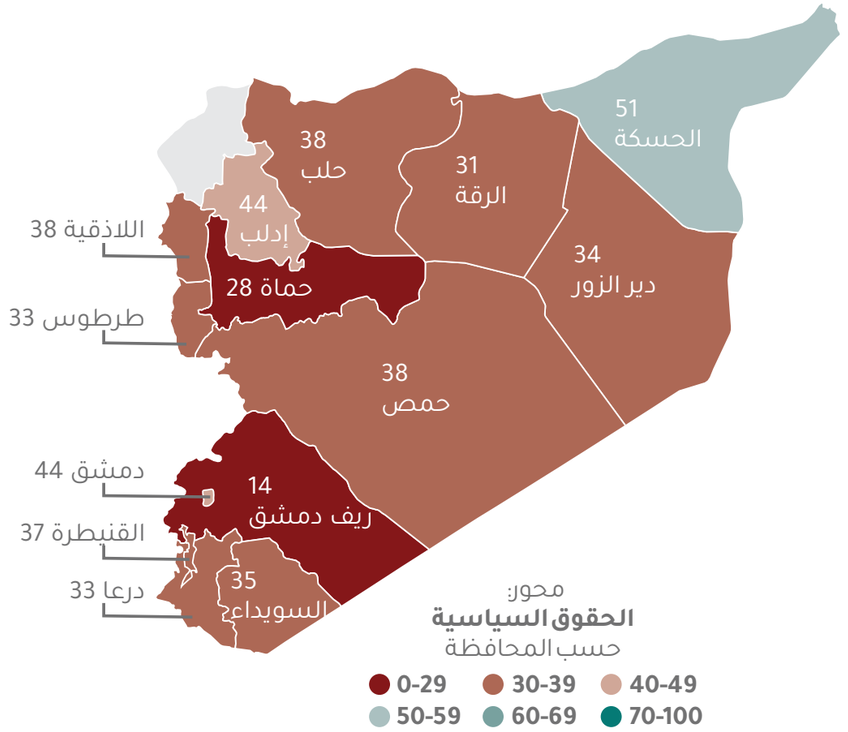

بينما يشارك معظم الرجال في التصويت في الانتخابات البرلمانية، بمعدل 3.9[50]، لا تشارك سوى بعض النساء، وذلك بمعدل 3.1. على هذا الصعيد، سُجّلت في دمشق أصغر فجوة بين الجنسين، عند 3.7 للرجال و3.4 للنساء، بينما سُجّل أكبر فارق في ريف دمشق، بين 3.6 للرجال و2.1 للنساء (وهو أقل معدل مشاركة على مستوى جميع المحافظات). كما كانت الفجوة بين الجنسين كبيرة في المناطق الريفية، عند 4.0 للرجال و3.0 للنساء. وفي المناطق التي تتمتع بأحوال اقتصادية جيدة، كان معدل تصويت الرجال 3.9 والنساء 3.5، أي أن المناطق المستقرة اقتصادياً تعلو فيها معدلات مشاركة النساء في الانتخابات، وتصغر فيها نسبياً الفجوة بين الجنسين.

[50] من 5 إلى 1: جميع النساء تصوتن - معظم النساء يصوتن - بعض النساء يصوتن - القليل من النساء يصوتن - لا تصوت أي من النساء

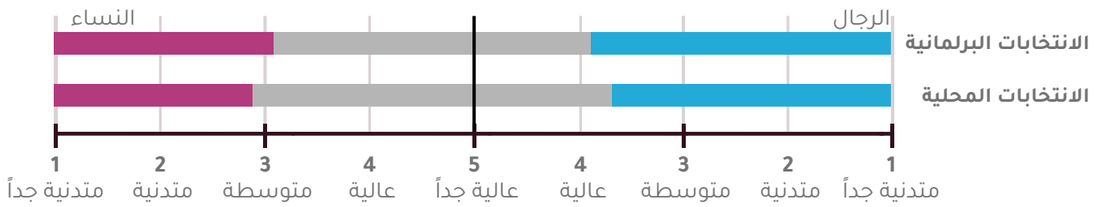

شكل 21: نسبة النساء والرجال الذين يصوتون في الانتخابات

في الانتخابات المحلية الأخيرة، كان معدلات التصويت عموماً أقل مقارنةً بالانتخابات البرلمانية، وذلك بمؤشر 3.7 للرجال و2.9 للنساء. وكانت أكبر فجوة بين الجنسين على صعيد الانتخاب في درعا، بين 4.0 للرجال و2.5 للنساء، وفي ريف دمشق، بين 3.5 للرجال 2.0 للنساء. أما الحسكة، فقد سجّلت أعلى نسب مشاركة في الانتخابات على مستوى المحافظة، وذلك عند 4.3 للرجال و3.5 للنساء. وبحسب المؤشرات، فمن الدارج أن تزداد مشاركة النساء والرجال في التصويت نسبياً كلما زادت مصداقية الانتخابات بنظر المجتمع المحلي. كما تشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة بين درجة إقبال الناخبين على الانتخابات البرلمانية ودرجة إقبالهم على الانتخابات المحلية؛ وكلما زادت نسبة النساء في الواحدة، من المرجح أن تزيد أيضاً في الأخرى. وهذا يدل على وجود رابط وثيق بين مصداقية العملية الانتخابية ومدى مشاركة النساء فيها.

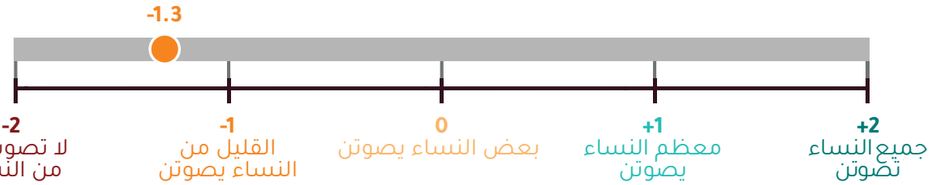

شكل 22: فرص النساء والرجال في أن يتم انتخابهم لمناصب عامة

كما أن الرجال أكثر إقبالاً من النساء على التواصل مع السياسيين المحليين لمشاركة مشاكل المجتمع، وذلك بمؤشر 3.3 للرجال[51] و2.2 للنساء. ولوحظت أكبر الفجوات بين الجنسين في ريف دمشق والرقة وحماة ودير الزور، وأصغرها في درعا. وسُجّلت في ريف دمشق والقنيطرة وطرطوس أقل درجات من إقبال النساء على التواصل مع السياسيين المحليين.

[51] من 5 إلى 1: عالية جداً - عالية - متوسطة - متدنية - متدنية جداً

6.6.3 نتائج الاستطلاع النوعي

في الاستطلاع النوعي، طُلب من المجيبات أن يسردن تفاصيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولذلك فإن النتائج تعكس آرائهنّ بدقّة. تواجه النساء ضغوطات مجتمعية هائلة تعيق مشاركتهنّ في السياسة، ولكن العوامل التي تحدد مشاركتهنّ في الشأن العام تتعلق أكثر بمصداقية العملية السياسية؛ فالعديد من النساء على استعداد لتخطي العقبات التي يضعها المجتمع، والخوض في التجربة السياسية إذا كانت شفافة وآمنة ومتاحة. وغالباً ما تقاطعت الإجابات على هذا المحور مع العادات والتقاليد والقواعد المجتمعية، بالإضافة إلى المفاهيم المختلفة حول الأمان.

القدرة على المشاركة في السياسية والوصول إلى مناصب سياسية

بحسب معظم المجيبات، فالتحديان الرئيسيان اللذان يحدان من قدرة النساء على الوصول إلى المناصب السياسية هما الوصمة التي يلصقها المجتمع بالمرأة التي تعمل في السياسة والوصمة المتعلقة بالعمل السياسي عموماً في سوريا. وذكرت العديد من المجيبات على وجه الخصوص أن المجتمع لا يحترم النساء العاملات في السياسة، كما أن المجتمع المحلي لا يحبّذ ولا يشجّع الطموحات السياسية للمرأة. كما علّقت بعض المجيبات أثناء المقابلات على جزئية عدم تمتع النساء بالخبرة والمؤهلات المطلوبة للعمل السياسي. وبينما أشارت بعض المجيبات إلى أن المشاركة في السياسة مُهينة وغير ملائمة للمرأة، فقد رأت الكثير من المجيبات أن النساء العاملات في السياسة سيكسبن المزيد من الاحترام كلما تحسّن مستوى التعليم والوعي الاجتماعي.

وتعتبر بعض المجيبات أنه لا يوجد شخصيات سياسية نسائية كافية لتكنّ قدوة ملهمة للنساء بالانضمام للعمل السياسي وتغيير نظرة المجتمع نحو عمل

المرأة في السياسة. وأشارت بعض المجيبات إلى أن النساء لا يشاركن في العمل السياسي لأنه غير مجدٍ باعتقادهنّ، إضافة لكونه قائماً على التحايل والخداع. كما ذكرت بضع المجيبات أن النساء يواجهن تحديات إضافية تحول دون وصولهنّ إلى المناصب السياسية، كعدم موافقة العائلة، والانشغال بالالتزامات العائلية، والعقبات الموجودة ضمن قانون الانتخاب نفسه. كما ذكرت المجيبات في بعض الحالات أن المجتمع ينظر إلى النساء على أنهنّ لا يستطعن إشغال مناصب عامة لأنهن يفتقرن إلى المعرفة والخبرة السياسية.

وأشارت بعض المجيبات إلى أن زعزعة الاستقرار الأمني تثني الرجال والنساء عن الانخراط في العمل السياسي، ولكن النساء تتأثرن بشكل أكبر كونهنّ أكثر عرضة للتحرش والاعتداء أو حتى الاغتيال. وقد ركّزت على هذه النقطة المُجيبات من مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، حيث نفّذ تنظيم الدولة الإسلامية هجماتٍ تستهدف السياسيّات. وقامت مُجيبات أُخريات بتسليط الضوء على التحديات المنبثقة عن نظام الانتخابات والأعباء المادية المرتبطة بالترشّح للمناصب العامة.

ولم توجد اختلافات تُذكر بين إجابات النساء في مناطق الحكومة وأولئك في مناطق المعارضة المدعومة من تركيا. ولكن باقي المناطق ظهرت فيها بعض الأنماط. إذ بيّنت المجيبات في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أن هناك تكافؤ بين النساء والرجال من حيث القدرة على الوصول إلى المناصب العامة وذلك بسبب وجود قانون محلّي يوجب تعيين نساء ورجال لتشارك المناصب الإدارية والسياسية؛ ولكن هذه المجتمعات لا تزال تلحظ تمييزاً ضد النساء العاملات في السياسة وانتقاداتٍ موجهة لهنّ. وقد يكون هذا دليلاً على أن قوانين الإدارة الذاتية، والتي تبدو تقدّمية من حيث الشكل، لا تعكس بالضرورة توجهات المجتمعات في مناطقها. وأشارت النساء في مناطق هيئة تحرير الشام إلى احترام السياسيّات في المجتمع، بالرغم من

مواجهتهنّ بعض التحديات المتعلقة بالخبرة والكفاءة. ولكن النساء في الواقع يشغلن عدداً قليلاً جداً من المناصب السياسية، وغالباً ما تنحصر أدوارهنّ بشؤون العائلة والتعليم.

علاقة النساء بالسياسيين المحليين

إن احتمالية تواصل النساء مع السياسيين المحليين بغرض تسليط الضوء على هموم مجتمعهنّ هي احتمالية ضئيلة عموماً. ولكن المرأة قد تلجأ إلى استشارة أحد السياسيين المحليين في أمور خاصة، مثلاً عندما يكون ابنها موقوفاً أو مسجوناً أو مختفياً. وأشارت المجيبات في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا إلى أن السياسيين المحليين يتبعون سياسة الباب المفتوح في تلقي الشكاوى ويتعاملون معها بمستوى عالٍ من الاستجابة؛ ما يُشعر النساء بالأمان عند التوجه إليهم.

وأضافت المجيبات أن انعدام الثقة بالطبقة السياسية يقلل من الرغبة في التواصل مع السياسيين، فالنساء والرجال على حد سواء لا يثقون بالسلطات المحلية. إن التفاعل مع أصحاب النفوذ السياسي ضعيف عموماً، حتى في المناطق التي تترشح فيها النساء للانتخابات باستمرار.

6.7 الحقوق القانونية

«نحن مجتمع يفضل أن يدفن قضاياه بدلاً من حلّها، خوفاً من أن يراها العالم»

إن وصول النساء إلى حقوقهن القانونية مسألة معقدة مرتبطة بعدالة القضاء السائد في مناطقهن، وتوافر مؤسساته ومدى تطبيق أحكامه. نظراً لمحدودية الموارد، لم يتطرق الاستبيان إلى دور الشرطة بشكل مباشر، وتم التركيز بالتحديد على نتائج إصدار القوانين ودور أنظمة القضاء الرسمية وغير الرسمية وتنفيذ القرارات القضائية.ولكن هناك عوامل إضافية تدخل في حسابات النساء فيما يتعلّق باللجوء إلى القضاء. ومن بين هذه العوامل وصمة العار المرتبطة بالموضوع وانعدام الثقة في المؤسسات القضائية الفاسدة وارتفاع التكاليف المترتبة على توكيل المحامين. وفي العديد من الحالات، أبدت النساء اعتقاداً بقدرتهنّ على الوصول إلى النظام القضائي الرسمي، إلا أنهنّ لم يكنّ واعياتٍ بحقوقهنّ القانونية. ويبدو أن أكبر عائق أمام توجه النساء إلى القضاء هو قلة الوعي. استناداً إلى توقعات مسبقة بهذه المحددات الاجتماعية على العدالة الاجتماعية، فقد طُرحت أسئلة في الاستبيان تتعلق بالكيفية التي تؤثر من خلالها الجهات الفاعلة الاجتماعية والمجتمعية على إدراك النساء للقوانين والمؤسسات القانونية والإجراءات التنفيذية.

إن وصول المرأة إلى النظام القضائي الرسمي يتخلله تحديات على جميع المستويات؛ فهناك تمييز ضد النساء في نص القانون نفسه كما في شروط الوصول إلى المؤسسات القضائية. فالقانون السوري يمنح الرجل حقوقاً أكثر من المرأة، وبشكل مباشر، خصوصاً في مسائل الزواج والطلاق والحضانة والوصاية والميراث. وتوجد هذه الفروقات في العديد من القوانين المعمول بها في المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية. ولكن

المجيبات لم يعتمدن على نصوص القانون في تقييمهنّ لعدالة النظام القضائي بقدر ما ركّزن على قدرتهنّ على الوصول إلى المؤسسات القضائية. وأشار الاستطلاع إلى تفاقم في حرمان النساء على صعيد الوصول إلى النظام القضائي لنيل حقوقهنّ. كما ذكرت بعض المجيبات الأعباء المادية المتعلقة بأتعاب المحامين ورسوم التوكيل، خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وأشرن أيضاً إلى المخاطر الأمنية التي تعيق حضورهنّ شخصياً إلى المؤسسات القضائية. وإذا قررت المرأة التغاضي عن كل هذه العوامل والمضي قدماً في طلب المساعدة القانونية على أية حال، فإنها ستخاف من وصمة العار التي سيلصقها المجتمع بها. وغالباً ما تلجأ النساء إلى طلب العدالة عن طريق وسائل غير رسمية تقليدية، أو غير تقليدية، وذلك نظراً لمحدودية القدرة على الوصول إلى النظام القضائي الرسمي بالإضافة إلى الضغط الاجتماعي المرتبط بذلك. وتميل نساء الطبقة العليا والوسطى إلى الاستعانة بالخدمات القانونية الرسمية أكثر من غيرهنّ، كما أن نساء المدن أكثر إقبالاً على القضاء مقارنةً بنساء الأرياف.

وظهرت علاقات وثيقة بين المحور القانوني والعديد من المحاور الأخرى. إذ تقاطعت القدرة على تحصيل الحقوق القانونية مع الوضع الاقتصادي عموماً. وتعتمد القدرة على تحمل تكاليف الخدمات القانونية بشكل كبير على العامل الاقتصادي، والذي يرتبط بدوره بالبيانات المتعلقة بفهم النساء للنظام القضائي ومعرفتهنّ بكيفية التحرّك ضمن مؤسساته المعقدة. وهناك رابط وثيق أيضاً بين الوضع الاقتصادي ومدى وعي النساء بحقوقهنّ القانونية. كما توجد علاقة قوية تربط بين الأعراف الاجتماعية الأبوية المعنية بدور المرأة في المجتمع، وإقبال النساء على النظام القضائي الرسمي أو غير الرسمي مثل التحكيم المحلي ووساطة كبار السن. وأشارت العديد من المجيبات إلى ضغوط ووصمات اجتماعية تحول دون تعبير النساء عن الظلم الذي تعرضن له. كما أشرن إلى ضرورة السعي وراء الوساطة بطرق تقليدية لكسب بعض الحقوق. وأظهرت البيانات علاقة قوية أيضاً بين محور الحقوق القانونية ومحور الأمن. وتشير الروابط إلى علاقة عكسية بين العنف ضد النساء/البنات (بما فيه العنف الجسدي والتحرش وزواج القاصرات) والحقوق القانونية (إذ يرتبط ازدياد حالات العنف

بتدني نتائج المحور القانوني). وبشكل مماثل، تدلّ البيانات على أن ضعف الحقوق القانونية غالباً ما يتزامن مع ضعف حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات.

وكان للنساء في مناطق الحكومة رأي خاص حول عدالة المؤسسات القانونية، إذ ربطن بين عدالة القضاء من جهة والمعارف والعلاقات من جهة أخرى، وتجنّبن انتقاد النظام القضائي بحدّ ذاته. وجرى الاعتقاد بأن الرجال يحظون بفرص أفضل للاستفادة من قنوات القضاء الرسمية. وأبدت النساء في درعا رضاهن تجاه مستوى العدالة في المؤسسات القضائية، بخلاف النساء في ريف دمشق وحماة وطرطوس. وساد الظّن في تلك المناطق بأن حق المرأة في بعض المسائل يتأثر بعوامل خارجة عن نطاق القضاء، كالحق في الحضانة. وتشير هذه الفروقات إلى تفاوت في تطبيق القانون وممارسة الإجراءات القضائية.

أما في مناطق هيئة تحرير الشام، فقد وصفت النساء القضاء على أنه عادل تجاههن؛ وكنّ معجبات بسرعة تطبيق الأحكام وفق الشريعة، وأبدين اهتماماً بعامل السرعة أكثر من جوهر القانون المطبّق. واعتبرت المجيبات في إدلب إن النظام القضائي في مناطقهن أفضل من الموجود في مناطق الحكومة المركزية حيث يصعب الوصول إلى القضاء هناك وتستغرق الإجراءات وقتاً طويلاً وتكون عرضة لتدخلات خارجية غير مباشرة. وفي مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، اختلف تقييم النساء لعدالة القضاء بناءً على نوع التدخل القانوني المطلوب؛ ورأت المجيبات عموماً أن القضاء عادل في إصدار الأحكام المتعلقة بقانون العائلة وقضايا العنف، ويبدو هذا النوع الأخير من النزاعات منتشر بكثرة في الرقة.

6.7.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011

الدستور السوري الصادر عام 1973 ساوى بين النساء والرجال في حقوق المواطنة بموجب المادة 25. وجاءت المادة 45 لتوجب على الدولة توفير جميع الفرص التي تمكّن النساء من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولكن المرأة ظلّت تواجه تحديات عند تعاملها مع

القضاء السوري. ولكن، وبحسب المادة 3، فإن الشريعة الإسلامية تبقى هي المصدر الرئيسي للتشريع، ما شكّل تناقضات في القوانين السورية، خصوصاً فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية؛ فالقانون الذي اعتُمِد عام 1949 كان مبنياً على العديد من التفسيرات التقليدية لأحكام الشريعة المُنحازة لوصاية الرجل على العائلة، وقد أثر هذا على قوانين الزواج والطلاق والحضانة والوصاية والميراث، والتي تؤثر جميعها بشكل كبير في حياة النساء. وأثرت الأحكام المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية على عدد كبير من الهيئات القانونية، ومن ضمنها القانون المدني والقانون الجنائي والقوانين التي تحدد قواعد القضاء واجراءاته. [52]

ولم يتغير حال حقوق النساء كثيراً منذ مصادقة سوريا على مواثيق دولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 2003. إذ صادقت سوريا على الاتفاقية ولديها بعض التحفظات على عدد من البنود التي ادّعت أنها منافية للشريعة. وفي تقارير المتابعة الدورية الصادرة عن سوريا بعد مؤتمر بكين، أشارت الحكومة إلى نيّتها في تخطّي تحفظاتها على بعض بنود الاتفاقية، ولكن التقارير اعترفت صراحة بوجود صعوبة في التغلب على التناقضات الموجودة في الدستور السوري نفسه. [53]

وجرى التمييز ضد المرأة في نصوص القوانين وأيضاً في طريقة تفسيرها في المحاكم على يد القُضاة، الأمر الذي فاقم الانحياز وزاد الحال سوءاً.[54] وبقي عدد القاضيات محدوداً بالرغم من الجهود المبذولة لزيادته، فعدد القاضيات اللواتي يتخرجن من الجامعة أقل من نصف عدد القضاة (وقد تراجعت هذه الأعداد أكثر بعد عام 2010). [55]

ولطالما كان هناك إشكاليات في وصول النساء إلى النظام القضائي. فباستثناء بعض المشاريع التجريبية التي وفّرت الدعم القانوني للنساء في قضايا محددة، لا يوجد نظام رسمي لتوفير المساعدة القانونية في سوريا، كما أن المحامين لا يوافقون عادةً على العمل

[52] لمراجعة شاملة للقوانين المنحازة ضد المرأة في القضاء السوري راجع:
مراد، غادة، 2003. "المرأة السورية والقانون". دمشق.
راجع أيضاً:
الرحبي، مية، 2014. "النسوية: مفاهيم وقضايا". دمشق: دار الرحبة.

[53] المرجع نفسه

[54] الرحبي، 2014.

[55] https://undocs.org/pdf?symbol=ar/CEDAW/C/SYR/2
آخر زيارة 24 نيسان 2021

بالمجان. وحتى عندما يخفّض المحامي أتعابه، فإن رسوم التوكيل تفوق قدرة معظم النساء. وشكّل الجانب المادي عائقاً أمام الرجال والنساء، ولكن النساء تأثرن أكثر بكثير كونهنّ عادةً غير مستقلات مادياً.[56] إضافةً إلى ذلك، لم تلجأ النساء إلى الحلول القانونية بسبب الضغوطات العائلية والمجتمعية واعتراضات الأزواج.[57] كما أن انتشار الفساد في القطاع القضائي يتطلب من النساء تخصيص ميزانية لتقديم الرشاوي في حال أردن تسريع المعاملة.

وتلجأ النساء في غالب الأحيان إلى وسائل غير رسمية تقليدية و/أو مرتجلة لحلّ نزاعاتهنّ أو تطبيق العقوبة على المذنب. وعادةً ما يحدث ذلك بواسطة أحد الكبار أو أحد أصحاب النفوذ والوجاهة في المجتمع (وغالباً ما يكون رجلاً). وتعتبر هذه من أهم طرق تحقيق العدالة بالنسبة للعديد من النساء في مختلف المناطق، ولكنها تُخضِع النساء إلى العادات والتقاليد وغالباً ما تعيق حصولهنّ على أبسط الحقوق. [58]

6.7.2 نتائج الاستطلاع الكمي

تتفاوت تقييمات المجيبات لمدى عدالة النظام القانوني في مناطقهنّ. وكانت النتيجة المتوسطة لهذا المحور 3.2، أي تقريباً عند «ليس عادلاً ولا غير عادل»، مع أخذ بعض الاختلافات المحلية بعين الاعتبار[59]. إلا أن المجيبات اعتقدن أن الرجال يُعاملون بقدر أكبر من العدالة في المحاكم مقارنةً بالنساء، بتقييم 3.6. وجرى التعامل مع النساء والرجال بقدر أكبر من العدل والمساواة في محافظة إدلب، حيث تقوم المحاكم الشرعية بإصدار الأحكام بسرعة وتكون قراراتها محترمة ومطبقة من قبل السلطات المحلية. أما في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، فقد كان القضاء أقل عدالة، وسجّلت أعلى نتيجة في الرقة عند 3.9. وتراوحت النتائج في المناطق التابعة للحكومة ولكن يبدو أن النظام القضائي هناك أقل عدالة بنظر المجيبات، مقارنةً بمناطق أخرى. في درعا، حيث استعادت الحكومة سيطرتها، وبوجود بعض

[56] المجتمع الدولي للمساعدة القانونية، 2017

[57] المرجع نفسه

[58] المرجع نفسه

[59] من 5 إلى 1: بإنصاف شديد - بإنصاف - ليس بإنصاف ولا بظلم - بظلم - بظلم شديد

الترتيبات المحلية الخاصة، جرى تقييم عدالة القضاء عند 4.0. ويعتبر القضاء أقل عدلاً تجاه النساء في باقي مناطق الحكومة السورية، إذ سجلت أدنى نسب في ريف دمشق وطرطوس عند 2.7 و2.8.

شكل 23: خارطة نتائج محور الحقوق القانونية حسب المحافظة

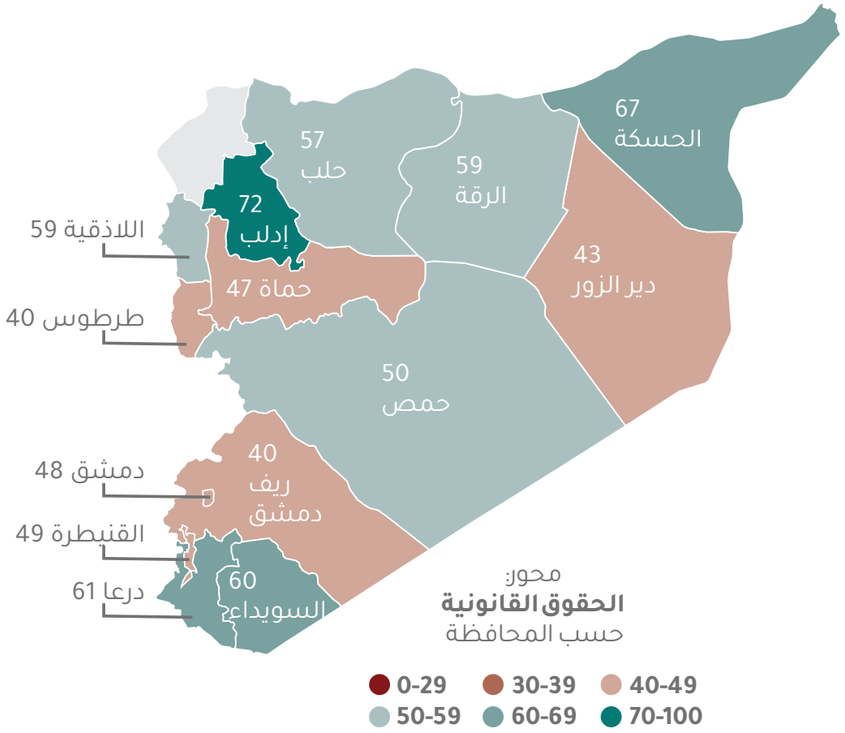

الظاهر أن النساء يواجهن مشكلاتٍ أكثر من الرجال في الوصول إلى النظام القضائي (تطبيق القانون في المحكمة بحضور محامي دفاع)، إذ جرى تقييم قدرة وصول النساء إلى القضاء عند 2.9[60] مقارنةً بـ 4.0 للرجال. وكانت أكبر فجوة بين الجنسين من حيث القدرة على الوصول إلى النظام القضائي في القنيطرة وطرطوس والرقة ودمشق. ويبدو أن النساء يصلن إلى القضاء بسهولة أكبر في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا ومناطق هيئة تحرير الشام.

وتعتقد بعض المجيبات أن القانون يحمي بعض حقوق النساء أكثر من غيرها. فالحقّ في التعليم على سبيل

[60] من 5 إلى 1: سهل جداً - سهل نوعاً ما - ليس سهلاً ولا صعباً - صعب نوعاً ما - صعب جداً

المثال مضمون نسبياً في القانون المعمول به، بتقييم 3.8[61]. وعلى مستوى المحافظات، يبدو أن الحق في العليم مضمون بدرجة أقل في الرقة، عند 3.0؛ وهذه النتيجة غير متوقعة كون الفجوة بين الجنسين لا تعتبر كبيرة هناك (راجع محور التعليم). ولهذا، يجب التركيز على شحّ الخدمات في إصدارات لاحقة من البحث، وعدم الاكتفاء بتقييم الفجوة بين الجنسين في نص القانون فقط.

[61] من 5 إلى 1: بإنصاف شديد - بإنصاف - ليس بإنصاف ولا بظلم - بظلم - بظلم شديد

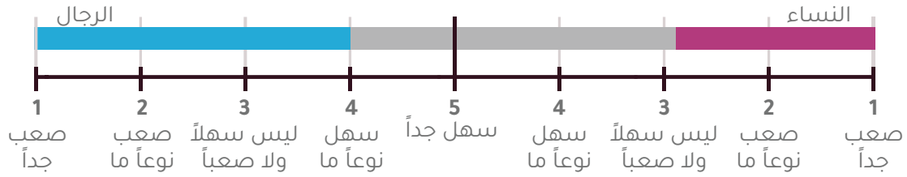

شكل 24: سهولة الوصول إلى النظام القضائي بالنسبة إلى النساء والرجال

من ناحية أخرى، يبدو أن القانون يحمي السلامة البدنية للنساء بدرجة أقل، عند 3.1. وسُجِّلت أقل درجة حماية على هذا الصعيد في ريف دمشق، عند 2.2. ومن الظاهر أيضاً أن حق النساء في الحضانة ليس محمياً بقوة، عند 3.1، وسجّلت أدنى نسب حماية لهذا الحق في حماة وريف دمشق، عند 2.4. وفي حال الطلاق أو وفاة الزوج، يكون حق المرأة في الوصاية على أطفالها القصّر ضعيفاً بنظر القانون، وهذا ما قدّرته المجيبات المطلقات بدرجة 2.7. كما يوفر القانون حماية ضعيفة لحق المرأة في الإسكان والأراضي والممتلكات، عند 3.1؛ ويبدو أن هذه الحقوق مضمونة بأكبر نسبة في إدلب، بتقييم 4.1، وأقل نسبة في طرطوس ودير الزور وحماة وريف دمشق. هنا وبيّن الاستطلاع النوعي فرقاً بين تقدير المجيبات لمدى حماية الحقوق من جهة ووعيهن بهذه الحقوق من جهة أخرى.

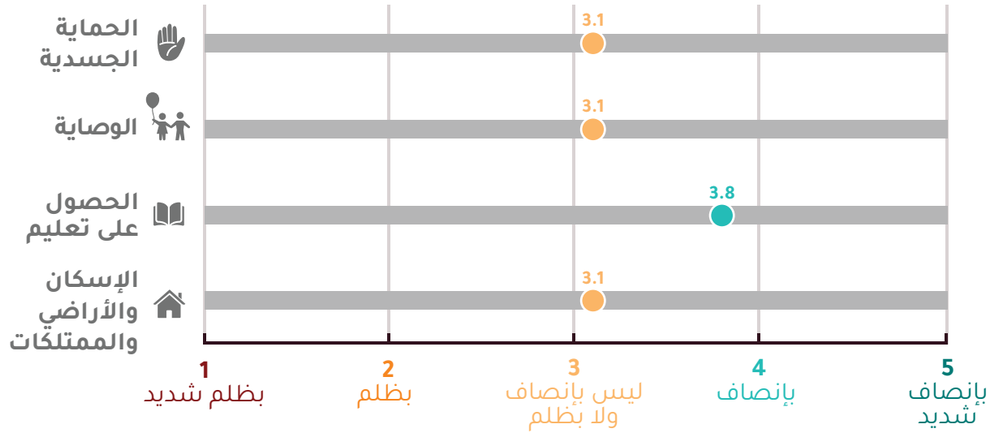

شكل 25: عدالة القضاء في حماية حقوق المرأة

هناك رابط قوي عموماً بين محور الأمن ومحور الحقوق القانونية. فكلّما زادت ثقة النساء بالنظام القضائي كلّما شعرن بالأمان والحماية من مختلف أشكال العنف والاعتداءات. كما أظهرت البيانات علاقة بين عدالة القضاء تجاه الرجال وعدالته تجاه النساء؛ فكلما كان النظام عادلاً أكثر كلما زادت احتمالية أن يعدل مع النساء. وغالباً ما تكون الفجوة بين الجنسين أصغر كلما زادت الشفافية وقل الفساد، بالرغم من وجود بعض الاستثناءات.

6.7.3 نتائج الاستطلاع النوعي

حصد الاستطلاع النوعي إجاباتٍ دقيقة جداً حول الحماية القانونية، والتي تبيّن ارتباطها بمدى وعي النساء بحقوقهنّ أكثر من ارتباطها بسيادة القوانين ونفوذ السلطة القضائية. ويبدو أن النساء من الطبقة العليا والوسطى وفي المدن الكبيرة ومتوسطة الحجم لديهنّ أفضل الفرص في الوصول إلى النظام القضائي في مناطقهنّ ورفع قضاياهنّ إلى المحاكم.

القدرة على الوصول إلى النظام القضائي الرسمي

يتأثر وصول النساء إلى النظام القضائي الرسمي بعدة عوامل منها الاعتقاد بأن تكلفة القضاء عالية وتفوق قدرة النساء، بالإضافة إلى الضغوطات المجتمعية والوصمة المرتبطة بتردد النساء على المحاكم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المحاكم ومحطات الشرطة ليست متوفرة في كل المناطق، ما يُصعّب حضور النساء إليها شخصياً. وأحياناً لا يكون هناك شبكات طرق مؤمنة بين المناطق السكنية والمدن الرئيسية حيث المؤسسات القضائية التي يمكن اللجوء إليها. كما تتفادى النساء القضاء الرسمي لأنّهن يتصوّرن البيروقراطية المعقدة فيها ويخشين ازدحام المحاكم والفساد والتحرش في المساحات العامة وغيرها من التحديات المرتبطة بالعملية.

إلا أن أكبر عائق أمام حصول النساء على حقوقهنّ القانونية هو عدم معرفتهنّ بوجود هذه الحقوق أساساً. وذكرت العديد من المجيبات أن النساء لا يعرفن كيف يتصرّفن في المحاكم، أو لا يعرفن كيف يجدن محامياً لتوكيله بقضية.

القدرة على تحمل تكاليف الخدمات القانونية

وعندما يكون هناك دعوى قضائية بين رجل وامرأة، تكون المرأة في موقف أصعب. فتعيين محامي ودفع أتعابه ورسوم توكيله يشكل عبئاً مادياً على المرأة ويتسبب في انقطاعها عن العمل في حال كانت تعمل. وعادةً ما تكون السيولة متوفرة أكثر لدى الرجال لدفع أجور المحامين، وفي حال لم تكن كذلك فيمكنهم اقتراض النقود أو بيع الممتلكات لتأمين المبلغ المطلوب. أما النساء فيكنّ أكثر عرضة للتعثر اقتصادياً عند خوضهنّ في القضاء. لهذا، فإن النساء في المناطق الخاضعة لجهات شبه حكومية، كما في إدلب، يصلن إلى القضاء بسهولة أكبر نسبياً من المنطلق الاقتصادي، فالمحاكم هناك قد ألغت الإجراءات القانونية الواجبة، وتتخذ عوضاً عنها إجراءات سريعة لتحقيق العدالة، ولكنها غالباً ما تنتهي بتطبيق قوانين منحازة ضد النساء أيضاً.

الواسطة والرشاوي

ذكرت العديد من المجيبات أن الحصول على محاكمة عادلة مرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد،

ولهـذا فـإن احتماليـة عـدل القضـاء تجـاه النسـاء أقـل كـون شـبكة معارفهـنّ أصغـر ورأس مالهـنّ أقـل. حتـى عنـد توافـر الواسـطة، فـإن النسـاء تتـرددن قبـل اسـتخدامها لمـا قـد يترتـب علـى ذلـك مـن التزامـات شـخصية أو عائليـة فـي المسـتقبل. ونوّهـت النسـاء فـي بعـض الحـالات إلـى أن ثمـن الواسـطة يكـون أحيانـاً فـي تقديـم خدمـات جنسـية.

الضغوطـات الاجتماعيـة نحـو اللجـوء إلـى أسـاليب غيـر رسـمية لتحقيـق العدالـة

قالـت معظـم المُجيبـات أنـه عـادةً مـا يتـم تشـجيع النسـاء علـى اسـتخدام الأسـاليب التقليديـة للوسـاطة والتحكيـم لحـلّ المشـاكل والنزاعـات، وذلـك لحمايـة العائلـة والشـرف والعلاقـات الاجتماعيـة. كمـا أن الإجـراءات القانونيـة طويلـة ومكلفـة بحسـب مـا سـبق وأشـارت إليـه المجيبـات. وذكـرت معظـم النسـاء أن اللجـوء إلـى القضـاء يرسـخ صـورة نمطيـة سـلبية عـن المـرأة ويتسـبب بعزلهـا عـن المجتمـع وتعرضهـا إلـى العنـف الجسـدي واللفظـي. ولكـن التحكيـم غيـر الرسـمي، فـي نظـر المجيبـات، هـو أقـل ضـرراً علـى النسـاء وعائلاتهـن. وغالبـاً مـا يقـوم أحـد الأقـارب بهـذه الإجـراءات بالنيابـة عـن المـرأة المعنيـة، قمـن غيـر المحبـذ أن تتحـدث المـرأة إلـى المحاميـن. وقـد تكـون فـرص المـرأة فـي تحقيـق العدالـة والحصـول علـى تعويـض عـن طريـق تحكيـم شـخص غريـب أفضـل مـن فرصهـا إذا حكّمـت أحـد المقرّبيـن. أمـا فـي حـال كان خـلاف المـرأة مـع أحـد رجـال العائلـة فحتـى وسـائل التحكيـم والوسـاطة غيـر الرسـمية قـد تصبـح غيـر متاحـة. وتوضـع النسـاء تحـت ضغـط للجـوء إلـى وسـائل تحكيـم «تقليديـة» ولكـن البيانـات لا توضّـح تعريـف المجتمـع لمـا هـو «تقليـدي» فـي هـذا السـياق. وقالـت بعـض النسـاء إن هنـاك آليـات تحكيـم جديـدة ومُبتكـرة. ويحتـاج هـذا الموضـوع إلـى مزيـد مـن البحـث.

المعاملة العادلة من طرف المؤسسات العامة

بينمـا رأت بعـض النسـاء أن النظـام القضائـي عـادل، أشـارت العديـد مـن المجيبـات الأخريـات أنـه لا يمكـن التعويـل علـى نزاهـة المؤسسـات القضائيـة، حيـث أن تطبيـق الأحـكام مرتبـط بالواسـطة والرشـاوي. وفـي بعـض الحـالات الأخـرى، قالـت النسـاء أن الشـرطة منحـازون ضـد المـرأة كمـا القضـاة، وأنهـم علـى اسـتعداد للوقـوف مـع الرجـل حتـى عندمـا يكـون القانـون لصالـح المـرأة. وقـد نظـرت بعـض المجيبـات إلـى المؤسسـات المرتبطـة بـالإدارة الذاتيـة فـي شـمال وشـرق سـوريا علـى أنهـا أكثـر إنصافـاً للنسـاء.

عدالة الأنظمة والقوانين العامة

أشـارت العديـد مـن المجيبـات إلـى أن القانـون يوفـر حمايـة ضعيفـة للنسـاء فـي المجـالات المهمـة بالنسـبة إليهـن، كالحمايـة مـن العنـف المنزلـي والحمايـة مـن التسـريح التعسـفي مـن العمـل فـي القطـاع الخـاص أو الوظائـف غيـر الرسـمية. كمـا يسـود الاعتقـاد فـي العديـد مـن المناطـق بـأن القانـون لا يقـف مـع المـرأة، ولكـن ذلـك بـدأ يتغيّـر تدريجيـاً فـي مناطـق الإدارة الذاتيـة فـي شـمال وشـرق سـوريا، حيـث أن نـص القانـون هنـاك منصـف للمـرأة وتطبيقاتـه لصالحهـا أيضـاً.

توافر المؤسسات القضائية

أشـارت العديـد مـن النسـاء إلـى صعوبـة الوصـول إلـى المؤسسـات القانونيـة، خصوصـاً بالنسـبة إلـى اللواتـي يسـكنّ فـي مناطـق ريفيـة، ولكـن الحـال يبـدو أفضـل بقليـل فـي المـدن القريبـة مـن مواقـع المؤسسـات القضائيـة. وفـي حـالات عديـدة تكـون المؤسسـات القضائيـة ضعيفـة الأداء أو غيـر موجـودة أساسـاً. أمـا فـي مناطـق الإدارة الذاتيـة فـي شـمال وشـرق سـوريا فمـن السـهل الوصـول إلـى المؤسسـات القضائيـة إذ يبـدو أنهـا موزعـة بالتسـاوي، وقـد تصـل حـد التضـارب فيمـا بينهـا، حيـث أن العديـد مـن القضايـا تتولاهـا محاكـم الحكومـة المركزيـة فقـط، والموجـودة حصـراً فـي المـدن الرئيسـية.

6.8 التعليم

«في الماضي، كان أهل المنطقة يزوجون بناتهنّ في سن الثامنة عشر خوفاً عليهنّ من العنوسة. ولكن، وفي السنوات الثلاث الماضيات، أصبحت الفتيات يحظين بفرص لإكمال تعليمهنّ، وغيّر الآباء آراءهم»

إن محور التعليم هو المجال الذي برز من خلاله كمّ أكبر من الصور النمطية التي يرسمها المجتمع عن النساء مقارنة بمعظم المحاور الأخرى. والسبب في هذا هو أن الآباء غالباً ما عبّروا عن آراء مستمدة من العادات والتقاليد فيما يخص تعليم البنات ومستقبلهن. وجرى تكريس دور النساء كمقدّمات رعاية منذ الصّغر، إذ تباشر الضغوطات الاجتماعية بتعزيز هذه الصورة وتشجيع البنات على مجالات دراسة تتناسب معها. ولم تؤثر الأزمة السورية في هذه الصور النمطية، ولكنها عموماً زادت من احتمالية انسحاب الأطفال من المدارس في سنّ مبكّرة. وكانت هذه الأنماط موجودة عبر البلاد، باستثناء مناطق الشمال الشرقي حيث تشهد العادات والتقاليد تغييراتٍ تدريجية؛ إلا أن هذه المناطق كانت أساساً من الأقل حظاً، ولا زال أمامها أشواط كبيرة تقطعها لتحرز أي تقدم يذكر.

بالرغم من النزاع الذي استمر عشر سنوات، لا تزال معظم العائلات ترسل أطفالها إلى المدارس كما كانت تفعل قبل النزاع. ولا يوجد فرق ملحوظ بين البنات والأولاد على هذا الصعيد. ولكن معدلات الانسحاب من المدارس تبدو عالية نسبياً في بعض المحافظات، وخصوصاً بالنسبة إلى البنات، كما في الرقة ودير الزور ودرعا. وكان انعدام الاستقرار الأمني أحد الأسباب الرئيسية لسحب الأطفال من المدارس. في بعض الحالات، تُخرج العائلات أطفالها من المدرسة بعد التعليم الابتدائي نظراً لصعوبة الأحوال الاقتصادية، ما يجعل الأولاد عرضة لعمالة الأطفال والبنات عرضة لزواج القاصرات. كما أن صعوبة الوصول إلى المدارس تشكل عائقاً آخر لا سيما للفتيات، خصوصاً في شمال شرقيّ وشمال غربيّ البلاد وفي العديد من المناطق الريفية. وأحياناً، لا تكون الشهادات المدرسية حائزة على اعتمادية رسمية، ما يشكل تحدياً إضافياً، خصوصاً عند العائلات في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا.

إن الصورة النمطية عن النساء ودورهنّ في المجتمع تؤثر في الأهداف والخيارات التعليمية للمرأة. فمن المتوقع من النساء الاستعجال في الزواج والاهتمام بشؤون البيت والأطفال، وهذا يضع عليهنّ ضغطاً أثناء اختيار مجال الدراسة وطبيعة العمل. ولهذا، فإن الفتيات بعد التخرّج من المدرسة يخترن من بين مجموعة تخصصات جامعية محدودة نسبياً، مقارنةً مع نظرائهنّ الشباب. وغالباً ما يتم تشجيع الفتيات على اختيار تخصصاتٍ يمكن إكمالها بعدد قليل من السنوات الدراسية. كما يُحبّذ أن تعمل المرأة في وظيفة مستقرة يمكن توقع طبيعة المهام فيها دون أي تحديات أو ضغوطات تذكر، وأن يكون عدد الساعات فيها أقل، والعطل المدفوعة فيها أكثر، وذلك للسماح لهن برعاية أسرهن وهو ما اعتبرته النساء في الغالب دورهن الأساسي. كما تُشجَّع النساء على العمل في مهن مرنة ومستقلة. لذلك، فإن المجالات الأكثر انتشاراً بين النساء هي العلوم الإنسانية والترجمة والتعليم والصيدلة والتمريض وهندسة العمارة والتصميم. وهناك تصوّر عام عبرت عنه بعض المجيبات بأن النساء لديهن ميل طبيعي لهذا النوع من المهن.

وتشغل النساء نسبة كبيرة من الوظائف في قطاع التعليم، مقارنةً بباقي القطاعات، حيث يشكّلن معظم الكادر التعليمي في القسم الابتدائي، وجزءاً كبيراً منه في الثانوي. بالمقابل، فإن نسبة النساء اللواتي تشغلن منصب مديرات مدارس أقل بكثير. إن وظيفة التدريس تلائم الصورة التي رسمها المجتمع عن النساء كمقدمات رعاية، بينما تؤمن الاستقرار والراحة للنساء اللواتي يتوقّع منهنّ أن يهتممن بشؤون المنزل والعائلة بشكل رئيسي. إلا أن ميول النساء نحو الوظائف في القطاع التعليمي تحد من إمكاناتهنّ وتعزز الصور النمطية حول دور المرأة في المجتمع.

6.8.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011

لقد أحرزت سوريا خطوات كبيرة على صعيد تعميم التعليم بحسب الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة. وجرى محو الأمية بشكل تام تقريباً كما ارتفع متوسط عدد السنوات الدراسية للبنات كما للأولاد، ولكن معدّل ارتفاعه كان أبطأ للبنات في آخر خمس سنوات سبقت 2011. وبحلول 2011، ارتفعت نسبة حصول البنات على التعليم الأساسي إلى 98٪ في المرحلة الأولى (الصف الرابع) و94٪ في المرحلة الثانية (الصف الثامن).[62] إلا أن الإحصاءات العددية حول الحصول على تعليم لا تعكس الكثير من المؤشرات النوعية على مشكلات متعلقة بفاعلية النظام التعليمي وجودته وارتباطه بالخبرة العملية الضرورية في سوق العمل ومستوى المناهج ودورها في تعزيز الفكر الناقد ومهارات تكنولوجيا المعلومات والتواصل.[63]

وارتفع معدل تسجيل الفتيات في المدارس نظراً لزيادة عدد المدارس عبر البلاد، حيث تساوى عدد المدارس الثانوية للبنات والأولاد في الكثير من المناطق، هذا إن لم تكن مدارس البنات أكثر.[64] ولكن هناك فروقات جسيمة بين المدن والأرياف، خوصاً في المحافظات الشمالية والشرقية، وتنتشر هذه الفروقات بدرجة كبيرة على صعيد المدارس الابتدائية والثانوية، وبدرجة أكبر على صعيد المعاهد المهنية والحرفية. ولم يكن هناك عدد كافٍ من مدارس البنات في العديد من المحافظات، وتلك الموجودة كانت تقدم اختصاصات غير ضرورية في سوق العمل (التربية المنزلية والتربية الدينية، الخ).

في المرحلة الابتدائية، يتشكل الكادر التعليمي من النساء بنسبة كبيرة (بلغت 64٪ عام 2006). وفي أفواج الخريجين من كليات إعداد المعلمين، يكون عدد النساء أكثر بكثير من الرجال. ولكن نسبة المعلمات في المرحلة الثانوية ظلّت تتراوح عند 47٪ لبضعة أعوام.[65] أما على مستوى التعليم العالي، فقد شكّلت النساء أقل من 20٪ من الكادر التعليمي، ولكن هذه النسبة كانت في تزايد.[63]

[62] http://cbssyr.sy/
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[63] https://www.arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/publication/syria_national_sdgs_arabic_report-a4-final-2.pdf
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[64] http://cbssyr.sy/
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[65] الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2009. التقرير الوطني من الجمهورية العربية السورية إلى بكين 15+. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

[63] المرجع نفسه

6.8.2 نتائج الاستطلاع الكمي

جرى اختيار بضعة مؤشرات كمية لدراسة محور التعليم، وتبين لاحقاً أن هذه المؤشرات لم تكن دائماً الأكثر دلالةً على التفاصيل. إن نسبة النساء في الكادر التعليمي للمرحلة الثانوية في البلاد لم تتراوح كثيراً من محافظة إلى الأخرى، وكان متوسط تقييم هذا البند 3.6.[67] ولكن نسبة مديرات المدارس كانت أقل، عند 3.0. وسُجّلت أعلى تقييمات في ريف دمشق والقنيطرة، عند 3.5 و3.4، بينما كانت أقلها في طرطوس ودير الزور، حيث بلغت 2.3.

[67] من 5 إلى 1: الجميع - المعظم - البعض - القليل - لا يوجد

شكل 26: خارطة نتائج محور التعليم حسب المحافظة

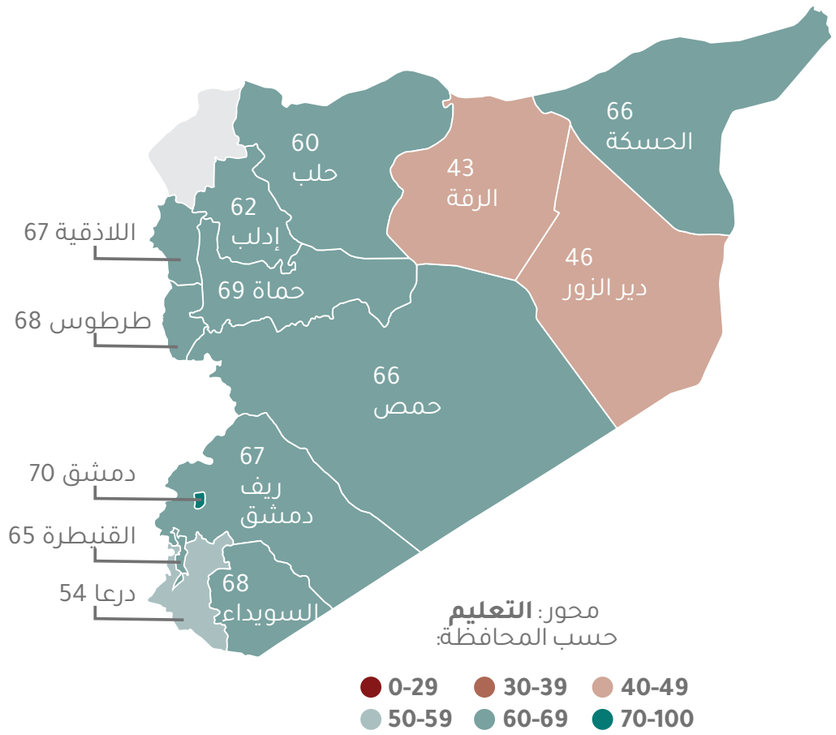

وقدّرت المجيبات أن نسبة كبيرة من النساء قادرات على القراءة والكتابة، بتقييم متوسطه 3.7؛ وسُجّلت أقل معدلات في الرقة ودير الزور، عند 2.6 و2.8، وأعلاها في طرطوس عند 4.3. وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً هنا؛ إذ بلغ تقييم القراءة والكتابة 4.3 في المناطق ذات الدخل العالي و3.4 في مناطق الدخل المنخفض.

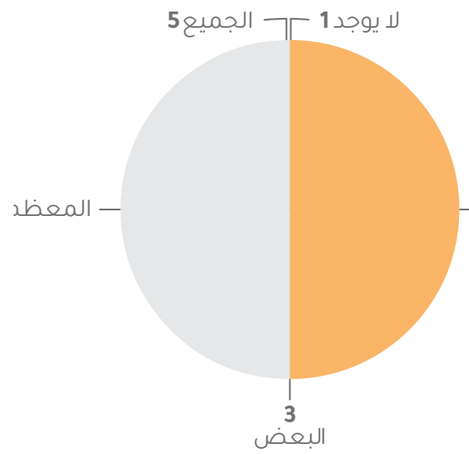

شكل 27: نسبة النساء في كادر التعليم في المدارس

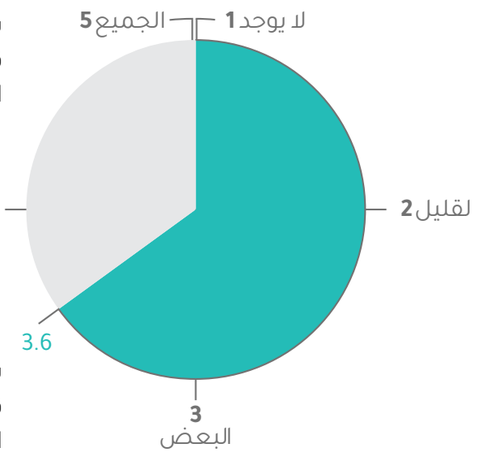

شكل 28: نسبة النساء في الكادر الإداري في المدارس

وللفئة العمرية ما بين 15 و18 عاماً، تشابهت أعداد البنات والأولاد غير المسجلين في المدارس، إذ جرى تقييم نسبة البنات عند 3.6[68] والأولاد عند 3.5. وترتفع احتمالية إخراج الأولاد من المدارس في بعض المحافظات كريف دمشق والسويداء وطرطوس وحماة. بينما ترتفع احتمالية عدم تسجيل البنات في المدارس الثانوية في الرقة، حيث جرى تقييم هذا المؤشر عند 2.0 للبنات مقارنةً بمستوى 2.4 للأولاد، ولكن الحال كان أفضل في المدارس الابتدائية. وتنطبق هذه الحالة على المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، حيث سُجّلت نسبة 2.7 للبنات و3.2 للأولاد.

[68] من 5 إلى 1: الجميع - المعظم - البعض - القليل - لا يوجد

6.8.3 نتائج الاستطلاع النوعي

على عكس نتائج الاستطلاع الكمي، فإن نتائج الاستطلاع النوعي دقيقة ومفيدة جداً، حيث أظهرت الفجوة بين الجنسين في العديد من المناطق وكشفت عن تحفظات مجتمعية تشكل تحدياً أمام حصول البنات والنساء على تعليم.

توافر المدارس/ الجامعات

في الكثير من الحالات، لم تكن المدارس متوفرة أساساً، وعند توفرها فإن عددها لم يكن كافياً

بحسب تقييم العديد من المجيبات. فالكثير من المدارس مُستخدمة كملاجئ أو مدمرة كلياً أو جزئياً. وينطبق هذا الحال على جميع المراحل الدراسية. وكانت صعوبة الوصول إلى المدارس سبباً رئيسياً لإخراج الأطفال منها، وخصوصاً الفتيات. ولوحظت هذه الظاهرة في شمال شرقيّ وشمال غربيّ البلاد على وجه الخصوص. أما في المناطق التابعة للحكومة السورية، فاستمرت الشكاوى المتعلقة بقلة المدارس التي تعمل وكثرة التزاحم عليها، ما أثر على معدلات الانسحاب. وتعتبر المناطق الريفية أقل حظاً على هذا الصعيد، حيث أن عدد المدارس أساساً أقل من اللازم، والآن، بعد عشر سنوات من النزاع، أصبح هناك الكثير من المناطق التي لم يعد فيها أي مدارس صالحة للاستخدام، خصوصاً في المرحلة الثانوية.

لهذا، فإن ذهاب الفتيات إلى المدارس يتطلب منهنّ التوجه إلى مدن مُجاورة، ما يشكّل خطراً وتكلفة إضافية، كما يعتبر غير مقبول اجتماعياً. وفي المناطق الريفية، كتلك المحيطة بمدينتي تدمر ونبل، اضطرت العديد من الفتيات إلى ترك الدراسة نظراً لعدم توفر المدارس الإعدادية والثانوية؛ إذ كان عليهنّ التوجه إلى مدن مجاورة إن أردن إكمال تعليمهنّ، وهذا يحملهنّ عبء التنقل والتكاليف المترتبة عليه، بالإضافة إلى تعريضهنّ لمخاطر أمنية عند المرور بمناطق مُعادية لمجتمعهنّ. وطُرح هذا كتبرير لإخراج الكثير من الفتيات من المدارس وتزويجهنّ.

وفي بعض المناطق كمناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وبحسب ما ذكرت المجيبات، كان على الأهالي الاختيار ما بين تعليم أبنائهم في المدارس الحكومية التي تديرها الحكومة السورية أو في المدارس التابعة إلى الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا والتي تديرها السلطات المحلية. وكان لكل الخيارات إيجابيات وسلبيات، الأمر الذي صعّب على الأهالي عملية اتخاذ القرار:

- المدارس التابعة للسلطات المحلية متوفرة في المناطق الريفية كما في المدن، ولكن شهاداتها غير معتمدة وغير معترف بها.
- المدارس الحكومية متوفر في المدن فقط (في القامشلي والحسكة) وشهاداتها معتمدة ومعترف بها.

أما الجامعات الحكومية فتتركز في المدن الرئيسية، ويصعب على معظم العائلات الوصول إليها. فالسفر إلى المدن المجاورة مكلف ومحفوف بالمخاطر نظراً لانعدام الاستقرار الأمني، كما أن الأهالي لا يثقون بأن بناتهم سيكنّ آمنات داخل سكن جامعي في مدينة كبيرة. وكان هذا دافعاً رئيسياً لإجبار الفتيات على ترك الجامعة وتزويجهنّ.

وتبدو الخيارات أمام العائلات شمال شرقيّ البلاد محدودة جداً مقارنةً مع غيرها من المناطق؛ فجامعة الفرات توفر نطاقاً ضيقاً من التخصصات والمجالات الأكاديمية وبمقاعد محدودة جداً. وغالباً ما حصل الشبان الراغبون في دراسة الطب والهندسة على فرصة للسفر إلى مدن أخرى. بالمقابل، ذكرت مجيبات في الحسكة أن التعليم الجامعي غير محبّذ للفتاة من وجهة نظر العائلة، ولكن ذهاب الفتاة إلى كلية تقنية قريبة مسموح. وغالباً ما تتخذ العائلة هذه القرارات لأسباب أمنية. قبل عام 2011، كانت جامعة الفرات وجهةً للطلاب الآتين من مدينة تدمر المجاورة. إلا أن سكان تدمر اليوم لا يستطيعون إرسال بناتهم إلى جامعة الفرات نظراً لوجود حواجز أمنية. ونظراً لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف الدراسة في أي مكان آخر، فقد اختاروا سحب بناتهم من الجامعة وإجبارهنّ على الزواج.

القدرة على تحمل كلفة التعليم

أشارت معظم المجيبات إلى أثر الوضع الاقتصادي على طلب العلم. وفي العديد من الحالات، جرى إخراج الأطفال من المدارس نظراً لارتفاع تكلفة

التعليم (بما في ذلك رسوم التسجيل والمواد والقرطاسية والمواصلات، الخ). كما أن العامل الاقتصادي لعب دوراً حاسماً في اختيار وجهة الدراسة المناسبة للأبناء. كما كانت تكلفة الدراسة أحد العوامل المحددة للتخصصات الجامعية المتاحة أمام الفتيات. وقد فضّلت بعض العائلات الغنية إرسال بناتها إلى الجامعات الخاصة ليدرسن أيّ من التخصصات المتاحة، على أن يسمحن لهنّ بالذهاب إلى جامعة حكومية لاختيار التخصص الذي يرغبن به.

وأشارت بعض المجيبات إلى أن الضائقة المادية تجبر العائلات اتخاذ قرار بخصوص أي من أبنائها سيكمل دراسته؛ وليس بالضرورة أن يكون القرار هذا لصالح الأبناء الذكور، فبعض العائلات تفضل إرسال أبنائها إلى العمل والسماح لبناتها بإكمال دراستهنّ. بينما تختار عائلات أخرى تزويج البنات لتخفيف العبء المادي.

التسجيل في المدارس والانسحاب منها

التعليم في سوريا إلزامي للمراحل الأساسية والثانوية، ولكن تطبيق القانون يختلف حسب المنطقة. وقالت العديد من المجيبات إن تعليم الأبناء (أولاداً وبناتاً) يبقى أولوية عند معظم الأهالي طالما أن تكلفته ضمن المقدرة، ولكن هناك عوامل أخرى تتحكم بقرار العائلة حول إبقاء أبنائها في المدارس أو عدمه، وذكرت المجيبات منها:

- القدرة على تحمل كلفة التعليم، خصوصاً في المرحلة الثانوية والجامعية. في بعض الحالات، عندما تمرّ العائلة بضائقة مادية، حتى التعليم الأساسي يصبح خارج القدرة- وهذا حال النازحين والعديد من مجتمعات الدخل المحدود.
- توافر المدارس/الجامعات ومدى قربها وسهولة الوصول إليها؛ فتنقل الأبناء من البيت إلى المدرسة يعدّ إشكالاً، خصوصاً للفتيات، ولكنه أيضاً أحد أسباب إخراج الأولاد من المدارس.

- اعتماديــة الشــهادات العلميــة لمختلــف المراحــل الدراسـية، فالشـهادات غيـر المعتـرف بهـا كانـت سـبباً فــي تدنــي معــدلات التســجيل فــي المــدارس فــي بعــض المناطــق، وخصوصــاً شــمال شــرقيّ البــلاد.
- توافـر فـرص عمـل بعائـد مـادي أفضـل خـارج نطـاق سـوق العمـل الرسـمي
- النزوح و/أو تغيير مكان السكن باستمرار
- الاعتقــاد بعــدم مثابــرة الأبنــاء علــى الدراســة (ســواء كانــوا أولاد أم بنــات)
- يختلــف التســجيل فــي الجامعــات بيــن الرجــال والنســاء:
  - o يقبــل الرجــال علــى الســفر والهجــرة لتأميــن مســتقبل أفضــل أو يختــارون البقــاء فــي البــلاد والتســجيل فــي الجامعــة لتأجيــل التجنيــد العســكري
  - o هنــاك اعتقــاد ســائد بــأن النســاء يقمــن باســتغلال ســفر الرجــال لأخــذ فــرص مــا كانــت لتكــون متاحــة لهــنّ لــولا ذلــك. ولكــن البعــض يُجبــرن علــى إيجــاد عمــل لدعــم العائلــة بعــد ســفر الشــباب. ويبــدو أن ظاهــرة زواج القاصــرات هــي الســبب الرئيســي لتوقــف الفتيــات عــن الدراســة. وذكــرت العديــد مــن المجيبــات الضغــوط التــي تضعهــا العائلــة علــى عاتــق الفتيــات مــن أجــل الحفــاظ علــى العــادات والتقاليــد، والتــي تلعــب دوراً كبيــراً فــي تزويــج النســاء وإبقائهــنّ فــي المنــزل كــي لا يذهبــن إلــى الجامعــة ويختلطــن بالرجــال.

آفاق التعليم (قيمة التعليم)

أشارت العديد من المجيبات أن التعليم لم يعُد ذو قيمة كما في السابق، ورأين أن المدخول المادي من العمل لا يضاهي الوقت والأموال المبذولين في الدراسة. وكانت العائلات التي تستهين بقيمة التعليم تستعمل

هذه الحجة لإخراج الأولاد من المدرسة وإرسالهم إلى العمل وتزويج البنات مبكراً. وقالت إحدى المجيبات من مناطق المصالحات إن إكمال الدراسة بعد الثانوية العامة أمر غير محبّذ للنساء في الثقافة المحلية، نظراً لاحتمالية اختلاطهنّ بالرجال وتبنيهنّ «أفكار دخيلة» قد تضيّع عليهنّ فرصاً جيدة للزواج - ولا يمكن المجازفة بذلك مقابل التعليم مهما كانت قيمته أو جودته.

وبحسب ما قالته المجيبات، فإن الكثير من العائلات تفضل أن يتعلم أبناؤها حرفة أو صنعة يمكنهم العمل بها لتوفير الدعم المادي. وغالباً ما اعتبرت العائلة أن التدريب العملي أفضل من الدراسة في المعاهد المهنية أو التقنية. ولم تتوفر للفتيات فرص من هذا النوع.

مشاكل متعلقة بالمنهاج

أشارت بعض المجيبات إلى تمييز واضح بين الجنسين في مناهج المرحلة الابتدائية، ويمكن استشعار ذلك بسهولة عند النظر في النصوص والصور في الكتب الدراسية. وكانت المناهج الرسمية المقررة تعجّ بالصور النمطية حول الأدوار المنزلية والعائلية للنساء والرجال. وقالت العديد من المجيبات إن المناهج في مناطق الحكومة السورية أفضل مما كانت عليه في السابق، ولكن البعض رأت أن المنهاج الجديد «مصيبة». وقالت إحدى المجيبات إن عرض صور للمحجبات في المنهاج يعدّ تراجعاً على صعيد حقوق المرأة. ولكن، بغض النظر عن آرائهم حول المنهاج، فقد اشتكى الأهالي من أداء المعلمين، الذين لازالوا يلقنون الأطفال بالطرق التقليدية نظراً لعدم تلقيهم أي تعليمات أو إرشادات حول المحتوى الذي يجب تدريسه.

وجرى تقييم المناهج الصادرة عن الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا على أنها الأكثر حياداً في طرح الأدوار الجندرية، وكذلك المناهج المستخدمة شمال غربي البلاد، التي أعدتها اليونيسيف. ولكن المشكلة

في غالب الأحيان لا تكون في المنهاج بحد ذاته، بل بطريقة تفسيره من قبل المعلمين، والذين يعززون الانحيازات خلال شرحهم، بغض النظر عما تنصّ عليه الكتب الدراسية.

الاعتمادية

ذكرت المجيبات شمال غربيّ وشمال شرقيّ البلاد أن نقص الاعتمادية (الاعتراف بالشهادة) لشهادات الثانوية العامة والجامعات يحدّ من آفاق التعليم ويؤثر في قرار الأهالي بإخراج أطفالهم من المدارس وإرسالهم إلى العمل، أو تزويجهنّ في حالة الفتيات.

مساقات الدراسة في الثانوية العامة

إن معظم الأهالي لازالوا يحاولون إرسال أبنائهم إلى المدرسة، ولكنهم يتدخلون في اختيار المساقات الدراسية المتاحة في الثانوية العامة؛ فيشجعون البنات على المساق الأدبي والأولاد على العلمي. وأشارت بعض النساء إلى أن أكثر المساقات شيوعاً للإناث هو التدبير المنزلي، وأقلها شيوعاً الصناعة والتجارة. ولكن هناك بعض الاستثناءات؛ ففي دمشق، وخصوصاً في دير عطية وبعض المناطق الريفية كالسلمية والمزة 86، أشارت مجيبات إلى تساوي الرجل والمرأة من حيث ممارسة الحق في اختيار مجال الدراسة، حيث جرى تشجيع الطلاب من الجنسين على التفكير بجميع الخيارات، وكذلك الحال بالنسبة إلى بعض العائلات في حلب.

التخصصات الجامعية

لقد ساهمت إفادات المُجيبات في توضيح آراء المجتمع وتفضيلاته فيما يتعلقّ بالدراسة الجامعية؛ إذ تتحكم العادات والتقاليد بالخيارات الدراسية للمرأة، إما بشكل مباشر عن طريق إجبارها على مساق أو تخصص، أو بشكل غير مباشر عبر إيهامها بأنها حرة في قرارها بغض النظر عن العوامل التي قادتها إليه. ويتم التأثير على النساء على هذا النحو على مستوى الدراسة والعمل كما هو موضح أدناه:

1- فيما يتعلق بطبيعة العمل بعد التخرج، غالباً ما تُدفع النساء نحو أحد الأنماط الآتية:

- اختيار مجال مثل التعليم أو الفنون الحرة أو التاريخ أو الجغرافيا، لأنها تتيح الحصول على «وظيفة سهلة في قطاع التعليم»، بساعات عمل أقل وعطلة صيفية، بحيث لا تتضارب مع الالتزامات العائلية والواجبات المنزلية.
- اختيار مجال يمكن أن يؤدي إلى العمل في القطاع العام، إذ من المعروف عن هذه الوظائف أنها دائمة ومريحة وغير تنافسية، وتوفر دخلاً شهرياً ثابتاً وتعتبر مقبولة اجتماعياً.
- اختيار مجال يؤدي إلى وظيفة لا تتطلب الاختلاط مع الرجال، مثل التعليم أو الصحة النسائية.

2- فيما يتعلق بطبيعة الدراسة، غالباً ما تُدفع النساء نحو أحد الأنماط الآتية:

- دخول تخصص يمكن إكماله في عدد قليل من السنوات الدراسية ولا يتطلب شهادات عليا، مثل الترجمة والتمريض وبعض التخصصات في الكليات التقنية، وذلك حتى لا تتأخر المرأة في الزواج ولكي تقلل من المصاريف التي تنفقها العائلة على دراستها.
- دخول تخصصات «ملائمة» مثل الدراسات الصحية والصيدلة، وهي شائعة بين النساء. وفي بعض المناطق، يُعتبر التمريض التخصص المفضل للنساء كونه يتناسب مع طبيعتهنّ كمقدمات رعاية ولا يتطلب سوى بضعة سنوات دراسية. كما يُعد طب الأسنان من المجالات الطبية المناسبة للمرأة كونه أيضاً يعزز الصورة النمطية عن النساء كمقدمات رعاية.
- فيما يتعلق بالتخصصات الهندسية، أوضحت المجيبات أن بعض التخصصات أكثر شيوعاً من

غيرها بين النساء، وهي هندسة العمارة والتصميم الجرافيكي وهندسة الديكور. أما هندسة الكهرباء والكهربائيات والميكانيك فلا يفضلها المجتمع للنساء ويضغط عليهنّ لتفاديها.

- اختيار تخصصات متوفرة في الجامعات والمعاهد التي يسهل الوصول إليها، فبعض العائلات تفضل ألا ترسل بناتها للدراسة في محافظات أخرى أو لدراسة تخصصات تتطلب السفر والإقامة بعيداً عن المنزل.

عمل النساء في المؤسسات التعليمية

أوضحت معظم المجيبات أن عمل المرأة في قطاع التعليم شائع جداً، وخصوصاً في وظائف التعليم في المرحلة الابتدائية حيث تشكّل النساء الغالبية العظمى من كادر التدريس. إذ يتناسب دور النساء في المجتمع كـ «مقدمات رعاية» مع الصورة النمطية لمعلمات المرحلة الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة المعلمة تنطوي على ساعات عمل أقل من غيرها من الوظائف، إلى جانب العطلة الصيفية المدفوعة. ولكن نسبة النساء أقل في كوادر الإدارة العامة للمدارس وكوادر التدريس للمرحلة الثانوية. وغالباً ما تكون النساء مديراتٍ على مدارس البنات، بينما يكون الرجال مدراءً على مدارس الأولاد. أما في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، فإن إدارة المدرسة تكون مشتركة بين رجل وامرأة، ما أدى إلى المساواة بين الجنسين على ذلك الصعيد.

6.9 الصحة

«كثيراً ما يتم تشجيع النساء على دراسة التمريض، فهن ملائكة الرحمة»

إن القطاع الصحي هو أيضاً من القطاعات التي تظهر فيها بوضوح الصور النمطية التي رسمها المجتمع عن المرأة. وبينما يوافق المجتمع على عمل المرأة في المجال الطبي لما في ذلك تعزيز لدورها كمُقدّمة رعاية، فإن الرعاية الصحية غير مؤمنة للنساء. كما أن القرارات الطبية المتعلقة بالصحة الإنجابية للمرأة عادةً ما تميل لخدمة مصلحة الزوج والعائلة الكبيرة قبل أن تكون بخدمة المرأة وتحت سيطرتها. وهناك فروقات جديرة بالذكر بين مُختلف المناطق من حيث توافر الخدمات الصحية ومستوى جودتها. ويبدو أن سنوات النزاع ألحقت أضراراً بالقطاع الصحي، ولا تزال هناك بعض المناطق التي لم تتعافى بعد على هذا الصعيد.

الخدمات الصحية متوفرة للنساء عموماً عبر البلاد، ولكنّهنّ يواجهن تحديات في الوصول إليها. وغالباً ما تتوفر عيادات طب الأطفال والطب العام ولقاحات الأطفال في معظم المناطق. ولكن خدمات الصحة الإنجابية قد لا تكون متوفرة دائماً، خاصة في الرقة ودير الزور وبعض المناطق الريفية، ومع ذلك، فإن حالات الولادة تكون آمنة في معظم الأحيان. وهناك فجوة صغيرة بين الجنسين على صعيد الحصول على الخدمات الصحية. ولكن المشكلة الأعم لمعظم المجتمعات تتعلق بقلة البنى التحتية وارتفاع كلفة الخدمات وأعباء التنقل في ظل جائحة كوفيد.

إن قدرة النساء على تحصيل الخدمات الصحية تعتمد على عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى الديناميّات بين المدن والأرياف إلى جانب الانحيازات المتجذرة في ثقافة المجتمع. ويبدو أن خدمات الصحة الإنجابية أقل توفراً في المناطق ذات الدخل المتدني. وغالباً ما تكون معدلات الولادة الآمنة أقل بقليل في المدن الصغيرة أو متوسطة الحجم، مقارنةً بالمدن الكبيرة والمناطق الريفية. وبينما يتقبّل المجتمع دور المرأة في القطاع الصحي ويرى في ذلك تكريساً

لصورتها كمقدمة رعاية، إلا أن هناك أدوار جندرية ضمن الكوادر الطبية، فمن الدارج أن تكون النساء ممرضات والرجال أطباء.

وبحسب اختلاف المنطقة، تختلف الخدمات الصحية من حيث مدى توافرها وجودتها وقدرة النساء على الوصول إليها. وسُجّلت أقل معدلات توافر للخدمات الصحية في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وخصوصاً في دير الزور والرقة، بينما سُجّلت في دير الزور أقل معدلات للولادة الآمنة وأقل نسبة لتوافر خدمات طب الأطفال. في دير الزور أيضاً كانت النساء أقل قدرة من الرجال على الوصول إلى الخدمات الصحية. أما في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، فكانت لقاحات الأطفال أقل توافراً مقارنةً بباقي المناطق، كما كان عدد المراكز الصحية المتوفرة قليلاً في عفرين. ولم تكن الخدمات الصحية كافية في مناطق هيئة تحرير الشام، حيث قدّمت المراكز المتوفرة خدماتٍ محدودة. وعادةً ما توفرت خدمات طب الأطفال في مناطق الحكومة السورية، كما أتيحت خدمات الطب العام لمعظم المجتمعات هناك. وكانت لقاحات الأطفال متوفرة بشكل عام عبر البلاد. وبينما تُعتبر الخدمات الطبية متوفرة على وجه العموم، إلا أن قدرة النساء على الوصول إليها تختلف بحسب الاختلافات بين المناطق.

6.9.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011

شهد النظام الصحي في سوريا تطورات جديرة بالذكر قبل النزاع؛ ففي الأعوام التي سبقت 2011 ارتفعت معدلات متوسّط العمر وقلّت نسب وفاة الأمهات أثناء الولادة كما قلّت معدلات وفيات الرضع والأطفال.[69] وقد تأثرت الصحة العامة، وصحة النساء والفتيات على وجه الخصوص، بتحسين الأنظمة الغذائية وزيادة الاهتمام بالعناصر المرتبطة بالصحة الإنجابية عن طريق إطلاق برامج

[69] https://www.arabdevelopment-portal.com/sites/default/files/publication/syria_national_sdgs_arabic_report-a4-final-2.pdf
آخر زيارة 24 نيسان 2021

مخصصة لذلك وتوفير الدعم للأمهات. ولكن هذه التطورات لم تحدث في جميع المناطق ولم تكن البنى التحتية لها موزعة بالتساوي بين المحافظات وعبر مُختلف المدن والأرياف.[70]

لقد وفّرت الحكومة السورية رعاية صحية مجانية شاملة لمعظم الحالات التي تحتاج إلى علاج، ودعمت حتى الإجراءات الطبية المُكلفة.[71] ولكن جودة الرعاية الصحية كانت تتراوح بين المناطق، وكذلك معدلات إدخال المرضى إلى المستشفيات والمستوصفات.[72] ولا يوجد إحصاءات مفصّلة حول الصحة في سوريا، ولكن مؤشر التنمية البشرية، والذي يضم مؤشر للصحة، أظهر فروقات شاسعة بين مُختلف المناطق، وخصوصاً في الأرياف الشمالية والشمالية-الشرقية وبعض المناطق الساحلية والجنوبية.[73]

واكتسحت النساء الكوادر الصحية كممرضات وقابلات، إذ كانت كليات التمريض والقبالة تُخرّج أفوجاً مكونة من النساء بشكل تام تقريباً. وشكّلت النساء نصف عدد الخريجين من الكليات التقنية (أخصائيّ الأمراض، فنّيّ الأسنان، تقنيّ الأشعة، إلخ). في كلية التمريض أيضاً، كان عدد الخريجات يفوق عدد الخريجين.[74] ولكن عدد الطبيبات كان قليلاً؛ إذ شكّل الرجال ضعفي عدد النساء في فوج خريجي كلية الطب لعام 2010.[75]

6.9.2 نتائج الاستطلاع الكمي

ركّز الاستطلاع الكمي على عدد من المؤشرات المتعلقة بالصحة، إذ طُلب من المجيبات تقييم توافر خدمات الصحة الإنجابية واللقاحات وطب الأطفال والطب العام. كما ركز الاستطلاع على تقييم المجيبات للمساواة بين النساء والرجال في الحصول على الرعاية الصحية. وأظهرت البينات علاقة بين مُختلف أنواع الرعاية الصحية، ما يدل على ترابط جميع عناصر النظام الصحي؛ فإما أن تزدهر جميعها أو تنهار جميعها. بالتالي، يصعب إحراز تقدم على صعيد أحد جوانب الخدمة الصحية إن لم يكن النظام الصحي بأكمله متيناً وفعالاً.

[70] http://cbssyr.sy/
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[71] https://www.arabdevelopment-portal.com/sites/default/files/publication/syria_national_sdgs_arabic_report-a4-final-2.pdf
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[72] http://cbssyr.sy/
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[73] لجنة التخطيط الإقليمي، 2010. "الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في سوريا". دمشق: لجنة التخطيط الإقليمي.

[74] http://cbssyr.sy/
آخر زيارة 24 نيسان 2021

[75] المرجع نفسه

شكل 29: خارطة نتائج محور الصحة حسب المحافظة

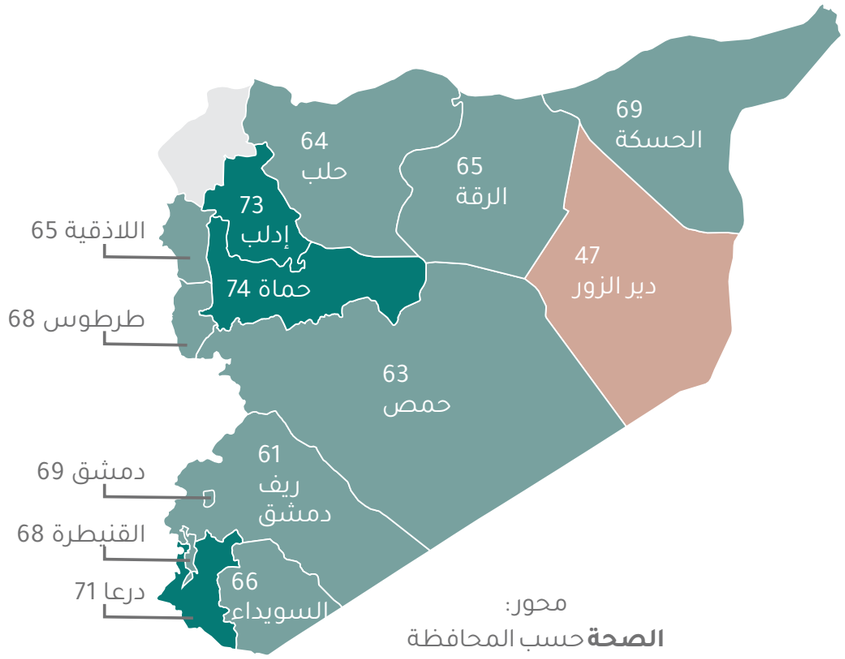

ويبدو أن خدمات الصحة الإنجابية لا تتوفر دائماً، وذلك بتقييم معدله 3.6.[76] وسجلت أقل نسبة لتوفر هذه الخدمات في دير الزور، عند 3.0، وفي الرقة وريف دمشق عند 3.1. وتتواجد خدمات الصحة الإنجابية بنسبة أقل في المناطق حيث الأحوال الاقتصادية ضعيفة، وذلك عند 3.2. أما الولادة فتعتبر آمنة نسبياً بشكل عام، بتقييم 3.7.[77] ولكن مخاطر الولادة على الأمهات تبدو أكثر ارتفاعاً في دير الزور، والتي سجّلت تقييم 2.9، بينما تقلّ هذه المخاطر في المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم، عند 3.6.

[76] من 5 إلى 1: متوفرة دائماً - متوفرة في معظم الأحيان - متوفرة في غالب الأحيان (50% من الوقت) - نادراً ما تكون متوفرة - غير متوفرة نهائياً

[77] من 5 إلى 1: آمن جداً - آمن - ليس آمناً ولا غير آمن - غير آمن - غير آمن أبداً

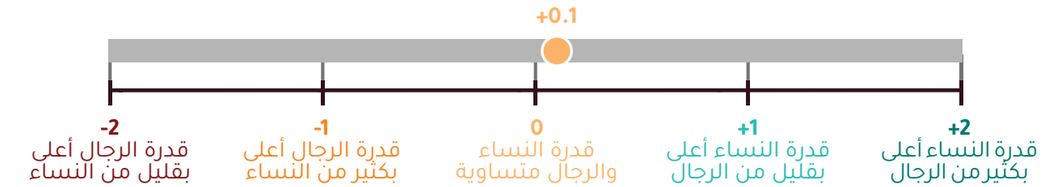

شكل 30: القدرة على الحصول على الرعاية الصحية للنساء والرجال

وتعتبر تطعيمات الأطفال متوافر بكثرة، بتقييم 4.7. وتبدو أقل توافراً بشكل ملحوظ في مناطق الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا (درع الفرات)، بتقييم 3.6. وتتوافر خدمات طب الأطفال بمعدل 4.3 عبر البلاد، وأقلّها سُجّل في دير الزور عند 3.0. أما الطب العام فهو متوفر بتقييم 4.0؛ وهو أكثر انتشاراً في دمشق، عند 4.7، وأقل انتشاراً في دير الزور، عند 3.3.

شكل 31: مستوى توافر الخدمات الطبية محلياً

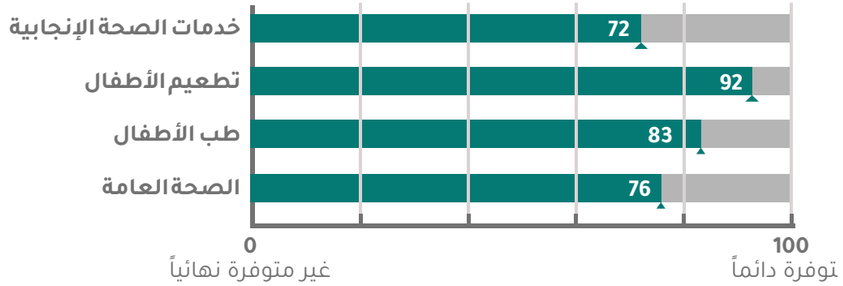

وتتساوى النساء مع الرجال من حيث قدرة الحصول على الخدمات الصحية، وذلك بتقييم +0.1 [78] (على مقياس متدرج من +2 إلى -2). وفي بعض المحافظات، تحظى النساء برعاية صحية أفضل من الرجال، كما في الرقة التي سجّلت +0.6 وفي حماة التي سجّلت +0.4. أما في دير الزور فإن النساء أقل قدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية مقارنةً بالرجال، بتقييم -0.6.

[78] من 2+ إلى 2-: قدرة النساء أعلى بكثير من الرجال - قدرة النساء أعلى بقليل من الرجال - قدرة النساء والرجال متساوية - قدرة الرجال أعلى بكثير من النساء - قدرة الرجال أعلى بقليل من النساء.

6.9.3 نتائج الاستطلاع النوعي

تناول الاستطلاع النوعي مسألة الصحة الإنجابية عن كثب، مع التمّعن في أدوار النساء في القطاع الصحي.

توافر خدمات الصحة الإنجابية

قالت معظم المُجيبات إن خدمات الصحة الإنجابية متوفرة بكثرة في معظم المناطق التي غطاها الاستطلاع، وإن لم تكن موّفرة من القبل الدولة فإنها تكون غالباً مقدمةً من قبل منظمات غير حكومية محلية ودولية. ولكن الخدمات تتراوح في الكفاءة

والجـودة؛ إذ قالـت النسـاء فـي إدلـب إن الخدمـات المتوفـرة فـي هـذه المراكـز محـدودة جـداً، بينمـا لـم تكـن متوفـرةً أساسـاً فـي عفريـن بسـبب الوضـع الأمنـي والعسـكري هنـاك.

وأوضحـت بعـض المُجيبـات أن هنـاك حاجـة للإعـلان عـن بعـض الخدمـات التـي تقدمهـا المراكـز الصحيـة، وذلـك لتوعيـة النسـاء بهـا ولتشـجيعهنّ علـى زيارتهـا لطلـب المسـاعدة. وقالـت المُجيبـات إن هـذه المراكـز تقـدم أنواعـاً محـددة مـن الاستشـارات ولا تؤمّـن أي دعـم مـادي للعـلاج أو التدخـلات الطبيـة، مـا اضطـر العديـد مـن العائـلات إلـى مراجعـة عيـادات خاصـة عنـد اللـزوم، والتـي تكـون مكلفـةً بالعـادة.

وغالبـاً مـا تحتـاج الحوامـل إلـى مراجعـة عيـادات خاصـة لإجـراء الفحوصـات حـول تعقيـدات الحمـل، أو حتـى مـن أجـل الفحوصـات الدوريـة. وبخـلاف باقـي أنـواع الخدمـات الصحيـة، فـإن الصحـة الإنجابيـة قـد تكـون صعبـة المنـال حتـى عنـد توافرهـا، وذلـك نظـراً لارتفـاع تكلفتهـا؛ فالعديـد مـن المراكـز الممولّـة مـن الجمعيـات الخيريـة لا تؤمّـن الخدمـات المطلوبـة علـى هـذا الصعيـد.

سهولة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية

المراكـز الصحيـة متوفـرة فـي معظـم المناطـق، حيـث يمكـن للنسـاء التوجـه إليهـا للحصـول علـى استشـارة. ولكـن المـرأة قـد لا تكـون صاحبـة القـرار تمامـاً عندمـا يتعلـق الأمـر بطلـب استشـارة أو خدمـة طبيـة، وإنمـا يتدخـل الـزوج والعائلـة فـي هـذه الأمـور. وفـي بعـض الحـالات، تطلـب النسـاء النصـح بشـأن منـع الحمـل دون علـم أزواجهـنّ، وفـي أحيـان أخـرى تُجبـرن علـى ذلـك مـن قبـل الأزواج، وذلـك بحسـب مـا قالتـه بعـض المجيبـات. وهنـاك عـدد مـن العوامـل التـي تعيـق حصـول النسـاء علـى الخدمـات الصحيـة فـي معظـم الأحيـان، وهـي:

- ضعف البنى التحتية الصحية بسبب النزاع

- ارتفاع تكلفة العيادات الخاصة
- إجـراءات السـلامة العامـة الخاصـة بجائحـة كوفيـد، والتـي تحـد مـن الأماكـن المُتاحـة، مـا يضطـر النـاس للسـفر بعيـداً لتلقّـي خدمـة معينـة.
- إبـداء الأولويـة للرجـال فـي العائلـة لتلقـي الرعايـة الصحيـة، خصوصـاً وأن أصحـاب القـرار فـي هـذه الشـؤون يكونـون رجـالاً فـي أغلـب الوقـت، وذلـك نظـراً لتحكّمهـم بالاقتصـاد المنزلـي.

العادات والتقاليد المتعلقة بالحمل

قالـت العديـد مـن المجيبـات إن القـرارات المتعلقـة بالإنجـاب عـادةً مـا تكـون بيـد الرجـل أو أمـه. بينمـا أشـارت أُخريـات إلـى أن هـذا القـرار يكـون مشـتركاً بيـن الأزواج. إلا أنـه مـن النـادر أن تكـون المـرأة هـي صاحبـة القـرار بخصـوص توقيـت حـدوث الحمـل. وكثيـراً مـا تشـارك العائلـة الممتـدة فـي صنـع هـذا القـرار.

وقالـت العديـد مـن المجيبـات إن النسـاء يتركـن العمـل عندمـا يحملـن، ويتفرغّـن للاهتمـام بشـؤون البيـت والتجهيـز لقـدوم الأطفـال. وكان هـذا أحـد الأسـباب التـي تدفـع أصحـاب العمـل إلـى التمييـز ضـد النسـاء وعـدم توظيفهـنّ. كمـا أن معظـم أماكـن العمـل لا تمنـح النسـاء إجـازة أمومـة. وأشـارت العديـد مـن المجيبـات إلـى أن النسـاء يتعرّضـن إلـى سـوء التغذيـة أثنـاء فتـرة الحمـل نظـراً للتحديـات الاقتصاديـة التـي تواجـه عائلاتهـنّ.

العامـلات فـي القطـاع الصحـي (الطبيبـات والممرضـات)

الممرضـات: بحسـب معظـم المُجيبـات فـإن النسـاء يملـن لأن يصبحـن ممرضـات، وذلـك لعـدة أسـباب:

- يعتبـر التمريـض ملائمـاً لشـخصيّة المـرأة والصـورة النمطيـة عنهـا كمقدمـة رعايـة، كمـا أن الوظيفـة مقبولـة اجتماعيـاً فـي معظـم المناطـق.

- من السهل دراسة التخصص، إذ يحتاج عددا أقل من السنوات الدراسية مقارنةً بباقي المجالات، كما يتوفر سكن داخلي للطالبات قرب كليات التمريض عادةً.
- يرى المجتمع أن التمريض مهنة سهلة توفّر دخلاً معقولاً وآفاقاً مهنية جيدة.

وبالرغم من النظرة العامة إلى التمريض على أنه مهنة نسائية، قالت العديد من المجيبات إن أعداد الرجال والنساء متساوية في هذا المجال. وبما أن معظم خريجي كليات التمريض في سوريا من النساء، فإن ذلك قد يعني أن عدداً كبيراً من الممرضين الرجال عُيّنوا دون حصولهم على الحد الأدنى من التأهيل العلمي والكفاءة.

الطبيبات:

بالرغم من اعتقاد بعض المجيبات بتساوي أعداد النساء والرجال في كوادر الأطباء، إلا الإحصاءات تقول غير ذلك. وترى معظم المجيبات أن الرجال يميلون أكثر ليصبحوا أطباء لعدة أسباب:

- معظم النساء لا يدرسن الطب لأنه يستغرق سنين طويلة (من 6 إلى 10 سنوات)، الأمر الذي قد يؤثر على فرصهن بالزواج. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التخصص مكلف مادياً وقد يتطلب السفر إلى مُحافظة أخرى أو حتى خارج البلاد.
- المهنة صعبة بطبيعتها وساعات العمل متقطّعة، ما يجعلها ملائمة أكثر للرجال بحسب بعض المجيبات.
- النساء لديهن واجبات عائلية ولذلك لا يمكن أن يكنّ تحت الطلب في أي وقت.
- إذا أرادت المرأة أن تكون طبيبة، فهناك تخصصات مناسبة أكثر من غيرها، كالأسنان والجلدية والنسائية وعلم الأمراض.
- المجتمع يثق بالأطباء الرجال أكثر من النساء.

6.10 العادات والتقاليد

«إنه لا يشعر بالمسؤولية تجاه أي من المهام المنزلية، ولكنه مستعد لشراء الأغراض. يسألني عما نحتاجه للبيت ولا يسأل ماذا أحتاج أنا»

هذا المحور يستكشف نظرة المجتمع تجاه الرجال والنساء، الأمر الذي ينعكس على توزيع المهام المنزلية ويحدد الصور النمطية والأدوار الجندرية والتوجهات العامة للمجتمع الذكوري. هناك الكثير من الفرص التعليمية والمهنية التي تفوت النساء نظراً لتحديد المجتمع لهنّ بدور مقدمات الرعاية الرئيسيات وإجبارهنّ على تحمل مسؤولية معظم الواجبات العائلية. كما أن الصور النمطية التي يضعها المجتمع تعيق وصول النساء إلى النظام القضائي والصحي. هذا الجزء يُلخّص معظم الصور النمطية السلبية التي تبلورت في الأجزاء السابقة، كما يوضح الفجوة بين الجنسين في سوريا؛ وبينما تختلف العادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى، وبالرغم من استمرار العديد منها خلال سنوات النزاع، إلا أن هناك تغييرات بسيطة بدأت بالظهور.

في جميع المحاور المدروسة، تأثرت حقوق النساء بالعادات والتقاليد والأدوار الجندرية التي يكرسها المجتمع؛ إذ لعبت دوراً واضحاً في تحديد حياة النساء على صعيد الأمن والعمل والحقوق القانونية والمشاركة السياسية. كما ارتبطت ظاهرة التحرش بردود فعل المجتمع تجاه المرأة التي تحيد عن السلوكيات المقبولة مجتمعياً أو تخالف قيود الزيّ المفروضة. وأثرت العادات والتقاليد والقيود المجتمعية على اختيار المرأة لمجال دراستها وطبيعة عملها، كما حددت قابليتها للتوظيف. وهناك الكثير من الفرص التعليمية والمهنية التي تفوت النساء بسبب نظرة المجتمع إليهنّ كمقدمات رعاية بشكل رئيسي، إذ يُجبرن على تحمل مسؤولية

معظم الواجبات العائلية. بينما يستطيع الرجل تحقيق الإنجازات المهنية والأكاديمية كون المجتمع يتوقع منه أن يكون مُعيلاً للأسرة. وفي الاقتصاد والسياسة، يعتبر الرجال أذكى من النساء وأقدر على تولي مناصب قيادية وتحمل ضغوطات أكبر. كما أن صورة المرأة في المجتمع كانت إحدى الأسباب الرئيسية التي ثنت النساء عن التوجه إلى القضاء، ما دفعهنّ إلى اللجوء لأساليب تحكيم غير رسمية. وساهمت الضغوط المجتمعية في تنازل النساء عن ممتلكاتهن لصالح أقربائهن، إذ من المتوقع منهنّ أن يبدّين وحدة العائلة على حقوقهنّ.

نتيجة للنزاع الدائر، هناك تزايد في أعداد العائلات التي تُعيلها نساء في سوريا. كما زادت الحاجة إلى مساهمة المرأة في دخل الأسرة، فأصبح عليها اتخاذ أدوار جديدة بالإضافة إلى مسؤولياتها المنزلية. وزادت نسبة النساء المُعيلات لأسرهنّ حتى أصبحت هذه الظاهرة شائعة في جميع فئات المجتمع السوري (ولكنها ممثلة احصائياً بنسبة 9٪)[79]. وفيما يتعلق بالأدوار المنزلية، فإن الرجال أكثر استعداداً للتبضع وشراء الحاجيات، وأقل استعداداً لرعاية الصغار والمسنين والتنظيف والطبخ وتدريس الأطفال. ويبدو أن الرجال يفضلون رعاية المسنين على رعاية الأطفال (خصوصاً في الأرياف). وأظهرت النتائج أن النساء يشاركن الرجال عادةً في اتخاذ القرارات المهمة على صعيد العائلة. ولكن القرارات المتعلقة بالحمل والإنجاب كانت تُتّخذ أحياناً من قبل الزوج، بتدخل من العائلة الممتدة، وكذلك القرارات المتعلقة بحصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية. بالتالي، فإن مساهمة المرأة في صنع القرارات لازالت محدودة ومسؤولياتها العائلية والمنزلية لازالت تشكل عبئاً ثقيلاً، وذلك بالرغم من زيادة مساهمتها الاقتصادية.

وبينما كانت هذه النتائج معممة على جميع أنحاء البلاد، إلا أن هناك أنماطاً محددة يمكن ملاحظتها في بعض المناطق. فقد سجلت مناطق هيئة تحرير الشام أعلى معدلات لانفتاح الرجال على رعاية

[79] برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، 2021. "مراجعة ديمغرافية لسلسلة تقارير ربيع 2021: الجمهورية العربية السورية". دمشق.

الأطفال والمسنين، وكانت مساهمة المرأة في القرارات العائلية أمراً شائعاً. أما في مناطق المجموعات المتمردة المدعومة من تركيا، فقد كانت مساهمة الرجال في التنظيف والطبخ نادرة، ولكن النساء كنّ يشاركن عادةً في القرارات العائلية. وتراوحت النتائج في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، إذ شاركت النساء عادةً في اتخاذ القرارات العائلية في الحسكة، بينما ندر ذلك في دير الزور والرقة، حيث كان الرجال هم أصحاب القرار فيما يتعلق بالحمل والإنجاب أيضاً. وتفاوتت النتائج في مناطق الحكومة المركزية أيضاً، ولكن مشاركة النساء في القرارات العائلية كانت أكثر شيوعاً هناك. وبالرغم من استمرار العديد من العادات والتقاليد خلال سنوات النزاع، إلا أن هناك بعض التغييرات والتحولات التي طرأت على دور النساء في جميع المناطق.

6.10.1 مراجعة عامة لما قبل العام 2011

لطالما كانت العادات والتقاليد عاملاً مهماً في تحديد إمكانات النساء ودرجة ممارستهنّ لحقوق المواطنة. وقد تعدّلت القوانين تدريجياً على مدار السنين بحيث أصبح هناك مجال أوسع للنساء لممارسة حقوقهن، أحرزت خطوات كبيرة على صعيد توفير فرص لهنّ في التعليم والصحة والعمل. كما دخلت النساء تدريجياً في المناصب الحكومية. ولكن العادات والتقاليد السائدة عرقلت عجلة التغيير وأعاقت تحصيل النساء لحقوقهنّ وممارستهنّ لها فعلياً على أرض الواقع. وجرى تصنيف النساء على أنهنّ أقل

منزلـةً مـن الرجـال، وهـي فكـرة سـاهمت الممارسـات الدينيـة والقوانيـن فـي تكريسـها واسـتمرارها.[80]

وكانـت العـادات والتقاليـد راسـخة ومنتشـرة لدرجـة أنهـا تطغـى علـى القانـون. إذ اعتُبـرت النسـاء غيـر مؤهـلات لتحمـل مسـؤولية الشـأن العـام. ولـم تكـن النسـاء صاحبـات قـرار فـي العديـد مـن الشـؤون الخاصـة؛ إذ كان الرجـل يتحكـم بـكل مـا يتعلـق بالصحـة ونفقـات التعليـم والسـلوكيات الاجتماعيـة - وفـي بعـض الحـالات كانـت العائلـة الممتـدة تتدخـل أيضـاً. وكان لهـذه العـادات والتقاليـد عواقـب وخيمـة علـى حيـاة النسـاء، كونهـا تشـجّع العنـف المنزلـي بطـرق مباشـرة وغيـر مباشـرة؛ فالصـورة النمطيـة عـن الرجـال هـي أنهـم صلبـون وعنيفـون بينمـا النسـاء ضعيفـات وخاضعـات للعنـف.[81] وربمـا يكـون أسـاس المشـكلة هـو فشـل المجتمـع السـوري فـي تزويـد قيـم أخلاقيـة متينـة وعـدم توفيـره لهيـاكل مؤسسـاتية للسـيطرة علـى العنـف الشـخصي؛ وقـد يكـون هنـاك حاجـة لدراسـة البيانـات بشـكل أعمـق لفهـم الأبعـاد النفسـية للقمـع والعنـف داخـل المنـزل وتأثيـره علـى العنـف المجتمعـي فـي البـلاد. ومـا كان لهـذه الظاهـرة سـوى أن تـزداد سـوءاً خـلال سـنوات النـزاع.[82]

6.10.2 نتائج الاستطلاع الكمي

طُلـب مـن المجيبـات تقييـم مـدى انفتـاح الرجـال علـى المسـاهمة فـي مُختلـف المهـام المنزليـة، وذلـك علـى مقيـاس متـدرج مـن 5 إلـى 1.[83] وعـادةً مـا يكـون الرجـال مسـتعدين للتبضـع وشـراء الحاجيـات، ولكنهـم أقـل اسـتعداداً للمشـاركة فـي رعايـة الأطفـال والمسـنين والتنزيـف والطبـخ و/أو تدريـس الأطفـال.

[80] الهيئـة السـورية لشـؤون الأسـرة والسـكان، 2007.

[81] الهيئـة السـورية لشـؤون الأسـرة والسـكان، 2010.

[82] https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2021/02/The-human-rights-of-women-in-Syria-single-pages.pdf
آخر زيارة 3 أيار 2021.

[83] مـن 5 إلـى 1: علـى اسـتعداد دائمـاً - علـى اسـتعداد فـي غالـب الأحيـان - علـى اسـتعداد أحيانـاً - نـادراً مـا يكونـون علـى اسـتعداد - غيـر مسـتعدين أبـداً

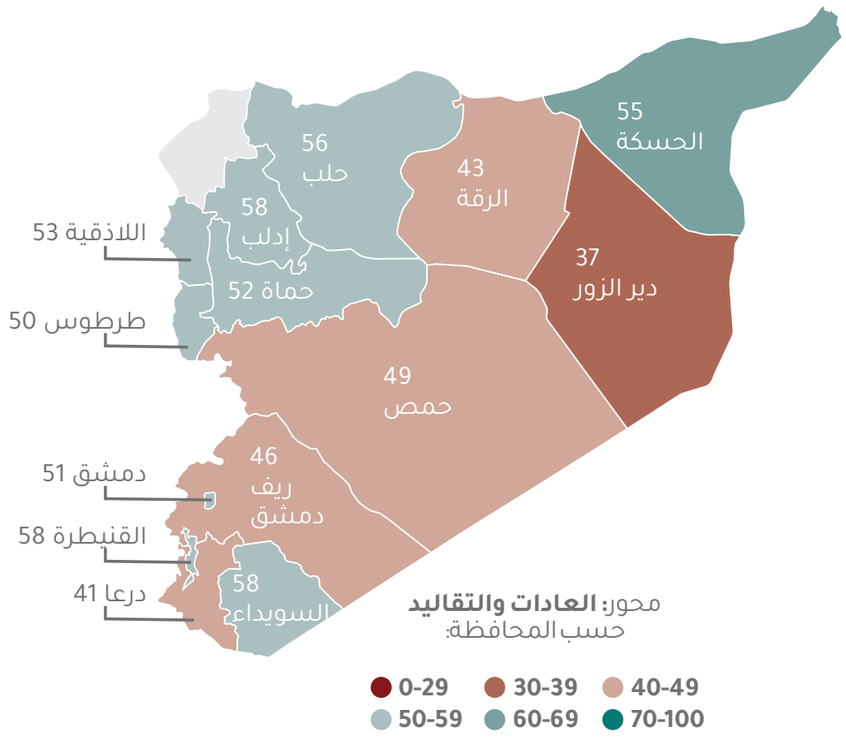

شـكل 32: خارطـة نتائـج محـور العـادات والتقاليـد حسـب المحافظـة

بشـكل عـام، يميـل الرجـال إلـى تفضيـل رعايـة المسـنين علـى رعايـة الأطفـال، وذلـك بتقييـم 3.0 و2.7 علـى التوالـي. وكان الرجـال فـي إدلـب هـم الأكثـر إقبـالاً علـى رعايـة الأطفـال، والأقـل إقبـالاً علـى هـذا الصعيـد كانـوا فـي ديـر الـزور وريـف دمشـق. أمـا بالنسـبة لرعايـة المسـنين، فقـد كان الرجـال فـي القنيطـرة وإدلـب هـم الأكثـر انفتاحـاً علـى المشـاركة فـي هـذه المهمـة، أمـا فـي درعـا وديـر الـزور فكانـوا الأقـل انفتاحـاً. وكان الرجـال فـي الأريـاف أكثـر اسـتعداداً لرعايـة المسـنين، مقارنـةً بنظرائهـم فـي المـدن. ويبـدو أن الرجـال لا يفضلـون تدريـس الأبنـاء، بتقييـم 2.8؛ وسُـجلت أقـل نسـبة فـي درعـا، عنـد 2.3.

ومـن بيـن جميـع المهـام المنزليـة، كانـت أقـل نسـبة انفتـاح مـن الرجـال تجـاه التنظيـف والطبـخ تحديـداً، بتقييـم 2.2 لـكل مـن هاتيـن المهمتيـن. وكان الرجـال فـي ديـر الـزور والرقـة ودرعـا هـم الأقـل انفتاحـاً علـى المشـاركة فـي التنظيـف، بينمـا كان الرجـال فـي ديـر

الـزور وريـف دمشـق والقنيطـرة أكثـر رفضـاً للطبـخ. وغالبـاً مـا كان الرجـال علـى اسـتعداد للتبضـع وشـراء الحاجيـات، بتقييـم 3.9؛ ولكـن الرجـال فـي ديـر الـزور والحسـكة ودرعـا لـم يكونـوا بـذات الانفتـاح علـى هـذا الصعيـد.

شكل 33: انفتاح الرجال على المساهمة في المهام المنزلية

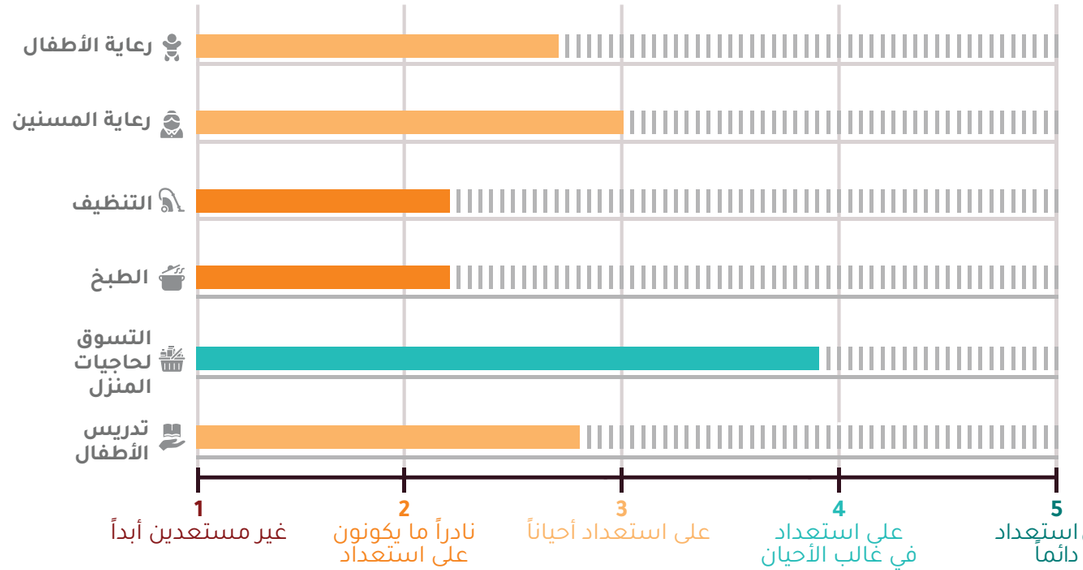

[84] من 5 إلى 1: الجميع - المعظم - البعض - القليل - لا يوجد

وكان هنـاك نسـبة عاليـة مـن النسـاء المُعيـلات لأسـرهن، بتقييـم 3.7.[84] وقـد لا يكـون هـذا دليـلاً علـى عـدد الأسـر التـي تُعيلهـا نسـاء بقـدر مـا هـو دليـل علـى انتشـار هـذه الظاهـرة فـي المجتمـع بصـورة أوسـع. وكانـت الإجابـات علـى هـذا السـؤال متناسـقة ومتوافقـة بدرجـة عاليـة، بدلالـة انحـراف معيـاري قليـل فـي البيانـات، عنـد 0.67، مـا يعنـي أن نسـبة كبيـرة مـن الإجابـات كانـت إمـا «معظـم الأسـر» أو «بعـض الأسـر». وسـجلت أعلـى نسـبة فـي الرقـة، عنـد 4.4، وأقلهـا فـي درعـا، عنـد 3.0.

شـكل 34: مشـاركة النساء في صنع القرارات المهمـة فـي العائلـة

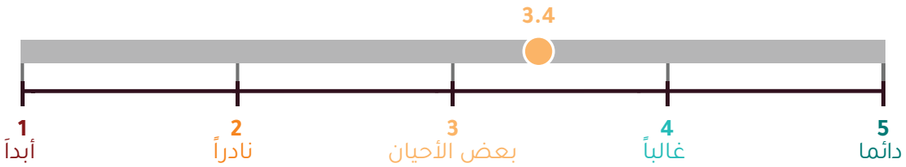

وتشـارك النسـاء عـادةً باتخـاذ القـرارات المهمـة، بنسـبة 3.4.[82] وكانـت أعلـى معـدلات لمسـاهمة النسـاء فـي صنـع القـرار فـي القنيطـرة، عنـد 4.0، وبدرجـة أقـل فـي السـويداء. بينمـا كانـت أقـلّ نسـبة فـي ديـر الـزور، عنـد 2.5، وفـي الرقـة حيـث بلغـت 2.6.

[85] من 5 إلى 1: دائما - غالباً - بعض الأحيان - نادراً - أبداً

6.10.3 نتائج الاستطلاع النوعي

إن العـادات والتقاليـد تؤثـر علـى حيـاة النسـاء بشـكل شـامل، عبـر المحـاور السـبع السـابقة، ولكـن فريـق البحـث كان حريصـاً علـى تنـاول العـادات والتقاليـد كمسـألة قائمـة بحـد ذاتهـا، إذ مـن الضـروري جمعهـا فـي مـكان واحـد لغايـات المقارنـة.

إن القواعـد التـي تنـدرج تحـت محـور العـادات والتقاليـد تشـكل عقـدة أساسـية فـي النظـام البيئـي الـذي يؤثـر علـى قـدرة النسـاء علـى تحصيـل حقوقهـن، وتتقاطـع هـذه القواعـد مـع باقـي المحـاور التـي تناولتهـا الدراسـة. إن صـورة المـرأة فـي المجتمـع مرتبطـة بالهيـكل الذكـوري للمجتمـع، وهـو متجـذر فـي جميـع المحـاور، ويلعـب دوراً فـي العنـف الممـارس ضـد النسـاء/الفتيات، بمـا فـي ذلـك ظواهـر زواج القاصـرات والتحـرش. كمـا أن الصـورة النمطيـة عـن المـرأة وهيمنـة المجتمـع الذكـوري مـن العوامـل المؤثـرة علـى قـدرة المـرأة علـى تحصيـل فـرص عمـل أو حتـى اختيـار مجـال عمـل. وبحسـب العـادات والتقاليـد، فـإن الـدور النمطـي للمـرأة هـو أن تكـون مقدمـة رعايـة، ويُتوقـع منهـا الحفـاظ علـى وحـدة الأسـرة وعـدم طلـب حقّهـا فـي الميـراث، كمـا يُتوقـع منهـا أيضـاً أن تقـوم ببـادرة طيبـة وتتنـازل عـن ممتلكاتهـا لإخوتهـا.

وأظهـر التقاطـع بيـن محـوري الصحـة والعـادات والتقاليـد أن النسـاء يُشـجّعن علـى دراسـة التمريـض بـدلاً مـن الطـب. أمـا تداخـل العـادات والتقاليـد مـع الحقـوق السياسـية فقـد وضـح نظـرة المجتمـع للنسـاء علـى أنهـن أقـل قـدرة مـن الرجـال علـى إشـغال المناصـب العامـة، وأنهـنّ يفتقـرن إلـى المهـارة والخبـرة اللازمـة. كمـا تأثـرت فـرص عمـل النسـاء بالالتزامـات العائليـة

الواجبة عليهنّ. ولم تملك النساء سطلة اتخاذ القرارات لوحدّهن. وأشارت العلاقة بين البيانات إلى تدني معدلات مشاركة النساء في اتخاذ القرارات العائلية، حتى عندما يتعلق الأمر بالحصول على خدمات الصحة الإنجابية، أو الحمل والإنجاب، أو إخراج أحد الأطفال من المدرسة، أو اختيار مجال الدراسة أو تزويج إحدى البنات.

صورة المرأة في المجتمع

هناك العديد من التحديات المرتبطة بصورة المرأة في المجتمع السوري ودورها المحدد فيه، ما يؤثر على سلامتها الشخصية وحياتها المهنية وحقوقها القانونية ومشاركتها السياسية. على الصعيد الأمني، ركزت المجيبات على ارتباط ظاهرة التحرش بردود فعل المجتمع تجاه المرأة التي تحيد عن العادات والتقاليد. وكانت المرأة أكثر عرضة للتحرش والاعتداء إذا خالفت السلوكيات الاجتماعية المقبولة أو قيود الزيّ المفروضة. وفي العديد من الإجابات، ألقيت المسؤولية على عاتق المرأة بدلاً من المتحرش أو المعتدي.

وتأثر اختيار النساء لمجالات الدراسة والعمل، كما تأثرت فرص توظيفهنّ، بحسب تعريف المجتمع للعمل المناسب للمرأة بصفتها «مقدمة رعاية». وجرى النظر إلى الرجال على أنهم أذكى وأقدر على لعب أدوار قيادية وتحمّل الضغط. كما أن المجتمع يضع على المرأة قيوداً تحد من خياراتها في العمل والدراسة، كالمسؤولية تجاه العائلة والزوج. ولكن، وبالرغم من اعتراف العديد من النساء أن الصورة النمطية للمرأة في المجتمع أثرت على خياراتهنّ المهنية والأكاديمية، يجدر الذكر أن بعض المجيبات قلن إن تكريس أنفسهن للالتزامات العائلية والمنزلية هو خيارٌ طوعي.

أما على صعيد الحياة السياسية، فاعتُبرت النساء أقل قدرة على شغل المناصب بسبب التصور السائد بأنهن يفتقرن إلى الخبرة والمهارات القيادية

وقدرة التحمل اللازمة للعمل السياسي، ما يعزز الصور النمطية السلبية عن دور المرأة في السياسة ويثني النساء عن المشاركة فيها. وقالت العديد من المجيبات إن السبب الرئيسي وراء لجوء النساء إلى وسائل التحكيم غير الرسمية لفض النزاعات بدلاً من القضاء هو ضغط المجتمع عليهنّ للحفاظ على شرفهنّ وسمعتهنّ. ولهذا السبب أيضاً تنازلت النساء عن ممتلكاتهنّ، للحفاظ على وحدة العائلة وسمعتها.

هذه النتائج معممة على جميع أنحاء البلاد وليست محصورة بمناطق تابعة لنفوذ معين. وأشار الاستطلاع الكمي إلى وجود بؤر ساخنة تركزت فيها بعض الظواهر، مثل دير الزور والرقة وريف دمشق (الأمر الذي يتطلب دراسات لاحقة لتقصّي علامات الإنذار المبكرة). مع ذلك، فإن الاستطلاع النوعي أشار إلى صور نمطية متفشية يصعب تغييرها حتى عندما تبشر الممارسات المجتمعية بخلق واقع جديد.

الالتزامات العائلية والمشاركة في المهام المنزلية

أوضحت معظم المجيبات أن التزامات المرأة مع العائلة تؤثر في خياراتها الأكاديمية وقدرتها على تحصيل فرص عمل ومدى إنصافها في مكان العمل وفي مساواة الرواتب والأجور كما في المشاركة السياسية. ويمكن رصد تأثير الالتزامات العائلية على الفرص الاقتصادية للمرأة عند النظر في الخيارات المهنية للنساء وقدرتهن على دخول سوق العمل. كما حدّت الالتزامات العائلية من ساعات عمل المرأة وكمية المهام التي تستطيع إنجازها، وكان هذا لصالح الرجال، حيث يحظون بالعديد من فرص التوظيف والترقية والأجور المرتفعة. كما لعبت الالتزامات العائلية دوراً في اختيار المرأة للتخصص ومجال العمل بما فيه مراعاة لعوامل التنقل من وإلى المنزل وكمية الضغط وعدد السنوات الدراسية.

وبينما كانت الالتزامات العائلية تُثقل على النساء، فإن قلّة هذه الأعباء على الرجال كانت بمثابة

دافع لتحقيق الإنجازات المهنية والأكاديمية. وأشارت المُشاركات إلى أن مساهمة الرجال في المهام المنزلية تقتصر على التبضع وشراء الحاجيات المنزلية. ولكن البعض قلن إن الرجال يشاركون في ورشات التصليح والطبخ ورعاية الأطفال. وقالت بضع مجيبات فقط إن الرجال والنساء يتقاسمون المهام المنزلية بالتساوي، وهذه ظاهرة حديثة الظهور نسبياً وتعود إلى دخول النساء صفوف العمل.

ولا يوجد فروقات محددة بين المناطق من حيث مدى مساهمة الرجال في الأعمال المنزلية. هنا مجدداً نرى تناقضاً بين نتائج الاستطلاع النوعي والاستطلاع الكمي، حيث أشار الأخير إلى أنماط واضحة في بعض المناطق مثل دير الزور والرقة. إن الممارسات على أرض الواقع مُختلفة عن التوجهات الاجتماعية العامة، وقد يكون مفيداً أن يُدرس هذا الاختلاف بالتفصيل.

الهيكل الاجتماعي الذكوري

ترى النساء الهيكل الاجتماعي الذكوري بطريقة معقدة وبأشكال متنوعة؛ هناك قلة قليلة من المجيبات الواعيات تماماً لبنية المجتمع الذكوري، ولكن العديد من الأخريات عبّرن عن تسلّط المجتمع على حياة النساء حتى دون تدخل الرجال مباشرةً. وتُكرَّس توجّهات المجتمع الذكوري من قبل الرجال والنساء، ما يؤثر على حياة النساء والبنات على الكثير من المستويات:

- العنف القائم على أسس جندرية: هذه الظاهرة تعتبر مسموحة من قبل المجتمع، أو على الأقل مبررة، هذا إن لم تكن مقبولةً تماماً. ويعود انتشار العنف اللفظي والجسدي إلى العادات الاجتماعية السائدة؛ وكما قالت إحدى المجيبات «على المرأة أن تعقل وألا تخلتق مشكلة أو فضيحة إن تلقّت بضع صفعات» - وهذا ما قالته أو لمّحت إليه عديدات غيرها. وعادةً ما تنصح النساء بعضهنّ بالتحلي بالصبر

وتحمل الظلم وتفهّم حاجة الرجل للتنفيس عن غضبه وإحباطه.

- زواج القاصرات: إن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة هي العادات والتقاليد العائلية والمجتمعية. وغالباً ما تساهم الحموات والعائلة الممتدة في قرار تزويج القاصر.
- الحقوق القانونية: إن حصول المرأة على الدعم القانوني غير مُحبّذ. وغالباً ما تثني النساء بعضهن عن اللجوء إلى النظام القضائي الرسمي. كما تنصح النساء بعضهنّ عادةً بالاعتماد على الوساطة والمشورة من كبار العائلة لحلّ المشاكل. هذه العادات تؤدي غالباً إلى حرمان النساء من حقّهنّ في الميراث بالإضافة إلى سلبهنّ الوسائل الاقتصادية اللازمة لرفع الدعاوي، إذ تجهلن حقوقهنّ ولا تدركن كيفية عمل المحاكم، فتغدو النساء دون شبكة الحماية الاجتماعية اللازمة لتخطّي الفساد والقائمين عليه.

اتخاذ القرارات العائلية

كل عائلة سورية تجد نفسها مضطرة لاتخاذ قرارات مهمة للتعايش مع التغييرات المستمرة في محيطها، وللاستجابة لما يفرضه النزاع من معطيات جديدة تؤثر على الحياة اليومية. ولفهم أثر العادات والتقاليد على مساهمة المرأة في اتخاذ القرارات العائلية، لنأخذ هاتين الحالتين:

- التعليم: إن القرارات المتعلقة بالتعليم عُرضة لتدخلات مجتمعية معقدة.
  - قالت العديد من المجيبات إن قرار إخراج أحد الأبناء من المدرسة هو قرار يتخذه الأب وحده في معظم الأحيان، بينما قالت بضع مجيبات إن الأم تشارك في القرار أيضاً. وعادةً ما يكون بديل الذهاب إلى المدرسة هو العمل بالنسبة للأولاد، والزواج المبكر للبنات، وهي قرارات خاضعة لتدخّل

العائلة الممتدة وأهل الزوج. وتلعب العادات والتقاليد دوراً كبيراً في هذه العملية، إذ يتم الاستناد إلى بعض منها لتدعيم وجهة نظر ما خلال النقاشات العائلية العقيمة.

- إن قرار البنات/النساء بخصوص مجال الدراسة (سواء في الثانوية العامة أو الجامعة) خاضع لتأثير العائلة والمجتمع. ولكن، كما ذُكر سابقاً، فإن الفتيات تُربّين منذ الصغر على صور نمطية معينة بحيث ترسخ في عقولهنّ، فيعتقدن أنهنّ اخترن رغبتهنّ الحقيقية باختيار ما هو مقبول اجتماعياً.

• الحمل: من النادر جداً أن تكون المرأة صاحبة القرار في مسألة الحمل والإنجاب. ففي معظم الأحيان، تكون الكلمة النهائية للرجل، كما تتدخل العائلة الممتدة في بعض الحالات، وخصوصاً الحماة. ولوحظ أيضاً أن قرار الذهاب إلى مراكز الصحة الإنجابية لا يكون قرار المرأة وحدها.

تفاوتت الإجابات حول اتخاذ القرارات العائلية المتعلقة بالحمل وخدمات الصحة الإنجابية، إذ تختلف باختلاف الجهة المُسيطرة على المنطقة. ففي مناطق هيئة تحرير الشام، والتي سجّلت أعلى معدلات لانفتاح الرجال على رعاية الأطفال والمسنين، كان من الدارج أن تشارك المرأة في اتخاذ القرارات التي تخص العائلة. كذلك في مناطق المُعارضة المدعومة من تركيا، فقد كانت مشاركة المرأة في القرارات العائلية شائعة، ولكن عائلة الزوج كانت تتدخل أحياناً في قرارات الحمل وتنظيم الأسرة، وكانت مشاركة الرجال في التنظيف والطبخ نادرةً جداً. وتراوحت الإجابات في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، حيث تشارك النساء عادةً في القرارات المهمة في الحسكة، ولكنهنّ نادراً ما يشاركن في دير الزور والرقة، إذ يكون الرجل هو صاحب القرار غالباً في المسائل المتعلقة بالحمل.

وقد يكون ذلك نتيجة للعادات الاجتماعية التي تختلف حسب الديمغرافيا، كالقوانين العربية القبلية (الأعراف). وكانت الإجابات متفاوتة بدرجة عالية في مناطق الحكومة المركزية، وكان من الدارج أكثر أن تشارك المرأة في اتخاذ القرارات المهمة على صعيد العائلة؛ وكان الرجال في هذه المناطق من الأقل انفتاحاً على المشاركة في الطبخ والتنظيف.

إن العلاقة بين سلطة اتخاذ القرار وباقي العادات الاجتماعية تؤيد نتائج الاستطلاع الكمي وتشير إلى ارتباط العادات والتقاليد ببعضها البعض بحيث تشكّل نظاماً بيئياً من العوامل المبدئية والعملية التي تعيش النساء ضمنها.

ملحق 1: تفاصيل المنهجية

الاستطلاع النوعي

اعتمدت هذه المقاربة على مقابلات شبه منظمة مع 51 امرأة موزعاتٍ على أكبر مساحة جغرافية ممكنة، وعبر أكبر مجموعة من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وأوسع تشكيلة من حالات النزوح. وهذه العينة بعيدة عن أن توفر تمثيلاً كمياً كافياً، ولكنها مُختارة بعناية لضمان إيصالها مُختلف الآراء في المجتمع. ويهدف هذا الاستطلاع إلى فهم كيف تفكر النساء وكيف يشعرن وكيف يتحدّثن وماذا يأخذن بعين الاعتبار عندما يُجرين حساباتهنّ الخاصة. وطُلب من المجيبات الإدلاء بآرائهن حول عدد من المسائل مع توضيح مبرراتهن وتفسيراتهنّ لما يحصل من حولهن. ولم يركّز الاستطلاع على خلفيّة كل من المجيبات بقدر ما ركّز على تجاربهن الشخصية والمجتمعية. وضمن هذا النطاق، فإن البحث هذا لا يقدم إجابات قطعية لأسئلة متعلقة بظروف طائفة أو إثنية محددة أو سكان بقعة جغرافية معينة. ولكن تنوع خلفيات المجيبات كفيل بإعطاء صورة شاملة عن الديناميات التي تحكم العلاقات والتفاعلات في مُختلف المجتمعات. هذه النظرة الشاملة تسمح باستكشاف المواضيع غير المطروقة دون تنميط المجتمعات أو التعميم عليها.

وتهدف مقاربة البحث بطريقة عملية إلى إتاحة الفرصة أمام المجيبات للتعبير عن أنفسهن خارج نطاق الصور النمطية المرتبطة بخلفياتهنّ، ليتمكنّ من مشاركة رواياتهنّ الخاصة للأحداث وبلغتهنّ الشخصية. وأشارت العديد من مخرجات الاستطلاع الكمي والنوعي إلى نتائج غير بديهية، كما هو موضّح في نص التقرير. ومن خلال الاستماع إلى قصص المجيبات ووصفهنّ لما يحدث من حولهن، تمكن فريق البحث من الخوض بعمق أكثر في العادات والديناميات الاجتماعية، ليفهموا كيف تشكّلت تفسيرات مختلفة لبعض المسائل خلال سنوات النزاع. وكان الفريق يعيد تقييم فرضياته بعد كل مرحلة من عملية البحث.

وجرى تعريف رموز ورموز فرعية لكل عنصر من النظام البيئي والمحاور المذكورة، لضمان توثيقها أينما تظهر في الإجابات، حتى لو كانت في إجابة على سؤال حول عنصر أو محور آخر. وجرى تحليل المقابلات بواسطة برنامج تحليل مخصص للبحث النوعي(MAXQDA). وجرى تجميع الرموز من كل المقابلات بالإضافة إلى توثيق الأنماط والتوجهات بحيث يمكن ربطها مع المُجيبات المعنيّات، ما أتاح ربط المسائل بالخصائص التي تميز المُجيبات اللواتي عبّرن عنها. ونظراً لترابط رموز الأسئلة النوعية والكمية، تمكن الفريق من الخروج باستنتاجات وتحليلات مثيرة للاهتمام بالإضافة إلى دراسة المقابلات عن كثب لتفسير الظواهر الكمية.

الاستطلاع الكمي

اعتمدت هذه المقاربة على استطلاع أجابت عليه 231 امرأة موزعاتٍ على أكبر مساحة جغرافية ممكنة، وعبر أكبر مجموعة من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية؛ ولكن عينة صغيرة بهذا الحجم لا تعتبر عينة تمثيلية. إذ كان الهدف من الاستطلاع هو اختبار المنهجية والخروج بمؤشرات أولية وتوقعات حول أحجام الظواهر التي يمكن أن تتناولها أبحاث مستقبلية. ولضمان التنوع في خلفيات المجيبات، استعان فريق البحث بمجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لترشيح نساء من مجتمعاتهم. وجرى استقبال عدة ترشيحات من 3 أو 4

مصادر مختلفة في كل مجتمع، ما جعل العملية أقرب ما يمكن لتشكيل عينة عشوائية. ونظراً لوضع النزاع في سوريا، ومع أخذ محدودية البحث بعين الاعتبار، فإن هذه الطريقة تعتبر كافية لغرض هذا الإصدار التجريبي. وكان التصور الأولي يشمل 150 مجيبة ولكن اتضح لاحقاً إلى أن هذا العدد لن يكون كافياً لتغطية جميع الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية بشكل وافي؛ لذلك جرى توسيع العينة لضمان تعدد المجيبات من كل فئة.

بالرغم من تغطية العينة لجميع الفئات الجغرافية والاجتماعية والإثنية والطائفية، إلا أنها لا تعتبر عينة تمثيلية لكل فئة على حدة. وقد أُجري التحليل الكمي بناءً على المنطقة والنفوذ المسيطر على المنطقة والخلفية الاقتصادية والعملية للمجيبات؛ ولم يتم تحليل الخلفيات الإثنية والطائفية كونها لم تكن ممثلة بعدد كافي من المجيبات، ما يجعل التحليل الكمي لهذا النوع من البيانات غير مجدٍ. إن تنوع الخلفيات الممثلة في العينة يزيد من مصداقية النتائج ولكنه يقلل من دقة التحليل في هذه المرحلة. ونتأمل زيادة عدد المجيبات في الإصدارات اللاحقة من هذا البحث لإتاحة تحليل مفصل أكثر. في النهاية، ستتطور العملية لتشمل عدداً هائلاً من المصادر، والتي ستصب في قاعدة بيانات ضخمة يمكن استعمالها للتأكد من صحة النتائج المستقبلية للبحث عندما يتطور.

في هذا الإصدار التجريبي من الاستطلاع، سُئلت المجيبات عن مجتمعاتهنّ بشكل عام (راجع الملحق 2 للأسئلة الكمية والنوعية). في المستقبل، عندما تُشكّل عينات عشوائية في المراحل القادمة من البحث، سوف تُسأل المشاركات عن حياتهن الخاصة والعائلية، الأمر الذي سيقلل من الانحياز الموجود في العينة الصغيرة، حيث كانت معظم الأسئلة مبنية على تقييم التصورات. ولكن هناك طريقة لحساب الإجابات على الأسئلة الإدراكية من هذا النوع؛ إذ جرى تصنيف الإجابات على مقياس متدرج

من 1 إلى 5 أو من -2 إلى +2 في بعض الحالات (من الأسوأ إلى الأفضل). ولكن، لتوحيد الإجابات، جرى تحويل كل الإجابات إلى مقياس من 0 إلى 10 (0٪ إلى 100٪) بما يسمح بعكس النتائج على خرائط. وأزيلت البيانات الاستثنائية لضمان سلاسة الرسم البياني، ولتقصي الإجابات على كل سؤال على حدة، وللمقارنة بين مختلف المناطق والسياقات المحلية. ومُنحت أوزان نسبية للإجابات ضمن المحور الواحد، وقد بُنيت في البداية على استدلالات إحصائية. في الإصدارات اللاحقة من البحث، سيُطلب من المشاركات تقييم الوزن الذي يستحقه كل سؤال بناءً على درجة الأولوية للمسألة التي يتناول السؤال.

في البداية، جرى حساب متوسط إجابات المشاركات حسب المحافظة، والجهة المسيطرة على المنطقة، وحجم المدينة، والوضع الاقتصادي في منطقة السكن. ثم جرى استعمال نتائج المحاور والمحاور الثانوية لتشكيل فئات تُصنّف ضمنها المجيبات -والمجتمعات التي ينتمين إليها- بحسب تشابه ظروفهم. وجرى تقسيم المجيبات باستخدام الخوارزمية التصنيفية (الخوارزمية k-means) وذلك لتشكيل فئات تضم المُجيبات اللواتي تقاربت نتائجهن عبر المحاور؛ هذا يعني أن الفرد ضمن فئة معينة يكون أقرب إلى متوسط الإجابات في الفئة التي ينتمي إليها مقارنةً بباقي الفئات.[86] ونتجت عن هذه العملية ست فئات، تتميز كل منها بتوزيع جغرافي فريد من نوعه وترتيب معيّن لنتائج المحاور.

[86] بدايةً، جرى تعيين مراكز للكتل العشوائية باستخدام الخوارزمية التصنيفية (الخوارزمية k-means). وجرى تحديد نقطة لكل كتلة، بحيث تكون المسافة بينهما أقرب ما يمكن بمعايير المسافة الإقليدية لنتائج المحاور المعروضة هنا. ثم أُعيد تعيين مراكز الكتل في إصدارات متتالية، لتقليل مجموع المسافات بين كل ظاهرة ومركز التكتل الأقرب لها. هكذا، فإن مركز التكتل يُمثّل الخصائص العامة للظواهر ضمن المجموعة.

ملحق 2: أسئلة الاستطلاع الكمي والنوعي

محور: الأمن
مؤشر: العنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك ضد الأطفال/ تزويج القاصرات)
1. في منطقتك، ما هو المستوى الحالي للعنف الجسدي ضد النساء والفتيات خارج المنزل؟ • مرتفع جداً (1) • مرتفع (2) • متوسط (3) • منخفض (4) • منخفض جداً (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة أسئلة نوعية: 1. في منطقتك هل يمكنك أن تقدمي أمثلة على حوادث من هذا القبيل؟ 2. في منطقتك هل يمكنك أن تبيّني أسباب حدوث العنف ضد النساء والفتيات؟
2. في منطقتك، ما هو المستوى الحالي للعنف الجسدي (اي كان شكله) ضد النساء والفتيات داخل المنزل؟ • مرتفع جداً (1) • مرتفع (2) • متوسط (3) • منخفض (4) • منخفض جداً (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة أسئلة نوعية: 3. في منطقتك هل يمكنك أن تقدمي أمثلة على حوادث من هذا القبيل؟ 4. في منطقتك هل يمكنك أن تبيّني أسباب حدوث العنف ضد النساء والفتيات؟

3. في منطقتك، ما هو المستوى الحالي للإساءة اللفظية (الصراخ، إطلاق الأسماء المسيئة، إلخ) ضد النساء والفتيات داخل المنزل؟ • مرتفع جداً (1) • مرتفع (2) • متوسط (3) • منخفض (4) • منخفض جداً (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة
4. في منطقتك، ما هو المستوى الحالي للتحرش (اساءة لفظية او جسدية) بالفتيات خارج المنزل؟ • مرتفع جداً (1) • مرتفع (2) • متوسط (3) • منخفض (4) • منخفض جداً (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة أسئلة نوعية: 5. في منطقتك، هل يمكنك أن تقدم أمثلة على حوادث من هذا القبيل؟ 6. في منطقتك، هل يمكنك أن تبيّن أسباب تعرض الفتيات للتحرش خارج المنزل؟

5. في منطقتك، ما مدى شيوع تزويج القاصرات (الفتيات تحت سن 18 سنة)؟

- لا تحدث أبداً (5)
- يحدث نادراً (4)
- تحدث عادة (3) - نصف الوقت
- تحدث غالباً (2)
- تزويج القاصرات/الفتيات تحدث دائماً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية:

7. في منطقتك هل يمكنك أن تقدمي أمثلة على حوادث من هذا القبيل؟
8. في منطقتك هل يمكنك أن تبيّني أسباب حدوث تزويج القاصرات/الطفلات؟

مؤشر الأمن الغذائي

6. في منطقتك، هل تتوفر كميات غذاء كافية لتلبية حاجات السكان؟

- كافية تماما (5)
- كافية بعض الشي (4)
- ليست كافية ولا غير كافية (3)
- غير كافية بعض الشيء (2)
- غير كافية أبداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية:

9. هل يمكنك أن تبيّني أسباب أخرى لعدم حصول الأسر على ما يكفي من الغذاء؟

7. في منطقتك، هل تملك الاسر القدرة المادية اللازمة على توفير الغذاء؟

- أبداً (1)
- نادراً (2)
- نصف الاحيان (3)
- غالباً (4)
- دائماً (5)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

8. في منطقتك، ما هي جودة الغذاء المتوفر؟

- عالية جداً (5)
- عالية (4)
- متوسطة (3)
- منخفضة (2)
- منخفضة جداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

9. في منطقتك، هل تتوفر الظروف لكي تجلس العائلة جميعا لتناول الطعام معا؟

- دائما (5)
- غالبا (4)
- أحيانا (3)
- نادرا (2)
- أبدا (1)
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية:

10. هل يمكنك أن تقدمي أمثلة على حوادث من هذا القبيل وأن تبين أسبابها المحتملة؟
11. هل يمكنك أن تبيّني أي من العادات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بتناول الطعام؟

10. في منطقتك، وحين لا يتوفر ما يكفي من الغذاء للأسرة، من يأخذ حاجته من الغذاء الرجال أم النساء؟

- الرجال يأكلون أكثر بكثير (تمييز ضد النساء) (-2)
- الرجال يأكلون أكثر بعض الشيء (-1)
- الرجال والنساء يأكلون بالتساوي/القدر نفسه (الإجابة المرغوبة) (0)
- النساء يأكلن يأكلون أكثر بقليل (1)
- النساء يأكلن أكثر بكثير (تمييز ضد الرجال) (2)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية:

12. هل يمكنك أن تقدمي أمثلة على حوادث من هذا القبيل وأن تبين أسبابها المحتملة؟
13. هل تضطر النساء إلى التخلي عن تناول وجبات للتأكد من أن أزواجهن وأطفالهن يأكلون جيداً؟

11. في منطقتك، ما مدى شيوع سوء التغذية بين الرجال والنساء؟

- أكثر شيوعاً بكثير بين الرجال (2)
- أكثر شيوعاً بعض الشيء بين الرجال (1)
- بشكل متساوي بين الرجال والنساء (0) [الحالة المثلى]
- أكثر شيوعاً بعض الشيء بين النساء (-1)
- أكثر شيوعاً بكثير بين النساء (-2)
- لا أدري

أسئلة نوعية:

14. هل يمكنك أن تقدمي أمثلة على حوادث من هذا القبيل وأن تبين أسبابها المحتملة؟

محور: الاقتصاد/سوق العمل

12. هل تعمل النساء في منطقتك خارج المنزل؟

- جميعهن (5)
- معظمهن (4)
- بعضهن (3)
- قلة منهن (2)
- ليس اي منهن (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية:

15. هل يمكنك أن تصفي مجالات العمل الذي تؤديها النساء خارج المنزل؟
16. هل يمكنك أن تبيني سبب عدم عمل النساء خارج المنزل؟

13. في منطقتك، هل يتلقى الرجال والنساء أجور متساوية على نفس الأعمال؟

- تتلقى النساء أجوراً أعلى بكثير من الرجال (-2 تمييز ضد الرجال)
- تتلقى النساء أجوراً أعلى بقليل من الرجال (1)
- يتلقى النساء والرجال أجور متساوية (-0 الإجابة الأمثل)
- يتلقى الرجال أجوراً أعلى بقليل من النساء (-1)
- يتلقى الرجال أجوراً أعلى بكثير من النساء (-2 تمييز ضد النساء)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية:

17. لماذا برأيك يتلقى الرجال/ النساء أجوراً أعلى؟ ما سبب عدم مساواة الاجور في حال وجودها؟
18. ما هي العوائق التي تواجهها النساء في تلقي أجوراً مساوية للرجال؟

14. هل لدى الرجال والنساء في منطقتك فرص متساوية في الحصول على العمل إذا كان لدى كل منهما المؤهلات والخبرات نفسها؟

- لدى النساء فرص أعلى بكثير من الرجال (2 - تمييز ضد الرجال)
- لدى النساء فرص أعلى بقليل من الرجال (1)
- لدى النساء والرجال الفرص نفسها (0 - الإجابة الأمثل)
- لدى الرجال فرص أعلى بقليل من النساء -1)
- لدى الرجال فرص أعلى بكثير من النساء (-2 - تمييز ضد النساء)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية:

19. ما هي التحديات التي تواجهها النساء في الوصول إلى فرص العمل؟
20. ما هي التحديات التي يواجهها الرجال في الوصول إلى فرص العمل؟

15. هل يُعامَل الرجال والنساء بشكل متساو في مكان العمل؟ (الأجر، الترقية)

- تُعامَل النساء معاملة أفضل بكثير من الرجال (2 تمييز ضد الرجال)
- تُعامَل النساء معاملة أفضل بعض الشيء من الرجال (1)
- يُعامَل الرجال والنساء معاملة متساوية (0 - الإجابة الأمثل)
- يُعامَل الرجال معاملة أفضل بعض الشيء من النساء في مكان العمل (-1)
- لدى يُعامَل الرجال معاملة أفضل بكثير من النساء في مكان العمل (-2 - تمييز ضد النساء)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية:

21. هل يمكنك أن تقدمي أمثلة على كيفية اختلاف التعامل بين الرجال والنساء في مكان العمل؟

محور المساواة والإنصاف

مؤشر المساواة في التعليم

16. في منطقتك، هل من السهل أم من الصعب حصول الفتيات على فرص التعلم بالمدارس

- سهل جداً (5)
- سهل بعض الشيء (4)
- ليس سهلاً ولا صعباً (3)
- صعب بعض الشيء (2)
- صعب جداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

17. من السهل أم من الصعب وصول الفتيان إلى المدارس؟

- سهل جداً (5)
- سهل بعض الشيء (4)
- ليس سهلاً ولا صعباً (3)
- صعب بعض الشيء (2)
- صعب جداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

18. هل ترسل الأسر بناتها إلى المدرسة حالياً؟

- جميع الأسر (5)
- معظم الأسر (4)
- بعض الأسر (حوالي النصف) (3)
- قلة من الأسر (2)
- ليس اي من الاسر؟ (ما حدا) (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

19. هل ترسل الأسر أبناءها إلى المدرسة حالياً؟

- جميع (5)
- معظم الأسر (4)
- بعض الأسر (حوالي النصف) (3)
- قلة من الأسر (2)
- لا ترسل أي أسرة (1) ليس اي من الاسر؟ - لا أسر
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية

22. برأيك كيف تتخذ الأسر الخيارات بشأن استمرار أو توقف أيٍّ من أطفالها في التعليم (ابق على الحياد من حيث النوع الاجتماعي - ليس التحيز دائماً على أساس النوع الاجتماعي، فقد يكون لأسباب مالية أو أمنية، وأحياناً على أساس أي الأطفال هو واعد بدرجة أكبر)

23. كيفية ظهور الفتيان والفتيات في المنهاج الدراسي- هل تعتقدي أن المنهاج الدراسي، بالشكل الذي يُدَرَّس في منطقتك، يميز بين تمثيل الفتيات والفتيان؟ (صف أي فوارق تعلم بشأنها)

24. هل سمعت عن أي قصة لفتاة رغبت في الاستمرار في التعليم، ولكنها أجبرت على ترك المدرسة، وهل يمكنك أن تخبرينا بالقصة؟ (لماذا وكيف اتخذ القرار؟)

مؤشر: الإسكان والأراضي والملكية

20. في منطقتك، في حال توزيع الارث، إلى أي حد يرجّح أن تحصل النساء على الملكية التي ينص عليها القانون؟

- لا تحصل النساء على ما يحق لهن من الإرث لأن الأسرة تأخذ منهن ممتلكاتهن، حتى تلك التي تحق لهن بموجب القانون (1)
- تتعرض النساء لضغوطات من أسرهن لبيع ممتلكاتهن بسعر رمزي (2)
- تتعرض النساء لضغوطات من أسرهن لبيع ممتلكاتهن، ولكن بسعر السوق المنصف (3)
- ترث النساء الممتلكات، ولكن أقاربهن الذكور هم من يدير تلك الممتلكات (4)
- ترث النساء الممتلكات ويدرن تلك الممتلكات بأنفسهن (5)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

21. ما هي نسبة النساء المالكات اللاتي لديهن وثائق بأسمائهن لملكياتهن العقارية (العقارات والأراضي)؟

- كل المالكات (5)
- معظم المالكات (4)
- بعض المالكات (3)
- قلة من المالكات (2)
- ليس اي من المالكات (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

22. في المنزل عند غياب الرجل من الاسرة، إلى أي حد يتم تسجيل عقود الاجار بأسماء الأفراد الإناث؟

- دائماً (5)
- غالبا (4)
- أحياناً (3)
- نادراً (2)
- لا تسجل أبداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

23. في الحالات التي تتطلب تدخل قانوني رسمي، على غرار الاشكالات التي لم تُحل حول الإرث، إلى أي حد تلجأ النساء إلى النظم القانونية الرسمية؟

- دائماً (5)
- معظم الأحيان (4)
- أحياناً (3)
- نادراً (2)
- لا تسجل أبداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية

25. هل تعلمين عن أي أمثلة عن نساء اضطررن إلى التخلي عن ملكيتهن؟ لماذا اجبرت النساء على التخلي عن ملكيتهن؟

26. هل سمعت عن أي حالات أخليت فيه النساء من منازلهن حين توفي الذكر صاحب الملكية أو حين حدث طلاق بين المرأة وزوجها؟ هل يمكنك سرد قصة من هذا القبيل؟

27. هل سمعت عن أي نساء يمتلكن عقار ويؤجرنها لآخرين إلخ؟ هل يمكنك وصف هذه الحالات؟

28. الى اي درجة تلجا النساء للجهات التالية للاستعانة بها لحل المشكلات (ضع العلامات في مربعات الإجابات)

الاعمدة أ: نوع النظام المستخدم/ النظم القانونية المتاحة

- الاسرة
- العائلة/العشيرة
- وجهاء محليين
- مخفر الشرطة
- المحكمة
- اخر

الصفوف ب: المقياس 5-1

- دائما
- غالبا
- احيانا
- نادرا
- ابدا

محور الحقوق السياسية

24. في منطقتك، كيف تصف فرص النساء مقابل فرص الرجال في الانتخابات لمناصب عامة

- لدى النساء فرص أعلى بكثير من الرجال (2 تمييز ضد الرجال)
- لدى النساء فرص أعلى بقليل من الرجال (1)
- لدى النساء والرجال الفرص نفسها (0 - الإجابة الأمثل)
- لدى الرجال فرص أعلى بقليل من النساء (-1)
- لدى الرجال فرص أعلى بكثير من النساء (-2 تمييز ضد النساء)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

25. في منطقتك، ما هي نسبة النساء في منطقتك اللواتي يشاركن بالتصويت/ الانتخاب في الانتخابات البرلمانية؟

- جميع النساء يصوتن (5)
- معظم النساء يصوتن (4)
- بعض النساء يصوتن (3)
- قلة من النساء يصوتن (2)
- النساء لا يصوتن (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

26. في منطقتك، ما هي نسبة الرجال الذين يشاركون بالتصويت / الانتخاب في الانتخابات البرلمانية؟

- جميع الرجال يصوتن (5)
- معظم الرجال يصوتن (4)
- بعض الرجال يصوتن (3)
- قلة من الرجال يصوتن (2)
- الرجال لا يصوتن (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

27. في منطقتك، ما كانت، برأيك، نسبة النساء اللواتي صوتن في الانتخابات المحلية السابقة؟

- جميع النساء يصوتن (5)
- معظم النساء يصوتن (4)
- بعض النساء يصوتن (3)
- قلة من النساء يصوتن (2)
- النساء لا يصوتن (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

29. ما هي احتمالية أن تتواصل النساء مع الممثلين السياسيين المحليين لطرح مشاغل واحتياجات مجتمعاتهن المحلية؟

- عالية جداً (5)
- عالية (4)
- متوسطة (3)
- منخفضة (2)
- منخفضة جداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

30. ما هي احتمالية أن يتواصل الرجال مع الممثلين السياسيين المحليين لطرح مشاغل واحتياجات مجتمعاتهم المحلية؟

- عالية جداً (5)
- عالية (4)
- متوسطة (3)
- منخفضة (2)
- منخفضة جداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية

29. في منطقتك، هل ينظر إلى النساء السياسيات باحترام؟ أم هل يتعرضن للوصم ويواجهن التمييز؟ فسري إجابتك.

30. ما هي العوامل التي تمنع النساء من ممارسة حقوقهن السياسية؟

31. حين يخوض الرجال نزاعات قانونية، إلى أي مدى تعاملهم المحاكم بإنصاف؟

- بإنصاف شديد (5)
- بإنصاف (4)
- ليس بإنصاف ولا بظلم (3)
- بظلم (2)
- بظلم شديد (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

33. ما مدى سهولة أو صعوبة وصول النساء إلى النظام القانوني (المحاكم، محامي الدفاع، تطبيق القانون؟)

- سهل جداً (5)
- سهل بعض الشيء (4)
- ليس سهلاً ولا صعباً (3)
- صعب بعض الشيء (2)
- صعب جداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الاجابة

34. ما مدى سهولة أو صعوبة وصول الرجال إلى النظام القانوني (المحاكم، ومحامي الدفاع، وتطبيق القانون؟)

- سهل جداً (5)
- سهل بعض الشيء (4)
- ليس سهلاً ولا صعباً (3)
- صعب بعض الشيء (2)
- صعب جداً (1)
- لا أدري
- لا أريد الاجابة

35. الى اي درجة يحمي القانون حقوق النساء بإنصاف؟

الاعمدة أ: الحقوق

- السلامة الجسدية
- حق الوصاية والحضانة
- الوصول إلى التعليم
- والسكن والأرض والملكية

الصف ب: الخيارات

- بإنصاف شديد (5)
- بإنصاف (4)
- ليس بإنصاف ولا بظلم (3)
- بظلم (2)
- بظلم شديد (1)
- لا أدرى
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية

31. هل يمكنك إخبارنا قصة عن نساء اضطررن إلى اللجوء إلى النظام القانوني؛ هل يقبل المجتمع باستخدام النساء للنظام القانوني أم هل يؤدي ذلك إلى الوصم؟
32. في منطقتك، هل تشجع النساء على استخدام وسائل أخرى، كالآليات التقليدية أو الوساطة بين الأسر بدلاً من اللجوء إلى النظام القانوني؟

محور التعليم
36. في منطقتك، ما هي نسبة النساء ضمن الكادر التعليمي مجال التدريس في المرحلة الثانوية؟ • لا يوجد نساء (1) • النسبة منخفضة (2) • ثمة بعض النساء [حوالي النصف] (3) • نسبة مرتفعة (4) • كل المعلمين هن من النساء (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة
37. في منطقتك، ما هي نسبة النساء بين مدراء المدارس في المرحلة الثانوية؟ • لا يوجد نساء (1) • النسبة منخفضة (2) • ثمة بعض النساء [حوالي النصف] (3) • نسبة مرتفعة (4) • كل مدراء المدارس من النساء (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة
38. في منطقتك، ما هي نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة؟ • كل النساء (5) • معظم النساء (4) • بعض النساء حوالي النصف (3) • قلة من النساء (2) • لا أحد من النساء (1) • لا أدري • لا أريد الإجابة

39. ما هي نسبة الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و18 سنة ولم يلتحقن بالمدرسة؟ • كل الفتيات (1) • معظم الفتيات (2) • بعض الفتيات (3) • قلة من الفتيات (4) • لا أحد من الفتيات (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة
40. ما هي نسبة الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة ولم يلتحقوا بالمدرسة؟ • كل الفتيان (1) • معظم الفتيان (2) • بعض الفتيان (3) • قلة من الفتيان (4) • لا أحد من الفتيان (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة <u>أسئلة نوعية</u> 33. هل يرجح أن تلتحق الفتيات بأنواع محددة من التعليم بدرجة أكبر من الفتيان؟ فسر. 34. هل تخرج الأسر الفتيات من المدرسة بعد أن يبلغن عمراً معيناً؟ لماذا تخرج الأسر الفتيات من المدرسة؟ 35. هل تخرج الأسر الفتيان من المدرسة بعد أن يبلغوا عمراً معيناً؟ لماذا تخرج الأسر الفتيان من المدرسة؟

محور الصحة
41. في منطقتك، هل خدمات الصحة الإنجابية متوفرة؟ • لا تتوفر أبداً (1) • تتوفر نادراً (2) • تتوفر عادة نصف الاحيان (3) - نصف • تتوفر غالباً (4) • تتوفر دائماً (5) • لا أدري • لا أريد الإجابة
42. في منطقتك، إلى أي حد يعتبر الإنجاب آمنا للنساء؟ • آمن جداً (5) • آمن (4) • ليس آمناً ولا غير آمن (3) • غير آمن (2) • غير آمن ابدا (1) • لا أدري • لا اريد الاجابة

43. في منطقتك، من لديه قدرة أفضل على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، الرجال أم النساء؟ • النساء، بدرجة أعلى بكثير من الرجال (-2 تمييز ضد الرجال) • النساء، بدرجة أعلى بقليل من الرجال (1) • كلاهما بالقدر نفسه (0 - الإجابة الأمثل) • الرجال، بدرجة أعلى بقليل من النساء (-1) • الرجال، بدرجة أعلى بكثير من النساء (-2 تمييز ضد النساء) • لا أدري • لا أريد الإجابة
44. في منطقتك، ماهي انواع الخدمات البيئة المتوفرة (ضع العلامات في مربعات الإجابات) الاعمدة أ: انواع الخدمات الصحية - الصحة الانجابية - لقاح لأطفال، طبابة الاطفال - الصحة العامة الصفوف ب: الاجابات - نعم (1) - لا (0) - لا أدري
أسئلة نوعية 36. من يتخذ القرار برأيك بطلب خدمات الصحة الإنجابية في الأسرة؟ 37. من يتخذ القرارات برأيك بشأن الحمل في الأسرة، الرجل أم المرأة؟ 38. هل العاملون في مجال التمريض، عادة، رجال أم نساء؟ الرجاء بيان الأسباب. 39. هل الأطباء، عادة، رجال أم نساء؟ الرجاء بيان الأسباب.

محور المعايير الاجتماعية والثقافة

45. في المنزل، ما مدى انفتاح الرجال على المساهمة في المهام التالية:

الاعمدة أ: قائمة المهام

- رعاية الأطفال
- رعاية المسنين
- التنظيف
- الطبخ
- شراء أغراض البقالة
- تعليم الاطفال

الصفوف ب: المقياس 1-5

- دائماً منفتحون (5)
- غالباً منفتحون (4)
- أحياناً منفتحون (3)
- نادراً ما يكونون منفتحين (2)
- ليسوا منفتحين أبداً (1)

46. في منطقتك، ما هي نسبة النساء اللواتي يعتبرن ربات أسرة؟

- كل النساء (5)
- معظم النساء (4)
- بعض النساء (3)
- قلة من النساء (2)
- لا أحد من النساء (1)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

47. في منطقتك، ما مدى مشاركة النساء في اتخاذ القرارات المهمة للأسرة؟

- لا يشاركن أبداً (1)
- نادراً ما يشاركن (2)
- عادة ما يشاركن (نصف الأحيان) (3)
- غالباً ما يشاركن (4)
- دائماً يشاركن (5)
- لا أدري
- لا أريد الإجابة

أسئلة نوعية

40. أي المهام الأسرية والمنزلية تعتبر مقبولة للذكور؟
41. صف قصصاً عن فتيات لم يردن الامتثال للمعايير الاجتماعية وكيف كانت ردود فعل أسرهن على ذلك؟